جامعة الموصل

كلية الزراعة والغابات

قسم الاقتصاد الزراعي

المرحلة الثالثة

مادة تمويل وتسليف زراعي (نظري)

اعداد

د.م. احمد هاشم علي

د.م. وليد إبراهيم سلطان

م. صلاح فهمي شابا

م.م. ايمان فيصل محمد

طبيعة واهمية التمويل الزراعي

يعتبر التمويل الزراعي احد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يبحث غن اهمية توفير رأس المال لاستثماره في الزراعة ومصادر الحصول عليه كما يبحث في شأن المؤسسات الائتمانية التي يمكنها توفير رأس المال للمزارعين والاسس التي تتبناها تلك المؤسسات في الاقتراض لتضمن النجاح في اعمالها وكذلك يبحث في كلفة عملية الاقتراض والاثار الاقتصادية للانواع المختلفة من القروض سواء بالنسبة للمزراع أو بالنسبة للبنيان الاقتصاد الزراعي بشكل عام [1]، ويوصف التمويل بانه قوة شرائية كميات من المال متاحة للصرف قبل تحصيل المردود ويكون غرضها هو جعل الاستثمار ممكناً[2]، كما ويوصف بانه الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في مختلف العمليات الزراعية[3].

فالتمويل الزراعي اذن يبحث عن الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال لغرض استعماله بافضل الطرق في عمليات الانتاج الزراعي والنشاط الزراعي كأي نشاط اقتصادي اخر يتكون من مجموعة من العناصر الانتاجية وان قيمة هذه العناصر تمثل تكاليف الانتاج لذلك النشاط كما ان لهذا النشاط دخل يتمثل في القيمة النقدية للمنتجات النباتية والحيوانية على اختلاف انواعها ولابد من مضي مدة من دفع تكاليف عناصر الانتاج إلى حين الحصول على الدخل وهي الفترة التي يعبر عنها عادة بدور رأس المال ويتمثل رأس المال في هذه الحالة بالاموال اللازمة لتعبئة عناصر الانتاج المختلفة.

لقد لوحظ من خلال الدراسات الاقتصادية الميدانية التي اجريت في بعض المناطق الزراعية في القطر العراقي على سبيل المثال ان هناك فروقاً في الانتاجية الزراعية لبعض المحاصيل الحقلية والحيوانية، بين وحدة زراعية واخرى مجاورة لها على الرغم من ان خواص الوحدات المتباينة في الانتاجية متماثلة في الظروف المناخية ومدى توفر مياه الري والتربة.

---

(1) د. عبد التواب اليماني، محاضرات في التمويل الزراعي، جامعة طنطا، مطبوع بالورنيو ١٩٧٧، ص٥.

(2) جوان روبنسون وجون ايتوبل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، تعريب، فاضل عباس مهدي، مراجعة د. محمود عبد الفضيل، دار الطليعة بيروت ١٩٨٠، ص٢٩٩.

(3) د. عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد ١٩٨٠، ص٢١٣.

ان هذا التباين في الانتاجية يعود بالدرجة الاولى إلى مقدار خدمة الارض واختيار افضل البذور والتقاوي واستخدام المخصبات على اختلاف انواعها وكل ذلك يحتاج إلى المزيد من رأس المال وعلى اختلاف انواعه لاستخدامه في العملية الانتاجية ومن هنا تبرز اهمية التمويل الزراعي في زيادة الانتاجية والانتاج.

ان مكانة واهمية التمويل الزراعي تتجلى في الاهداف التي يحققها نظام التمويل ويشير المختصون إلى ان نظام التمويل له اهداف متعددة تختلف من بلد إلى اخر تبعاً لعدة عوامل اهمها[1]:

١. **طبيعة النظام الاقتصادي القائم:** ففي النظام الاشتراكي حيث تؤول ملكية الارض ورأس المال للمجتمع وحيث يكون النفع العام هو الهدف الاساس من النشاط الاقتصادي في ظل هذا النظام لذا تقوم الدولة وفي اطار خططها اشاملة بتوفير جميع ادوات الانتاج واستثمار الكثير من اموالها في مشاريع التنمية الريفية مثل استصلاح الاراضي وبناء الطرق ... الخ".

لذلك فان نظام التمويل هنا لا يختص بمشكلة توفير رأس المال اللازم للحصول على الاصول الرأسمالية الثابتة ولا يتضمن تسهيلات لمنح سلف طويلة الاجل إلى الفلاحين بشكل مباشر اما في ظل النظام الرأسمالي حيث تتوفر الحرية الاقتصادية للافراد والمؤسسات حرية المستهلك وحرية الادخار وحرية الاستثمار ... الخ، وان الهدف الاساس من النشاط الاقتصادي هو تعظيم الارباح المادية للافراد فان نظام التمويل الزراعي يهتم بمنح السلف طويلة الاجل لمساعدة الافراد للحصول على الاصول الرأسمالية الزراعية الثابتة كالاراضي والمباني والمعدات ... الخ.

٢. **مدى تطور الزراعة:** في الزراعة التقليدية التي لم تأخذ باساليب تطوير الموارد الزراعية وحيث يكون الانتاج كله أو الجزء الاكبر منه موجهاً للاستهلاك العائلي ففي ظل هذه الظروف يتضمن نظام التمويل الزراعي تسهيلات ائتمانية تساعد المنتج على تصريف منتجاته ومنحه سلفاً عينية قصيرة الاجل لتمكنه من زيادة الانتاج الزراعي".

وفي مرحلة الزراعة المتقدمة والتي اخذت باساليب التقدم والازدهار الاقتصادي وحيث يكون اجمالي الانتاج للسوق هذه الظروف تحتم التوسع في جميع انواع السلف القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل.

٣. القوانين والتشريعات الخاصة برهن الارض الزراعية والمنظمة للتمويل ان هذه التشريعات تحدد بدورها الاحتياجات المالية للزراعة.

---

[1] د. عبد التواب اليماني، مصدر سابق، ص٦-٨.

وبشكل عام يمكن تلخيص اهداف التمويل الزراعي بما يلي:

١. الارتقاء بمستوى الزراعي وتنويع مصادر الدخل حيث يعمل على زيادة الانتاج الزراعي فهناك دراسات اقتصادية اثبتت العلاقة الايجابية بين حجم القروض وصافي الدخل المزرعي بشقيه النباتي والحيواني[٩].

٢. تحسين الخدجمات التسويقية وزيادة الكفاءة التسويقية ومما لاشك فيه فان هذا الهدف مرتبط بالهدف الاول ذلك لان زيادة الكفاءة التسويقية تنعكس على زيادة الانتاج وخاصة الانتاج الذي هدفه المبادلة أو لتلبية طلب السوق.

ان عملية التسويق هي الحلقة الاخيرة من حلقات الانتاج الزراعي وعملية تحسينها وزيادة كفاءتها عن طريق خلق الاموال اللازمة لشراء وسائط النقل وخاصة المبردة منها تنعكس على مستوى الانتاج ونوعيته أيضاً.

٣. تصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي ان توفير الاموال اللازمة لانشاء مجرزة اللحوم أو شراء معمل لتصنيع منتجات الالبان أو تصنيع الاعلاف الخاصة بالدواجن أو غيرها من الحيوانات أو لشراء معامل تصليح المكائن والمعدات الزراعية المختلفة ان مد المزراعين بالاموال اللازمة لشراء هذه المستلزمات له تأثير كبير على زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه.

٤. زيادة حجم الوحدات الزراعية وتحسين الحيازة الزراعية والبنيان الاقتصادي الزراعي ان توفير الاموال لغرض استصلاح الاراضي أو تمكين المزارعين من شراء المزيد من الاراضي الزراعية مما يمني الوحدات الزراعي بشكل عام وتتميز هذه الحالة في القروض طويلة الاجل التي توجه عادة لغرض استصلاح الاراضي ان لم تتولى الدولة بنفسها عمليات الاستصلاح.

٥. تنمية المدخرات الزراعية والسير في طريق التمويل الذاتي ان زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه والناجمة عن التمويل الزراعي لابد ان تنعكس على صافي الدخل المزرعي وزيادته الامر الذي ينعكس بدوره على الادخار فكلما زاد صافي الدخل زاد الجزء المخصص للادخار وهذا يتأثر بطبيعة الحال بمقدار الميل الحدي للادخار في هذا البلد أو ذاك فاذا زادت مقادير الادخار امكن تمويل العمليات الزراعية المختلفة عن طريق تلك المدخرات وتصبح المدخرات المصدر الاساسي في عمليات التمويل الزراعي.

---

(٩) سليم حنون، التسليف الزراعي في العراق، واقع ومقترحات، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الزراعة ١٩٨٥، ص١٠٠-١٠١.

٦. زيادة المواد الزراعية ورفع الاراضي التنمية الزراعية ان التمويل يمكن المزارعين من استثمار جميع الاراضي التي بحوزتهم وبمختلف المحاصيل الزراعية نباتية وحيوانية وبشكل كفوء الامر الذي ينعكس على معدلات التنمية الزراعية بشكل ايجابي.

٧. مواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية ان التمويل الزراعي يساعد المزارعين لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد يتعرضون لها كالفيضانات أو الجفاف تدهور الاسعار الزراعية ... الخ حيث اننا نعلم ان الزراعة لها سمات تميزها عن غيرها من النشاطات الاقتصادية الاخرى.

اساليب البحث في دراسة التمويل الزراعي:

هناك ثلاثة اساليب رئيسة تتبع في دراسات التمويل الزراعي يمكن تلخصيها بما يلي[1]:

أولاً: دراسة التمويل من وجهة نظر المفترض سواء كان مزراعاً فرداً أو شركة زراعية أو اية مؤسسة اخرى ويتضمن هذا الاسلوب دراسة انسب مصادر التمويل وتكاليف الاقتراض ومقدار وحجم ونوع السلف والتوقيت المناسب للحصول على السلف وطرق سدادها ومدى الاستفادة من القروض لزيادة الانتاجية الزراعية وكذا الحد الذي سيصل اليه المزارعون في طلب القروض.

ثانياً: دراسة الموبل من وجهة نظر المقرض (المصرف أو أي مؤسسة اقراضية) ويتضمن هذا الاسلول دراسة حسن ادارة ووتشغيل المؤسسات الائتمانية والمحافظة على الاستثمارات وتأمينها وتعظيم الارباح المتحصل عليها من تلك الاستثمارات كما ان المفرض يهتم كثيراً في وضع الشروط التي يراها ناجحة عند منح السلف ويهتم بطرق تدبير رؤوس الاموال ومجالات تشغيلها البديلة.

ثالثاً: دراسة التمويل الزراعي من وجهة نظر الدولة أو من وجهة نظر المجتمع ويتضمن هذا الاسلوب اختيار الدولة النظم التمويلية الملائمة والتي تعظم النفع العام لافراد المجتمع وتعمل الدولة على التنسيق بين القنوات التمويلية المختلفة في القطاع الزراعي وبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ومدى ملائمة جميع هذه القنوات مع السياسة الاقتصادية الزراعية التي تنتهجها الدولة.

وأياً كان الاسلوب المتبع فان دراسة انظمة التمويل الزراعي لها اهمية كبيرة في التعرف على مدى الارتباط بين مراحل تطورها وبين تطور الزراعة نفسها وفي التعرف على دورها في

---

(1) د. عبد التواب اليماني، مصدر سابق، ص٥-٦.

التنمية الزراعية كما تفيد الدراسة أيضاً في تقويم نظام التمويل القائم في الدولة ومدى تحقيقه للاهداف الاقتصادية واجتماعية باعتبار ان التمويل اداة اقتصادية توجه عادة نحو محاولة زيادة الانتاج الزراعي وتحسين مستويات المعيشة لافراد المجتمع الريفي ولهذا يمكن القول بان التمويل ليس هدف بحد ذاته وانما هو اداة لغرض زيادة الانتاج الزراعي ورفع مستويات المعيشة للمزارعين.

ثالثاً: التسليف أو الائتمان أو الاقتراض (Ceed)

لا يوجد تعريف واحد للائتمان يلاقي قبولاً لدى معظم الكتاب شأنه في ذلك شأن عدد كبير من المصطلحات المستعملة في علم الاقتصاد فيعرفه بعض الاقتصاديين بقوله "ان الائتمان يعني النسيئة أو البيع الاجل اي يحصل الائتملان باحد طرق المبادلة[1]، ويعرفه البعض الاخر بانه الطريقة المتبعة في الحصول على الاموال التي يحتاجها المزارع لتوسيع اعماله المزرعية والاستفادة من الاموال التي يدخرها الاخرون[2]، كما ويعرف على انه (علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة التي تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً وفي اجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات وفي الغالب يكون الدفع نقداً أو انه الامانة أو الثقة التي تربط الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل وهذا الربط يتم من خلال مبادلة سلع أو خدمات لقاء تعهد بالدفع مستقبلاً)[3].

ويعرف التسليف ايضاً بانه (الاطمئنان بامانه شخص على ما لغيره عنده)[4]، إذ يقوم احد الاطراف بافتراض سلعة اقتصادية من طرف اخر مع التعهد بردها أو ما يساوي بها بعد مضي مدة معينة مضافاً اليها الفائدة التي يستحقها الدائن مقابل تنازله عن حق استعمال ماله لتلك الفترة ويعرف الائتمان أيضاً (هو ان يقدم شخص لاخر مالاً حاضراً مقابل اخر مستقبلاً) وكما يفهم من مدلول اسمه يقوم على الامانة والثقة في الجهة التي يقدم اليها المال فلابد في عملية الائتمان من توفر الثقة المعطاة في الاخذ ومرور حقبة من الزمن بين التسليم والتسلم أو

---

(1) د. محمد علي رضا الجاسم، القواعد الاساسية في الاقتصاد التطبيقي، مطبعة شفيق بغداد، ١٩٦١، ص١٠٩.

(2) د. عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصادي الزراعي، مصدر سابق، ص٢١٥.

(3) فليح حسن خلف، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير ١٩٧٧، ص١٠.

(4) لجاسم نوري العاني، النشاط التسليفي والتسويق لمصلحة الفواكه والخضر، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٧٦، ص٥٤.

انه الوسيلة التي يتوفر عن طريقها انتقال القدرة الشرائية من شخص أو منظمة ما إلى شخص أو منظمة اخرى[1].

وهكذا تتعدد تعاريف التسليف أو الائتمان من حيث اللفظ ولكنها واحدة من حيث المعنى فالتسليف فعلاً هو علاقة مديونية تقوم بين الافراد والمؤسسات على اساس الثقة والتي تنشأ عن مبادلة نقود أو سلعة معينة مع التعهد بردها أو ما يساوي بها مستقبلاً مضافاً اليها جزء معين لقاء استعمالها والمخاطرة بها يسمى الفائدة والتي يمثل لها عادة بنسبة مئوية%.

فالائتمان الزراعي يهتم باستخدام القروض من مصادرها المختلفة في العمليات الزراعية وشروط الحصول عليها وطرق استرجاعها فهو عملية ايجاد قوة شرائية مقابل وعد بالدفع الاجل.

اهمية الائتمان الزراعي: لاشك ان استخدام السلف بطريقة مقبولة سوف يؤدي إلى رفع مستوى الانتاج وتحسينه مما ينعكس على تحسين الدخل الا ان سوء استخدام السلفة أو القرض الزراعي قد تترتب عليه مشاكل كثيرة وذلك عندما يتوسع المزارع في عقد السلف لتمويل مشاريعه المختلفة وخاصة السلف طويلة الاجل وعنما يكون معدل الفائدة مرتفعاً ويحدث ذلك عادة في اوقات الرواج الاقتصادي فعند هبوط الاسعار الزراعية فان قيمة انتاج هذه المشاريع لا تفي بتسديد القروض مما يدفع المدين إلى الوقوع في ازمات مالية قد تؤدي إلى ضياع مشاريعه وارضه.

ان الائتمان الزراعي: يعتبر اداة وليس هدف بحد ذاته فهو اداة فعالة لا غنى عنها للتوسع الزراعي، فاذا استخدمت هذه الاداة بشكل صحيح وفي المجال المخصص لها في العمليات الزراعية فانها تعمل على حل مشاكل المزارعين المستلفين عن طريق زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي تنمية دخولهم الزراعية اما إذا استخدمت لاغراض غير زراعية بعدية عن العملية الانتاجية فانها تؤدي إلى خلق مشاكل اضافية للمزارعين المستلفين بدلاً من حلم مشاكلهم.

ان سوء استغلال القروض الزراعية سيؤدي إلى مخاطرة كبيرة ويترك اثاراً ضارة على المزارع والمزرعة تتمثل في انخفاض قيمة الموجودات المزرعية وبيع جزء منها لغرض تسدي تلك القروض[2].

ولهذا فانه من المفضل اعطاء السلف الزراعية إلى الفلاحين تحت اشراف مؤسسات الارشاد الزراعي لتوجيه وتعلين الفلاحين كيفية استخدام السلفة من خلال توظيفها في العمليات الزراعية المختلفة للمشاريع الزراعية بهدف زيادة الانتاج وتحسينه.

---

(1) د. عبد التواب اليماني، مصدر سابق، ص١ و ٤٦.

(2) لجاسم محمد حبيب العربي والدكتور فارس حمد عماشة، دور المصارف الائتمانية في تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية، مجلة الاقتصادي العربي، العدد ٣و٤ بغداد ١٩٨٥، ص١٣١.

الائتمان من شأنه ان يسهل استخدام رؤوس الاموال بصورة تكون اكثر انتاجية واريحية إذ انه بنقلها من اشخاص لا يستطيعون استثمارها إلى اخرين يمكنهم ان ينفقوها في اوجه استثمارية مختلفة في الزراعة بل هم بامس الحاجة لها في العملية الانتاجية فالمزارع يستطيع توسيع اعماله والاستفادة من الاموال التي يدخرها الاخرون فعملية التسليف مهمة خاصة بالنسبة لصغار المزارعين الذين ينقصهم رأس المال اللازم في العملية الانتاجية.

وبصورة عامة على المستلف ملاحظة النقاط التالية قبل اقدامه على السلفة[٢١]:

١. معرفة ما إذا كان مبلغ السلفة الذي ينوب طلبه يعطى ايراداً يزيد على تكاليف السفلة.

٢. معرفة امكانية تسديد مبلغ السفلة عند استحقاقه.

٣. قابلية المستلف على تحمل المخاطر التي قد تحدث بعد استلام السلفة كانخفاض اسعار المنتجات الزراعية على سبيل المثال.

وتتوقف قابلية المستلف على تحمل المخاطر على ما يلي:

أ. امكانية الحصول على المال أو القرض في أي وقت يشاء.

ب. استقرار دخله.

ج. امكانية تقليل النفقات المزرعية والعائلية في اوقات الازمات.

د. امكانيته على تكوين رأس المال احتياطي لسد النفقات غير الاعتيادية أو عند انخفاض الدخل.

لقد نما الائتمان في مجتمعنا المعاصر وتعددت واصبحت له مؤسسات متخصصة تتولى تنظيمه وهي التي يتكون من مجموعها النظام المصرفي تلك المؤسسات هي المصارف التي شاعفت فعلاً من اهميته ونظراً لهذه الاهمية فقد قامت الحكومات بتشريع القوانين التي تمكن الفرد من المحافظة على امواله والانتفاع بها دون الخوف من ضياعها وخصوصاً بعد ان كثر استثمار رؤوس الاموال في مختلف النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر.

رابعاً: طريقة الانفاقات: وهي من طرق التمويل التحويلي والتي تعتبر مصدراً رئيسياً لرأس المال ان هذا المصدر مهم بالنسبة للمزارعين ذوي الخبرة أو الاخصائيين الزراعيين الذين لا تتوفر لهم

---

(٢١). عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص٣١٦.

مصادر اخرى للحصول على رأس المال المزرعي اللازم لانجاز مختلف العمليات الزراعية وما تحتاجه المزرعة من مستلزمات انتاج، بينما تتوفر لديهم الكفاءة الادارية الزراعية والجوانب الفنية الزراعية الاخرى فيتم الاتفاق بينهم وبين احد الممولين وربما من خارج القطاع الزراعي بحيث يكون له نصيب من صافي الدخل المزرعي ويتحدد مقدار ذلك النصيب حسب الاتفاق كان يكون الثلث أو الربع أو الخمس أو غير ذلك ان مثل هذه الطريقة تكون ناجحة إذا شعر مصدر رأس المال بالكفاءة الفنية والادارية العالي لعنصر الادارة المزرعية ذلك وكما هو معروف ان رأس المال دائماً ينساب وراء الفرص التي تحقق اكبر قدر ممكن من الارباح.

وعلى العموم فان الادخار هو من اهم مصادر التمويل الزراعي الاخرى ولكن في الدول النامية التي تتسم بضعف الدخل المزرعي الفردي فيها الامر الذي يؤدي إلى قلة أو انعدام الادخار لذا فان التسيف وخاصة في مراحل التنمية الاولى بعد اهم مصدار عملية التمويل الزراعي وعليه لابد من البحث عن المصادر التي يمكن ان تحصل منها على السلف أو رأس المال المزرعي.

مصادر الائتمان الزراعي: توجد مصادر عديدة للائتمان الزراعي يلخصها بعض الاقتصاديين إلى ثلاثة مصادر رئيسية وكما يلي[1]:

١. المصادر الخاصة أو الاهلية.

٢. المصادر العامة أو الحكومية.

٣. الجمعيات التعاونية.

أولاً المصادر الخاصة: تلعب المصادر الخاصة للتسليف الزراعي دوراً هاماً في الانتاج الزراعي لما لها من قدرات مادية واسعة تلبي طلبات الفلاحين المحتاجين إلى رأس المال في الوقت المناسب وتتميز باجراءاتها الادارية غير المعقدة الا ان هذه المصادر عموماً هدفها الاساسي هو الربح فاذا شعرت ان امكانية تحقيق الارباح ضئيلة أو غير مؤكدة فلا تقدم على اعطاء السلف إلى الفلاحين وتوجه رأس المال إلى نشاطات اخرى يمكن ان تحقق لها الارباح فهي تعمل باستمرار على رفع اسعار الفائدة كلما سنحت الفرصة بذلك وتحصل على اوثق الضمانات لقروضها وغالباً ما تكون القروض التي تقدمها قصيرة الاجل.

وتتضمن المصادر الخاصة الافراد الاعتياديين والتجار والسماسرة والباعة والمصارف الخاصة على اختلاف انواعها، زراعية، تجارية، صناعية والشركات الاهلية فيما يلي موجزاً لهذه المصادر:

---

[1]. عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص٢١٦-٢١٨.

أ. الافراد الاعتياديون: وهو ان يقوم الافراد بتقديم سلف ذات الاجل القصير بناء على طلب المزارعين الذين هم بحاجة إلى رأس المال ان مصدر التسليف هذا يتكون عادة من الاقارب والاصدقاء والمعارف ويكون غالباً في المجتمعات المغلقة كان يقرض الاب ابنه أو الصديق صديقه ويعد من الطرق المباشرة في التسليف الزراعي[1]، ان كثيراً من هذه الحالات تتم بطرق في غاية البساطة فهي مرتكزة على الثقة المتبادلة بين الطرفين وعلى كلمة الشرف التي تعد اجل اعتبار واقوى ضمانه لمصدر الاقتراض وان هذه القروض تكون في الغالب خالية من الفوائد الا ان حجم القروض من هذا المصدر يكون صغيراً وخاصة في المجتمعات النامية وذلك بسبب ضعف الميل الحدي للادخار عند الغالبية العظمى من الفلاحين في هذه الدول.

ب. السماسرة والباعة والوسطاء: يقوم هؤلاء بتقديم السلف الزراعية ذات الاجل القصير أيضاً إلى المزارعين بناء على طلبهم والذين هم بحاجة إلى رأس المال لغرض استثماره في المشاريع الزراعية ويلجئ الفلاح للاستلاف من هؤلاء السماسرة بسبب تعقد الاجراءات المتبعة من قبل مصادر التسليف الحكومية ان وجدت أو عدم وجود مثل تلك المصارف من جهة وعدم توفر الضمانات التي تطلبها المصادر الحكومية كالعقارات وغيرها من جهة اخرى.

وعادة تكون المبالغ المستلفة من هذا المصدر صغير الحجم وان سعر الفائدة يكون مرتفعاً نسبياً ذلك لان السمسار هو الذي يتحكم في تحديد سعر الفائدة دون رقابة احد ان هؤلاء السماسرة يقدمون السلف إلى الفلاحين بضمانة شخص اخر يثقون به اضافة إلى المستندات الخاصة التي تثبت ديونهم تجاه الفلاحين كل ذلك يجعل موقف الدائن أي السمسار أو غيره قوي تجاه المدين (الفلاح) وامكانية استرداد مبلغ القرض عن طريق الاجراءات القانونية أو المحاكم بسهولة في حالة تأخر المدين عن الدفع في الوقت المحدد ويحاول السماسرة أو الباعة في كثير من الاحيان استقطاع مبلغ الفائدة على القرض من مبلغ القرض نفسه وبذلك فان الفلاح يفقد جزءاً من القرض الذي يفترض انه حدد وفقاً للحاجة الحقيقية له، أي ان إذا كان الفلاح بحاجة إلى ٥٠٠ دينار وفقاً لخطته الزراعية وحاول الحصول على هذا المبلغ من السماسرة بفائدة ٢٠% مثلاً فانه في الواقع سوف يستلم فقط ٤٠٠ دينار لا غيرها بسبب استقطاع مقدار الفائدة مقدماً وعلى هذا فان الفلاح لم يحصل على جميع المبلغ المطلوب والمثبت في خطته"، هذا ويحاول بعض الباعة مشاركة الفلاح المقترض بنسبة معينة من الحاصل عوضاً عن مبلغ الفائدة على القروض وبطبيعة الحال فان المنتجات لذلك الفلاح سوق تسوق عن طريق علوة ذلك البياع في

( ) Wittlam G. Morray, Agricltural Flnance, Third Edition The lowe state College press 1956 pp. 179-180.

سوق الجملة الامر الذي يترتب عليه ايراداً لذلك البياع (السمسار أو الوسيط) بالاضافة إلى الفائدة.

ويحاول بعض الوسطاء شراء المنتجات الزراعية من الفلاح مباشرة سواء عند باب المزرعة أو عند وصول المنتجات إلى الاسواق (العلاوي) وبعد ذلك يقوم الوسيط ببيع تلك المنتجات إلى تجار المفرد بالاسعار التي يراها مناسبة كل ذلك لقاء اعطاء هذا الفلاح أو ذاك قرضاً بمبلغ معين ويسمى مثل هؤلاء الوسطاء بالوسطاء التجار ومع كل ما تقدم فلا يزال هؤلاء السماسرة والوسطاء المرابون في كثير من الاقطار النامية يمثلون اهم مصدر للاقراض بالنسبة لصغار المزارعين وذلك لاسباب التالية[٦]:

١. لا يوجد اقراض مصرفي كاف لتلبية الطلب على القروض الزراعية.

٢. يكون المزارعون مقيدون بالمرابين بسبب ديون سابقة.

٣. جهل الكثير من المزارعين بالاقراض المصرفي وخاصة الحكومي منه.

٤. بيروقراطية المصارف الحكومية احياناً وبطوءها وقيودها.

٥. لا تكون المصارف قد وسعت من شبكتها في كل جزء من البلاد.

ج. المصارف التجارية الخاصة:

ان السلف التي تعطيها هذه المصارف تختلف من مصر إلى آخر حسب الامكانيات لكل مصرف فمنها لا تتوسع في اعطاء السلف لذا تلجأ إلى تأمين نفسها عن طريق توفير مبالغ احتياطية اضافية لكي تكون مستعدة لتلبية طلبات الفلاحين التسليفية.

ان هذه المصارف لها فوائد تسليفية متعددة بالنسبة إلى الفلاحين يمكن تلخيصها فيما يلي[٦]:

١. انها تقدم خدمات سريعة باقل روتين ممكن.

٢. تكون هذه المصارف قريبة من الفلاحين اي يمكن الوصول اليها من قبل الفلاحين بسهولة دونماً تعقيد.

---

(٦) الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي للشرق الادنى وشمال افريقيا، المزارع وقرضه، التدريب في الاقراض الزراعي، عمان، الاردن ١٩٨٣، ص١.

( ) Willam G. Murray, Agricuiural flnace op. eit. P. 217.

٣. هي الوحيدة التي توفر رصيد حسابي مع الخدمات المصرفية الاخرى في المجتمعات المحلية.

ان المصارف التجارية التي تمارس اعمال التسليف الزراعي غالباً ما تستحدث قسماً خاصاً للتسليف الزراعي مهمته اجراء عقد السلف مع الفلاحين وطلب الضمانات وغيرها من الاجراءات وتكون السلف التي تقدمها هذه المصارف مضمونة في الغالب بالمحاصيل الزراعية للمقترضين من الفلاحين الا ان هذه المصارف قليلة النشاط في الاقطار النامية وذلك لكثرة التكاليف التي تصرف على الاشراف على هذه السلف لان الغالبية العظمى من الفلاحين في هذه الاقطار هم اميون وان انتاجهم الزراعي يتعرض إلى مخاطر كثيرة ومن الاسباب التي تؤدي إلى تردد المصارف التجارية في تقديم السلف الزراعية هي[1]:

١. موسمية الانتاج الزراعي.

٢. تعرض المنتجات الزراعية للتلف.

٣. صعوبة استرداد المبالغ المسلفة إلى الفلاحين في كثير من الاحيان بسبب طبيعة سكنهم وانتقالهم من مكان لاخر وتغيير عناوينهم.

٤. صعوبة تقديم الضمانات الكافية من قبل المستلفين.

د. **الشركات الاهلية:** ان بعض الشركات الاهلية والتي تعتمد في نشاطها على المنتجات الزراعية كمواد اولية تعطي سلفاً إلى بعض المزارعين وفق عقود خاصة وشروط معينة كان يسدد مبلغ القرض من المنتجات الزراعية المسوقة إلى هذه الشركات وباسعار يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض وقد يكون السعر احياناً منصفاً للطرفين باعتباره سعر السوق التوازني وغالباً ما يكون السعر لصالح الشركة وبفائدة معينة ان الشركة بهذا الاجراء تضمن انسياب المواد الاولية اليها وبشكل منتظم وفقاً للاتفاق من جهة، كما ان هذا الاجراء يشجع المزارعين على زيادة الانتاج الزراعي بسبب توفر عنصر رأس المال والاطمئنان إلى مستقبل اسعار منتجاتهم إذ انهم على الاقل ضمنوا جداً معيناً من الاسعار من جهة اخرى ان هذه الشركات قد تلجأ في بعض الحالات إلى مصارف التسليف للابقاء بالتزاماتها تجاه الاخرين.

---

[1]. عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص٢١٧-٢١٨.

وعلى العموم فان السلف التي يتم الحصول عليها من المصادر الخاصة أو الاهلية تكون في الغالب قصيرة الاجل وبسعر فائدة مرتفع نسبياً واحجامها محدود وان الدافع الاساسي وراء سلوك هذه المصادر هو الربح فقط وكل ذلك سببه المخاطرة التي تكتنفها العملية الانتاجية الزراعية.

ثانياً المصارف الحكومية أو الرسمية وشبه الرسمية: يمكن ان تقوم الحكومة بدور مهم في تقديم السلف إلى المزارعين فالحكومة لديها من الامكانيات الواسعة التي تؤهلها للقيام بعملية التسليف الزراعي وتتبلور هذه الامكانيات في صورة مؤسسات ائتمانية متعددة أو محدودة وفقاً للقدرات التسليفية المتوفرة لهذه المؤسسات من جهة ولبيعة النظام الاقتصادي أو الفلسفة غالباً ما تدعم هذه المؤسسات برؤوس الاموال اللازمة لتلبية الطلبات الاقراضية الزراعية المختلفة من حيث احجامها وآجالها باعتبار هذه المؤسسات ادوات مهمة للتنمية الاقتصادية الزراعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

لذلك ينبغي على هذه المؤسسات توظيف قروضها في اوجه استثمارية تساهم وبشكل ايجابي في عملية التنمية الزراعية وهذا يتطلب منها ان تقدر جيداً جدارة المزارعين الاقراضية وعندئذ فان هذه المؤسسات قد حققت هذه المساهمة في التنمية وفي ذات الوقت فانها ستضمن استرجاع رؤوس اموالها المسلفة في الوقت المحدد لها.

ان تقدير جدارة المزارعين الاقراضية تتطلب دراسة العوامل التالية[1]:

١. **الاخلاق**، فالمزارع ذو الخحلق المؤتمن يكون منسجماً مع نفسه في اقواله وسلوكه قادراً على تبرير طلبه بشان الحصول على القرض وذلك عن طريق الحجة والادلة الاحصائية إذا امكن فالمزارع ذو الحق القويم يكون محترماً بين الاوساط الاقراضية وتلبى طلباته الاقراضية في الحال.

ذلكل لان عملية التسليف كما نعلم تعتمد على الثقة والامانة بين طرفي العلاقة والمسلف والمستلف، ان قوة الاخلاق كما يسميها البعض وحسن التعامل تعتبر اقوى الضمانات التي يمكن ان يقدمها المزارعون الفقراء إلى الجهات الاقراضية[2].

٢. **المقدرة التجارية**، والمقصود بها هو كشف حساب المتاجرة للتعرف على الارباح والخسائر في سنة معينة وكذلك كشف حساب الميزانية للتعرف على صافي رأس مال المزرعة وذلك بعد

---

(١) الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي للشرق الادنى وشمال افريقيا، مصدر سابق، ص١٥-٢١.

( ) Rome 1965 p. 108.

التعرف على الموجودات والمطلوبات المزرعية في تاريخ معين ان هذه الكشوفات تجسد مدى نجاح المزارع في حل كصاحب مشروع ويبرز حالة المزرعة كمشروع اقتصادي عند نقطة معينة من الزمن فالميزانية كما هو معلوم تعد افضل شكل من اشكال التحليل للكشف عن حالة المزرعة كشمروع انتاجي تجاري.

٣. المقدرة الزراعية ومن مكوناتها:

أ. معرفة انتاج المحاصيل كالعمليات الزراعية من حراثة الارض واستعمال الآلات الزراعية وصيانتها ونسب البذور والاسمدة والاستعمال الصحيح لها من حيث النوع والكم واساليب العزق وتشخيص الافات الزراعية واتخاذ الاجراءات المناسبة للقضاء عليها.

ب. معرفة الانتاج الحيواني من حيث اقتناء الآلات الجيدة واختيار الاعلاف الملائمة لها والعناية بصحة الحيوان.

ج. القدرة على تحديد احتياجات المزرعة من الايدي العاملة المناسبة من اجل زيادة الانتاج من الارض والثروة الحيوانية.

د. معرفة سبل التسويق السليم للمحاصيل الزراعية نباتية وحيوانية.

هـ. معرفة التقلبات الموسمية في اسعار المحاصيل والثروة الحيوانية.

ان التعرف على الجدارة الاقراضية للمزارعين مسألة مهمة ينبغي على المصارف الزراعية الحكومية اخذها في الاعتبار عند ابرام عقود الاقراض مع المزارعين إذ لابد لهذه المصارف ان تجري عملية موازنة بين حجم القروض التي تعطى وقدرة المزارعين على استثمارها وتحقيق عوائد مجزية ومن ثم تسديد تلك القروض في آجالها المحددة.

اما في الدولة الرأسمالية فان هذه المؤسسات تكون محددة ويفسح المجال عادة للنشاط الخاص المصارف الاهلية التي سبق الاشارة اليها.

وفيما يتعلق بالقطر العراقي فان الدولة تدعم القطاع الزراعي عن طريق مد المزارعين بمختلف السلف الزراعية بواسطة المؤسسة الاقراضية الزراعية الوحيدة التي هي (المصر الزراعي التعاوني) الذي سنتطرق إلى طبيعة النشاطات التي يقوم بها في الفصول القادمة.

ثالثاً الجمعيات التعاونية:

ان الجمعيات التعاونية الزراعية يمكن ان تمد الاعضاء برأس المال اللازم للقيام بالفعاليات الاقتصادية الزراعية المختلفة وخصوصاً تلك القروض التي يطلق عليها قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل.

والجمعيات التي تنشط في هذا الميدان هي جمعيات التسليف التعاونية والتي تعتبر من الجمعيات المتخصصة وتتالف من عدد من الاعضاء الزراعيين كما هو معروف من دراسة موضوع التعاون الزراعي وهدف هذه الجمعيات هو مد الاعضاء براس المال المطلوب في العمليات الزراعية المختلفة وسنفرد فصلاً خاصاً بالتسليف التعاوني في الفصول القادمة.

عناصر الائتمان:

من اجل ان يتم الائتمان ينبغي ان تتوفر عناصر معينة بغض النظر عمن يقوم بهذه العناصر وايا كانت صورة ذلك الائتمان ويلخص المختصون هذه العناصر على النحو التالي[٢]:

١. وجود وثائق تثبت عملية الاقتراض وهو من العناصر المهمة للائتمان بشكل عام والائتمان الزراعي بشكل خاص، فلابد من وجود وثائق تتضمن اسم المستلف وتوقيعه وتسلسله في دفتر المراجعة والتاريخ ومبلغ السلفة وعدد الدفعات نوع المشروع والطاقة التصميمية له ونوع الضمانة وغيرها من المعلومات المهمة بالنسبة لطرفي العلاقة وكل هذه الوثائق لابد ان تكون ضمن الحدود القانونية.

٢. وجود عنصر الزمن فهناك فارق زمني بين وقوع المديونية والتخلص منها لابد من وجود اجل معين لابد الائتمان بغيره.

٣. ان الائتمان يفترض علاقة مديونية أي يفترض وجود دائن ومدين اياً كان سبب هذه العلاقة أو مناسبتها.

٤. الائتمان هو عملية مخاطرة أي ان الشخص الذي يقوم باقراض كل أو جزء من امواله بالرغم من كل الضمانات يقوم بعملية مخاطرة فالخطر دائماً يتهد الدائن باحتمال هذه دفع الدين من قبل المدين.

---

(٢) د. عبد التواب اليماني، محاضرات في التمويل الزراعي، مصدر سابق، ص١.

٥. ان الزمن الذي اشرنا اليه له سعر والقيمة المعارة لها سعر هذا السعر يطلق عليه بمصطلح سعر الفائدة ويعبر عنه عادة بنسبة مئوية.

ادوات الائتمان: لكي يؤدي الائتمان وظائفه كما ينبغي لابد من ادوات لازمة لذلك هذه الادوات متعددة وتلخص فيما يلي[٢]:

١. الاوراق التجارية كانكمبيالة والشيك وتعد هذه الاوراق من اهم ادوات الائتمان ذات الاجل القصير وتؤدي الكمبيالات دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية اليومية وكذلك الشيك كاداة للوفاء وترحيل الحسابات والشيك يوفر استعمال النقود ونقلها وما يترتب على ذلك من صعوبات ومخاطر.

٢. وتعتبر العملة الورقية احدى ادوات الائتمان حيث ان قبولها وتداولها يتوقف على الصفة القانونية لها واعطائها قوتها مقارنة بمثيلاتها من العملات الاجنبية الاخرى ولابد ان نشير بانه يجب ان لا يتوسع في منح الائتمان إلى درجة تظهر معه الازمات المصرفية.

٣. الاوراق المالية كالاسهم والسندات التي تعتبر الاداة الثالثة للائتمان وتقوم الشركات باصدار الاسهم لتكوين رأس المال لها كما ان الحكومات والشركات تقوم باصدار السندات لتتمكن من الحصول على المال اللازم لادارة اعمالها والسندات تعتبر جزء من قرض وقد تكسب بعض السندات الصبغة الدولية تبعاً لاهمية المؤسسة التي تصدرها.

وظائف الائتمان:

يقوم الائتمان بوظائف متعددة يمكن ان تشير إلى اهمها كما يلي:

١. يوفر اداة للتبادل وهو ان يتم تبادل سلعة مع سلعة اخرى والنقود سلعة معينة أو أي صورة من صور المقايضة في النشاط الاقتصادي.

٢. ان اهم ما يؤديه نظام الائتمان هو انه يساعدنا كثيراً على زيادة الانتاج فعندما تعاني المؤسسة أو الوحدة الزراعية من نقص في عنصر رأس المال تحاول توفيره بواسطة الائتمان، معنى ذلك ان المؤسسة حاولت جعل عناصر الانتاج متكافئة ضمن مزيج مثالي الامر الذي ينعكس على زيادة الانتاج بكميات اكبر مقارنة بحالة النقص في عنصر رأس المال.

---

(٢) المصدر السابق، ص١-٣.

٣. ونتيجة للعامل الثاني فان الائتمان يساعد على زيادة الاستهلاك وذلك عندما يزداد الانتاج فانه يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من سلعة معينة الامر الذي يؤدي إلى خفض الاسعار لتلك السلعة، وان انخفاض السعر عامل مشجع للمستهلكين على زيادة مشترياتهم من تلك السلعة إلى حد ما وبتعبير اخر فان ذلك يعني زيادة الطلب الفعال وانعكاسه من خلال السوق على المنتجين الزراعيين لتشجيعهم على زيادة الانتاج وتحسين نوعه.

٤. يساعد على توزيع الموارد النقدية بين مختلف النشاطات الاقتصادية بما يخدم الاستخدام الكفوء لهذه الموارد ذلك لان نظام الائتمان يوفر رأس المال في المجالات التي يرى فيها امكانية تحقيق الارباح ان تحقيق الارباح يتطلب استثمار رأس المال بشكل كفوء مع بقية عناصر الانتاج الاخرى وعندها فان المورد المالي يتجه إلى الانشطة الاقتصادية التي هي بحاجة فعلية اليه وحتى ضمن النشاط الاقتصادي الواحد فانه يتجه إلى المشروع الذي يحقق فيه ربحاً كثيراً.

٥. كما ان الائتمان يتيح الفرصة للانتفاع من الموارد العاطلة مؤقتاً كالموارد الارضية والموارد البشرية هذه الموارد بحاجة إلى معدات رأسمالية لتشغيلها واستثمارها وجعلها ضمن الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية فالائتمان له دور مهم في الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

ضمانات الائتمان:

لقد لاحظنا من خلال تعاريف الائتمان الزراعي في الصفحات السابقة بانه يقوم على اساس الثقة التي تنشأ بين طرفي العلاقة الدائن والمدين ومع ذلك فلابد من توثيق القرض أي وجود حد ادنى من الضمانات لكي يطمأن المقرض على امواله ويشير بعض الاقتصادين بان المقترضين من المزارعين يستطيعون تقديم ثلاثة اشكال من الضمانات تتلخص بما يلي[٢]:

١. الممتلكات المادية.

٢. قابلية المقترض على تكوين الدخل.

٣. الصفات الشخصية والرغبة في الدفع (الضمانة الادبية) ويضاف لهذه الضمانات ضمان اخر رابع يسمى:

( ) Agricultural Flnance op. elt. Pp. 93-95.

- **الشيكات المظهرة (ENDORSEMENT).**

ومهما تعددت الضمانات فانها تنحصر بالنوعين الاساسين التالين:

١. الضمانات الشخصية.

٢. الضمانات العينية.

فالممتلكات المادية والشيكات المظهرة تدخل ضمن الضمانات العينية وقابلية المفترض والصفات الشخصية له تدخل ضمن الضمانات الشخصية ولو حاولنا تحليل الصفات الشخصية والقابليات على تكوين الدخل نجدها في جوهرها مادية لان الضمانة الادبية معناه ان الشخص المضمون ادبياً له القدرة على الايفاء بالتزاماته وهذه القدرة نابعة من القدرة المادية على الدفع كما ان قابلية الشخص على تكوين الدخل لم تأتي من لا شيء فلابد ان يكون لديه قدر معين من رأس المال المادي لتكوين الدخل المطلوب بل ان القدرة الكسبية للمزارع لا يمكن التعرف عليها الا من خلال تحليل الميزانية والدخل المزرعي ومع ذلك سنحاول توضيح كل من الضمانات الشخصية والضمانات العينية.

١. **الضمانات الشخصية:** ان توقيع المزارع المقترض على عقد القرض ليس معناه انه بالضرورة سيعيد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه في التاريخ المحدد له ذلك لابن بعض المقترضين اللذين يفتقرون إلى الالتزام الادبي إذا استطاعوا الحصول على منفذ قانوني فانهم سيتهربون من الايفاء بالتزاماتهم في اعادة القرض القرض في موعده في حين هناك البعض الاخر من المقترضين المعروفين بالتزامهم الادبي فانهم مستعدون للتضحية هم وعوائلهم باي شيء من اجل الايفاء بالتزاماتهم فالمزارع المقترض الملتزم يكون اكثر اعجاباً وتقديراً لدى الجهات الاقراضية فهم اهم من اي شيء اخر من العقود والتواقيع والبصمات وغيرها من الوثائق فالضمان يتصل بمكانه الشخص المقترض لدى الدائن الا ان هذا النوع من الضمان غير شائع في عصرنا الحاضر بالقياس إلى النوع الاخر من الضمانات.

٢. الضمانات العينية: وهي على نوعين:

أ. المنقولة (الرهن العقاري المنقول)

ب. غير المنقولة (الرهن العقاري غير المنقول)

فالضمانات العينية المنقولة تعني بها الاموال والموارد الاقتصادية التي يمكن نقلها من مكان لاخر كالمحاصيل الحقلية والحيوانات والآلات والاوراق المالية وهذه ترهن رهناً حيازياً وعادة يغطى الرهن العقاري المنقول ليس فقط من الممتلكات التي تشترى بواسيطة القرض وانما

ايضاً بواسطة الممتلكات الاخرى من المزرعة لان الجهات الاقراضية دائماً ترغب في توثيق قروضها بضمانات اكثر من التي يشتر بها القرض فمثلاً إذا حصل المزارع المقترض على قرص لشراء (٧) سبع بقرات، فان هذه البقرات السبع هي جزء من الضمان ولكن المقرض يطلب المزيد من الضمان فيوثق عقد القرض بالاضافة إلى البقرات السبع ببقية ابقار الحقل الحيواني مثلاً وسبب ذلك هو الخوف من هبوط اسعار البقرات خلال عمر القرض فاذا كانت الضمانات مجرد تساوي قيمة القرض فان هبوط الاسعار يجعل قيمة تلك الضمانات منخفضة لا تكفي لتسديد القرض في حالة امتناع المقترض عن التسديد.

اما الضمانات العينية غير المنقولة فيقصد بها الممتلكات أو الموجودات المزرعية الثابتة كالاراضي الزراعية والمباني وغيرها من الموجودات الثابتة وهي من الضمانات الشائعة بل والمفضلة بين الاوساط التمويلية ومن المعتاد ان تكون قيمة الموجودات المشار اليها اكبر بكثير من قيمة السلعة التي تعقد بضمانتها لتؤمن الدائن ضد احتمال انخفاض قيمة تلك الموجودات مستقبلاً وعادة ما تكون قيمة السفلة حوالي ٤٠-٦٠ في المائة من قيمة العقار المرهون أو حسب السياسة الاقراضية التي تنتهجها المؤسسات الائتمانية في بدل معين.

العوامل التي تؤدي إلى اتساع نطاق الائتمان:

نظراً للوظائف التي يؤديها الائتمان في النشاط الاقتصادي فقد اتسع نطاقه في الوقت الحاضر ويورد الباحثون بعض العوامل التي ادت إلى هذا الاتساع[٢٤].

ومن بين هذه العوامل ما يلي:

١. استتباب الامن وانتشار التعليم بين مختلف الفئات الاجتماعية فقد كان لذلك فضل كبير على اقبال الافراد على الائتمان فتشجع الافراد المدخرين للاموال على عرض ما لديهم من رأس مال كما ان الافراد الذين بحاجة إلى رأس المال من اجل توسيع مشاريعهم المختلفة قد وجدوا الفرصة سانحة امامهم لغرض زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة دخولهم وارباحهم ثم ظهرت أو نشأت العلاقات بين الدائن والمدين والتي اساسها الثقة بين الطرفين وترتب على هذه العلاقة موضوع الفائدة على رأس المال وهكذا.

٢. قوة الدولة وثبات نظمها الاقتصادية والسياسية فان ذلك يشجع على اعمال الائتمان وتوسيع نطاقه حيث يطمئن رجال الاعمال على اموالهم عند تعاملهم مع الدولة وخاصة رجال الاعمال من خارج البلد فالبلد الذي يتعرض للهزات السياسية والاقتصادية بين فترة واخرى

---

(٢٤) د. عبد التواب اليماني، محاضرات في التمويل الزراعي، مصدر .سابق، ص٢-٤

يكون فيه الائتمان محدوداً جداً الا فيما يتعلق بالائتمان الذي تخلقه الدولة عن طريق مؤسساتها الائتمانية.

٣. الوسائل والنظريات الاقتصادية الحديثة التي مكنت الممولين ورجال الاعمال من التنبؤ السليم بما سوف يحدث من تغيرات على الطلب لمختلف السلع والمنتجات وكذلك التنبؤات السعرية كل ذلك ادى إلى زيادة المشروعات التي تتطلب رؤوس الاموال الضخمة.

٤. كما ان تطور التشريع ومن القوانين التي تنظم الائتمان وتحديد وتنظيم العلاقة بين الدائن والمدين من العوامل التي شجعت على توسيع نطاق الائتمان وخاصة الزراعي منه.

المباديء اللازم مراعاتها في الائتمان الزراعي: ان المباديء التي يفترض ملاحظتها عند منح الائتمان الزراعي لتحقيق الاهداف المنشودة منه، متعددة تتخلص كما يلي[٢٤]:

١. **كفاية الائتمان:** ان المقصود بكفاية الائتمان هو ان تكون قيمة القروض متناسبة مع الاحتياجات التي تصرف من اجلها هذه القروض، وبمعنى اخر يجب ان لا تكون القروض التي تصرف لكل غرض اكثر أو اقل مما يلزم له فعلى سبيل المثال ان القروض الخاصة بمستلزمات الانتاج التي تصرف إلى الفلاحين ينبغي تقديرها استناداً إلى المعدلات الفعلية للتقديرات الاجهزة الفنية والعملية لما تحتاجه الحيازة الزراعية من البذور والاسمدة الكيمياوية والمبيدات وغيرها من المعدات اللازمة لعمليات الانتاج الزراعي فالقروض لابد ان تكون كافية لمساعدة المزارعين في اداء كافة العمليات الزراعية ولا ولائك الذين هم بحاجة اليها هذه الحاجة التي لا تقتصر فقط على ما يجب توفيره من معدات ومستلزمات انتاج وانما أيضاً لابد من الاخذ في نظر الاعتبار الحاجة إلى القروض الاستهلاكية ذلك لان هذه القروض تلعب دوراً غير مباشر في الانتاج الزراعي باعتبارها مكملة للقروض الانتاجية هذا من جهة ومن جهة اخرى فان جزءاً غير قليل من قيمة القروض الزراعية في الدول النامية ينفق للاغراض الاستهلاكية فقد بينت احدى نتائج الاحصاءات التي اجريت في الهند ان حوالي ٤٣% من قيمة القروض الزراعية تنفق لاغراض استهلاكية[٢٦] وذلك لصعوبة الفصل بين الامور الانتاجية والامور الاستهلاكية في الزراعة فلكي نحقق مبدأ كفاية الائتمان لابد من توفير القروض اللازمة لاشباع احتياجات الفلاح الاساسية التي تبدو وانها استهلاكية، فالمزارع وافراد اسرته يمثلان عنصري الادارة والعمل في الحيازة الزراعية أو الوحدة الزراعية مما يقتضي توفير احتياجاتهم الغذائية والكسائية، حتى لا

---

(٢٤) د. فوزي الدناصوري وآخرون، دور المصرف الزراعي التعاوني في تنمية مشاريع الثروة الحيوانية، الندوة الرابعة للاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي لدول الشرق الادنى وشمال افريقيا، بغداد آذار ١٩٨٢، ص١٣-١٧.

(٢٦) د. عبد التواب اليماني، محاضرات في التمويل الزراعي، مصدر سابق ص٣٥.

تتعثر عملية الانتاج التي يقومون بها كما ان القروض الاستهلاكية تساعد الفلاحين على الابتعاد عن المرابين والمستغلين من التجار الا انه يشترط عند منح القروض الاستهلاكية ان تكون قاصرة على تلبية الاحتياجات الفعلية للفلاحين وفي حدود امكانياتهم بحيث لا تؤدي إلى ارباك الوضع المالي للمزرعة وبالتالي ربما تؤدي إلى بيع جزء من الموجودات المزرعية أو تصفيتها وترك العمل المزرعي.

وبالرغم من اهمية كفاية الائتمان الزراعي فلابد من ترك جزء من العمليات الزراعية للتمويل الذاتي خصوصاً بالنسبة إلى الفلاحين من ذوي القدرات المادية الجيدة لكي يمكن تقليل القروض الممنوحة إلى اقل حد ممكن وخلق ظاهرة الاعتماد على النفس بين صفوف الفلاحين في تمويل مشاريعهم الزراعية بدلاً من الاقتراض وهنا يأتي دور الدولة أو مؤسساتها الائتمانية في تصنيف الفئات المفترضة حسب دخولهم الزراعية.

٢. **الارتباط بالخطة الاقتصادية للدولة:** يجب ان يكون الائتمان الزراعي مرتبطاً بالخطة الاقتصادية الزراعية التي تضعها الدولة من اجل تحقيق اهداف معينة فاذا كانت الخطة الزراعية تهدف مثلاً إلى التوسع في زراعة وانتاج المحاصيل الاستهلاكية الاستراتيجية أو المحاصيل الصناعية فانه يلزم توجيه الائتمان الزراعي لتحقيق هذه الاهداف وعندها ينبغي توجيه الائتمان الزراعي لتحقيق التغيير المطلوب في الاساليب الانتاجية التقليدية واتباع اساليب الانتاج الحديثة كاستخدام المكائن والآلات الزراعية الحديثة التي تساهم في زيادة الانتاج لذلك لابد من تقديم جزء من هذه القروض إلى المزارعين والجمعيات الفلاحية التعاونية على شكل آلات زراعية وتقاوي ومبيدات واسمدة وغير ذلك ولزيادة الانتاج لمحصول الذرة وعباد الشمس على سبيل المثال توجه قروض خاصة بزراعة هذه المحاصيل في صورة بذور مصدقة واسمدة ومبيدات وآلات قطف أو جني المحصول وغيرها كما ان الائتمان يمكن ان يساهم ضمن خطة التنمية الاقتصادية في القضاء على البطاقة بمختلف اشكالها ان وجدت وذلك بتوجيه السلف للمساعدة على شراء الاراضي الزراعية وتنويع زراعة المحاصيل الحلقية وبناء مشاريع الانتاج الحيواني والبستنة وتنمية الصناعات الريفية.

٣. **الاشراف والمتابعة للقروض الزراعية:** ان توفير القروض بالحجم المناسب للفلاحين أو المزارعين وتركهم يستخدمونها في اغراض مغايرة للاغراض التي حصصت من اجلها تلك القروض في الخطة الزراعية يعتبر بمثابة هدر وتبديد للاموال وعدم تحقيق الائتمان الزراعي لاهدافه المرسومة خاصة إذا كان هناك شحة في رأس المال المتاح لذا بات من الضروري الاشراف وتوجيه وارشاد المزارعين إلى كيفية استخدام تلك القروض ومتابعة تنفيذها في المشاريع

المخصصة لها تحقيقاً للكفاءة الانتاجية المستهدفة وذلك بالتعاون والتنسيق مع اجهزة الارشاد الزراعي في البلد.

ذلك لان الطريقة السليمة في توجيه استخدام رأس المال في تطوير وتحسين الانتاج لا يقل اهمية عن توفير رأس المال نفسه في العملية الانتاجية ولابد ان تتناسب الرقابة والمتابعة المستمرة على استخدام القروض الزراعية وفقاً للمعدلات التي صرفت عليها من قبل الجهات ذات العلاقة وفي هذا المجال ينبغي على الجهات الاقراضية بالتعاون مع مؤسسات التوريد والتنظيمات التعاونية في البلد ان لا تعطي القروض الا بعد التأكد من توفر المستلزمات الانتاجية التي طلبت هذه القروض من اجلها وبذلك تضمن استخدام القروض من قبل المزارعين وفقاً للاغراض التي صرفت من اجلها.

٤. **شمول الخدمات الائتمانية:** المقصود بالشمول ان يكون بمقدور جميع الفلاحين والمزارعين سواء كانوا ملاكين أو مستأجرين صغاراً وكباراً نساءً ورجالاً الحصول على السلف من مؤسسات الائتمان المختصة ولا يجوز ان تقتصر السلف على اولئك الذين لديهم ضمانات عقارية لان الغالبية العظمى من الفلاحين لا توجد لديهم هذه الضمانات وهم اصحاب المصحلة الحقيقة لهذه السلف، وبالنظر لمحدودية رأس المال في كثير من البلدان والطلب المتزايد عليه لمختلف المشاريع الزراعية واولويات تلك المشاريع فقد يكون من الافضل ان تشمل الخدمات الائتمانية صغار المزارعين ومتوسطيهم بالدرجة الاولى واذا كانت هناك امكانيات اضافية يشمل المزراعين الاخر من ذوي الامكانيات الاوسع نسبياً ربما هذا الاجراء يكون وسيلة دعائية توزيع الدخول بين اوساط المجتمع الريفي إلى حد ما.

٥. **تقليل التكاليف الائتمانية المقصود بالتكاليف الائتمانية:** هي تلك الاموال التي يتحملها لقاء انتفاعه بقيمة القرض الذي يحصل عليه عادة من مصادر الائتمان المختلفة وتتكون التكاليف الائتمانية من جزئين مهمين وهما:

أ. تكاليف منح القروض وتحصيلها.

ب. الفائدة على رأس المال.

وبقدر تعلق الامر بتكاليف منح القروض وتحصيلها فانها تلك التكاليف التي تتضمن اجور النقل واجور العمال ورواتب الموظفين واجور الكهرباء والماء وغير ذلك من التكاليف التي تتحملها مصادر الائتمان خلال المراحل الائتمانية المختلفة وينبغي ان تكون هذه التكاليف قليلة قدر المستطاع ولابد لمصادر الائتمان ان تعمل على تقليل هذه التكاليف لكي تناسب حجم العائد

الزراعي لها وذلك عن طريق تبسيط الاجراءات اللازمة لعمليات الاقراض كما ان التوسع في النشاط الائتماني يعتبر من العوامل المؤدية إلى تقليل التكاليف الائتمانية.

اما التكاليف الائتمانية المتمثلة بالفائدة على رأس المال وهي التي تعني بها الاموال التي تحصل عليها المصادر الائتمانية لقاء استثمارها لرؤوس اموالها في النواحي الائتمانية والتي يجري حديدها وفقاً للظروف المتعلقة بالعرض والطلب على القروض ويتوقف الطلب على القروض الزراعية على العائد الذي يتوقع المفترض (المزارع) الحصول عليه بحيث يكون هذا العائد متناسباً مع الفائدة المدفوعة مقابل الانتفاع بالقرض ويتوقف ايضاً على توقعات المزارعين أو المقترضين لحجم الارباح التي يمكنهم تحقيقها من استخدام القروض وفيما يتعلق بعرض القروض الزراعية فانه يتوقف على مقدار الارباح التي يتوقع المقرضون (مصادر الائتمان) الحصول عليها مقابل اقراضهم الاموال ويتوقف على امكانية هذه الارباح في تعويض المقترض عن المخاطر التي قد يتعرض لها رأس المال العائد له كما سنوضح ذلك عند البحث في موضوع الاقراض وظروف المخاطرة واللايقين في الانتاج الزراعي في الفصل السابع من هذا الكتاب.

ان تقليل التكاليف الائتمانية وخاصة مقدار الفائدة على رأس المال لها تأثير ايجابي على النمو المزرعي والعكس صحيح فليس من مصلحة المصارف الزراعية اقراض المزارعين بمعدل فائدة يزيد على معدلات الفوائد المتحققة في بعض المشاريع لان ذلك سوف يؤدي إلى تأكل رأس المال المزرعي وعندئذ يكون من الصعب اعادة القروض مع فوائدها إلى هذه المصاريف في اوقاتها المحددة لهذا فان بعض الاقتصادين يؤكدون على ان مقدار سعر الفائدة يجب تخفيضها إلى الحد الادنى على القروض الممنوحة إلى بعض المشاريع ذات الفوائد المنخفضة لتشجيع زراعة تلك المشاريع مثال على ذلك مشاريع انتاج القمح والشعير وبعض المشاريع التي ترتبط بحنطة التنمية الاقتصادية للبلد لتشجيع زراعة بعض المحاصيل الزراعية الصناعية الاخرى المهمة[٢٢].

وبشكل عام فان سعر الفائدة على رأس المال يتوقف على طبيعة النشاط الاقتصادي بشكل عام وسياسة الدول الاقتصادية وسنتناول موضوع الفائدة والعوامل المؤثرة عليها في الفصل القادم من هذا الكتاب.

تصنيف السلف الزراعية (Classlfication of farm Credit)

(٢٢) جاسم محمد حبيب ود. فارس عماشة، دور المصاريف الائتمانية في تنمية القطاع الزراعي، مصدر سابق ص١٣٩.

ان السلف التي يحصل عليها الفلاحون لمجابهة حاجاتهم الاستهلاكية ولتمويل شراء سلع الانتاج التي تسمح بالتوسع في استخدام الموارد وبالتالي زيادة الانتاج والدخل الزراعي تكون متعددة ومتنوعة ويمكن تصنيفها حسب الغرض الذي تنعقد من اجله السلفة أو حسب اجالها أو نوع انتاجية القرض[٢٨].

رأس المال (Capital)

تطور مفهوم رأس المال: ان اول من استعمل لفظة رأس المال من الاقتصاديين هم الفيزيوقراطيون للدلالة على بلغ معين من النقود يفرض بفائدة ومازال هذا المصطلح يستعمل بهذا المعنى إلى الوقت الحاضر فالمحاسب يعتبر المبلغ الذي جمعه شخص أو مؤسسة أو شركة لبدء مشروع معين رأس مال ان كلمة Capital مشتقة من الاصطلاح اللاتيني Capitalis Pare Debiti الذي يعني ان المبلغ يفرض بفائدة[٢٩].

وجاء بعد ذلك العالم الاقتصادي ادم سمث (١٧٢٣-١٧٩٠م) ليوسع مفهوم رأس المال السابق حيث اعتبره احد عناصر الانتاج فقد اوضح سمث ومن جاء بعده من الاقتصادين مفهوم رأس المال على انه كمية السلع التي يحتزنها المجتمع لكي تستعمل اما في تغذية المال في الفترة التي بين بدء العملية الانتاجية وانتهائها أو لتسهيل عملية الانتاج.

وبعد ذلك جاء كارل ماركس بفكرة جديدة لرأس المال وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اساس هذه الفكرة هو اعتبار رأس المال عملاً مدخراً أو عملاً مجسماً Cystallized Labour وقد اشار ماركس في بحثه إلى ان رأس المال يتكون في الغالب من المصانع والآلات وادوات الانتاج بشكل عام واكد على ان هذه الاشياء لا تعدو عن كونها منتجات العمل بالاشتراك مع الادوات التي اننتجها العمل من قبل وذلك بالاعتماد على طريقة التحليل التاريخي في تكوين رأس المال ومنذ ظهور آراء كارل ماركس في طبيعة رأس المال زاد الجدل حول هذا الموضوع الذي احتجيت فيه كثير من الحقائق الاقتصادية وراء سحب كثيفة من الدعايات الذهبية التي اختلطت فيها مسألة المنشأ التاريخي لرأس المال بمسألة ملكيته ووظائفه الاقتصادية.

( ) Willam G. murray op. Clt. Pp 18-28.

(٢٩) د. محمد مظلوم حمدي، مباديء الاقتصاد التحليلي، الطبعة الرابعة، المعارف بمصر ١٩٦٣، ص٣٢٩.

ومهما يكن فان رأس المال باعتباره احد عناصر الانتاج يلعب دوراً خطيراً في الانتاج ولا يمكن التقليل من اهميته لمجرد انه قد يساء استغلاله واستخدامه في اوجه تضر المصلحة العامة.

اما المفهوم الحديث لرأس المال فيقصد به رأس المال المنتج الا إذا ذكر خلاف ذلك فهو يشمل جميع انواع الثروة التي انتجت في الماضي لا لتستهلك مباشرة وانما لتساهم في انتاج ثروة اخرى ويعرف الاستاذ عجينة رأس المال بانه تلك الاموال المادية التي سبق انتاجها لاغراض اشباع الحاجات البشرية مباشرة بل يقصد استعمالها في انتاج سلع اخرى[1] ويورد امثلة تطبيقية على رأس المال كما يلي:

١. جميع التحصينات التي تجري على الارض كالجداول والمبازل والاسمدة وغيرها.

٢. وسائط النقل المختلفة كالطرق المعبدة والسكك الحديدية والقنوات.

٣. النباتات لعدة لاغراض انتاجية كالمعامل ومخازن السلع المختلفة وغيرها.

٤. الوقود المستعملة في اغراض انتاجية كالنفط والفحم وغيرها.

٥. المواد الاولية التي تدخل في صناعة المنتجات النهائية المعدة للبيع كالقطن والصوف والحديد وغيرها.

٦. الآلات والمكائن المستعملة في المزارع والمصانع.

٧. البضائع المخزونة على اختلاف انواعها.

وفي ضوء ما تقدم فان رأس المال يشمل كل اداة أو مادة تستعمل في الانتاج عدا الارض والعمل اياً كانت طبيعة هذه المادة أو تلك المادة ولهذا يمكننا ان نعرض رأس المال على انه احد عناصر الانتاج الذي يتكون من مجموعة السلع التي انتجت في الماضي لغرض استعمالها في العملية الانتاجية حاضراً ومستقبلاً كسعلة متجددة وهو بهذا المعنى يتضمن جميع وسائل الانتاج مثل الآلات والمباني والخزانات ووسائط النقل والوقود ومخزون المواد الخام.

تقسيمات رأس المال: لاحظنا عند التعرف على رأس المال انه يشمل انواعاً مختلفة من المواد والآلات والابنية وغيرها من الاشياء التي يصعب ايجاد صفة مشتركة تتخذ اساساً لضمها في فئة واحدة لهذا فان الاقتصاديين اعتادوا على تقسيم رأس المال إلى فئات تشمل كل منها عناصر اقرب إلى التجانس نوعاً ما على ان صفة التجانس التي يعمل التقسيم على اساسها

---

[1] صالح يوسف عجينة، مباديء علم الاقتصاد، الجزء الاول، الطبعة الرابعة دار التمدى، بغداد، ١٩٦٠، ص٢٠٤.

تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها إلى رأس المال وبناء على ذلك فان تقسيم رأس المال وبناء على ذلك فان تقسيم رأس المال على اساس معين لا يمنع من اعادة تقسيمه على اساس اخر وفيما يلي اهم تقسيمات رأس المال التي اعتاد الاقتصاديون عليها:

١. رأس المال الثابت ورأس المال المتداول: ان هذا التقسيم يعود إلى العالم الاقتصادي ادة سمث وان الاساس الذي يستند عليه هو كون رأس المال قابل للدوام في الانتاج أم غير قابل على ذلك فان كان رأس المال يستعمل في الانتاج لمدة طويلة نسبياً ولاكثر من مرة واحدة دون ان يفقد منفعته الاقتصادية في عملية انتاجية واحد فيقال بانه رأس مال ثابت fixed capital وعلى ذلك فيمكن ان نعرفه بانه عبارة عن سلع الانتاج طويلة الاجل التي تستخدم اكثر من مرة في العملية الانتاجية إلى ان تندثر ويتضمن رأس المال الثابت الآلات والمعدات وسكك الحديد والسايلوات والمباني التي تستخدم في انتاج السلع الاخرى ولهذا يسمى بالسلع الرأسمالية ذات الاستعمال الدائم.

اما إذا كان رأس المال يستخدم في الانتاج ويفقد منفعته الاقتصادية في عملية انتاجية واحدة قبل انه رأس مال متداول Circuiating Capital وعليه يمكن تعريفه بانه عبارة عن سلع الانتاج التي تستعمل في العملية الانتاجية مرة واحدة فقط ثم تغير صورتها بعد ذلك نتيجة الاستعمال الاقتصاددي ويتضمن رأس المال المتداول جميع مواد الوقود والمواد الاولية المختلفة وكذلك السلع التي تعرض للبيع تعتبر أيضاً من رأس المال المتداول سواء من ناحية المنتج الذي ينتجها لغرض بيعها أو من ناحية التاجر الذي يشتر بها ثم يعيد بيعها ولهذا يطلق على رأس المال المتداول برأس المال العامل Working Capital.

لقد اعتاد كتاب المحاسبة في الوقت الحاضر على جعل المدة هي مقياس التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول فاذا كانت موجودات المشروع الاقتصادي تقتضي مدة لا تزيد على سنة واحدة لتصفيتها قيل بانها رأس مال متداول أو عامل وإذا كانت هذه الموجودات تستلزم مدة تزيد على السنة الواحدة لتصفيتها قبل بانها رأس مال ثابت[٢].

ان هذا التقسيم رأس المال يفيدنا كثيراً في حساب التكاليف الانتاجية حيث يحتسب ثمن الاستخدام لرأس المال المتداول باكملة بينما لا يحتسب ثمن الاستخدام لرأس المال الثابت باكمله في تكاليف انتاج السلعة.

٢. **رأس المال المتخصص ورأس المال الحر:** ان الاساس الذي يستند عليه هذا التقسيم هو عدد الاغراض التي يستعمل فيها رأس المال فاذا كانت الاغراض التي يستعمل فيها رأس المال

([٢]) المصدر السابق، ص٣٠٦.

متعددة قبل انه رأس مال حر Free Capital أو رأس المال غير متخصص unspecialized capital ومثال ذلك النفط فانه بعد من رأس المال الحر لان استعماله ليس مفيداً في كونه مصدر للطاقة بل هو حر التنقل حيث يستعمل في اغراض صناعية كثيرة متنوعة كالصناعات البلاستيكية على اختلاف انواعها وصناعة الاسمدة الكيمياوية والادوية وغيرها من الصناعات.

اما إذا كان رأس المال يستخدم في غرض انتاجي واحد فانه يصبح رأس المال منخفض Specialised capital فالمكانة المستعملة في الحصاد تعتبر رأس المال متخصص لانها مخصصة للحصاد فقط ولا تؤدي اعمالاً اخرى.

٣. **رأس المال المنتج ورأس المال الكاسب:** يطلق لفظ رأس المال المنتج Productive Capital على سلع الانتاج التي تدخل مباشرة في العملية الانتاجية كالآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج المختلفة ويسمى المبلغ الذي يدر على صاحبه دخلاً من غير ان يستخدمه مباشرة في العملية الانتاجية رأس المال الكاسب Lucrative capital ومثال ذلك المبلغ الذي بقرضه صاحبه للاخرين ويدر عليه دخلاً.

٤. ومن التقسيمات الاخرى لرأس المال هو[٣٢]:

أ. رأس المال الفني: وهو مجموعة الاموال التي سبق انتاجها والتي تستخدم في عملية خلق السلع الانتاجية والاستهلاكية.

ب. رأس المال المحاسبي: وهو عبارة عن مجموع القيم النقدية التي تتكفل حساب استهلاك الاصول الانتاجية بابقائها دون نقصان.

ج. رأس المال القانوني: الذي يعبر عن مجموعة الحقوق التي تعود للشخص على بعض القيم والاوراق التي تدر عليه بدخل دون القيم بعمل مثل الاسهم والسندات.

٥. ويمكن تقسيم رأس المال حسب طبيعة العمل الذي يؤديه رأس المال كما يلي:

أ. رأس مال زراعي وهو الذي يستثمر في القطاع الزراعي.

ب. رأس مال صناعي وهو الذي يستثمر في القطاع الصناعي.

ج. رأس مال تجاري وهو الذي يستثمر في القطاع التجاري.

د. رأس مال خدمي وهو الذي يستثمر في القطاع الخدمات ويطلق عليه أيضاً برأس مال الاجتماعي والذي يستثمر في اقامة المستشفيات والمؤسسات التعليمية ووسائل النقل

---

(٣٢). احمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الجزئي، الجزء الاول، النهضة العربية ١٩٧٤، ص٣٩.

والمواصلات وما إلى ذلك من المؤسسات الخدمية التي تهيء الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية.

٦. كما ويمكن تقسيم رأس المال إلى:

أ. رأس مال قيمي: وهو الذي يتكون من النقود أو الاوراق المالية التي تمثل قيماً نقدية كالاسهم والسندات.

ب. رأس مال عيني: وهو عبارة عن اصول ملموسة تساهم في العملية الانتاجية كالآلات والمباني وغيرها من سلع الانتاج العيني.

تكون رأس المال: المقصود بتكوين رأس المال زيادة رصيد الدولة من رأس المال ولبلوغ ذلك لابد من وجود المدخرات والاستثمار ان تكوين رأس المال يتضمن تضحية الاستهلاك الحاضر في سبيل الاستهلاك الاجل وبعبارة اخرى فانه يتضمن تأجيل اشباع الحاجات الان من اجل زيادة اشباعها في المستقبل ان تأجيل الشرط الاساسي لتكوين رأس المال هو الادخار الذي سبق ان اشرنا إلى مفهومه واهم العوامل المؤثرة عليه[٣٢].

على انه يجدر بنا ان نوضح بان ادخار النقود بدافع الاحتياط لطواريء المستقبل امر مرغوب وحسن بالنسبة للفرد والمجتمع إذا اعقبه استثمار المبالغ المدخرة في المشاريع الانتاجية المختلفة ان الاموال المدخرة التي يتم استثمارها يطلق عليها بالادخار الحقيقي[٣٣] اما مجرد اكتناز النقود ارضاء لشهوة جمع المال والتي يطلق عليها الادخار النقدي فيعتبر مرض يصيب البعض ويترتب عليه حرمان النفس والاخرين من نعم الله سبحانه لذا فقد نهى الدين الحنيف عن اكتناز الاموال واعتبره جزءاً يحاسب عليه مفترقه حساباً شديداً وذلك للاكتناز من اثار اقتصادية سيئة كالبطالة وفقر المجتمع بالاضافة إلى الحرمان الشديد الذي يصيب المتكنز نفسة وافراد اسرته ومن يعيل.

اهمية رأس المال: ان التأكيد على اهمية رأس المال ليست وليدة عصرنا الحاضر فقط وانما يمكن ملاحظتها منذ وجود الانسان على هذا الكوكب فربما استطاع الانسان في النظام الاقتصادي البدائي ان يحصل على حاجاته من السلع بواسطة جهوده المبذولة مباشرة من الارض دون ان يستخدم في ذلك رأس المال ومثال ذلك الانسان الذي يشرب من النهر مباشرة دون الاستعانة باية واسطة الا التفكير التي منحها الله سبحانه اياه، وميزة عن بقية الكائنات سرعان ماهدته إلى ان يستطيع اشباع حاجته في ما لنا المذكور اشباعاً أوفى بمجهود اقل وفي

---

(٣٢) انظر ص١٦-٢١، من هذا الكتاب.

(٣٣) د. محمد مظلوم حمدي، مصدر سابق، ص٢٣٤.

وقت اقصر وحصص جزء من وقته وجهوده لصنع وعاء ليشرب منه الماء ذلك انه يستطيع ان اشباع حاجته في منالنا المذكور اشباعاً أو في بمجهود اقل وفي وقت اقصر خصص جزء من وقته وجهوده لصنع وماء لشرب منه الماء ذلك انه يستطيع ان يخترع شيئاً من الماء في هذا الوعاء فلا يحتاج إلى الذهاب إلى الشهر كلما شعر بالضم أو اراد استعمال الماء في أي غرض اخر.

وبالمثل فقد واحد الانسان القديم ان حاجته إلى الغذاء والكساء والمأوى واتقاء شر الحيوانات المفترسة تتطلب تزويده بالآلات الجادة للتغلب على الحيوانات ويقطع بها الاشجار ويقلع الاحجار وهكذا نجده بخصص جزء من وقته وجهده لانتاج منع وسيطة يتعين في انتاج السلع التي تشبع حاجاته مباشرة هذه السلع الوسيطة هي رأس المال ان الآلات والادوات البسيطة التي استخدمها الانسان البدائي لاتختلف من حيث طبيعة المهمة التي تؤديها في الانتاج عن المنشآت الضخمة والآلات المعقدة التي يستخدمها الانسان في عصرنا اليوم.

لعلنا لانفالي إذا اكدنا على اهمية رأس المال في العملية الانتاجية في القرن العشرين فهو احد عناصر الانتاج المهمة بل ويعتبر اللغز لعملية النمو الاقتصادي حتى ان بعض الاقتصاديين يؤكدون على اهمية رأس المال بقولهم هو عامل الانتاج الوحيد الذي ينتج في حين ان عوامل الانتاج الاخرى توجد اما كهبة من الخالق أو كنتيجة لسنة التكاثر التي قطر عليها الانسان[٣٩].

ولما كان عنصر العمل هو اساس ايجاد المنافع من خلال انتاج السلع والخدمات فان رأس المال هو الذي يريد كفاية العمل في الانتاج ويختزل الوقت اللازم لانجاز العديد من العمليات الانتاجية فالوقت اللازم لحراثة مساحة معينة من الارض بواسطة العمل اليدوي يستغرق اكثر من (٥٧) ساعة في حين ان انجاز نفس العمل والمساحة بواسطة الآلات لا يستغرق الا ساعة واحدة وبنوعية افضل.

هذا بالاضافة إلى ان عنصر رأس المال يساعد على انتاج السلع التي يعجز عنصر العمل عن انتاجها بمفرده فكيف اذن يستطيع عنصر العمل وحده الوصول إلى اعماق بعيدة في جوف الارض بحثاً عن النفط دون الاستعانة بعنصر رأس المال.

ان اهمية رأس المال تتوضح من خلال وظيفته في زيادة كفاية الانتاج اي زيادة الانتاج وتحسين نوعيته فضلاً عن انه يسهل على الانسان القيام بالعمل اثناء العمليات الانتاجية المختلفة وتزداد اهمية رأس المال في القطاع الزراعي خاصة في الاقطار النامية وذلك لقلة

---

(٣٩) المصدر السابق، ص٢٣١.

المدخرات لدى معظم الفلاحين من جهة وعدم رغبة ممن لديهم رأس المال في استثماره في الزراعة من جهة اخرى وذلك بسبب ما يحطيها من ظروف المخاطرة واللايقين ان قدرة رأس المال في القطاع الزراعي تجعله قاصراً عن استخدام الاساليب العملية والوسائل الحديثة في الانتاج الزراعي ان توفر رأس المال يساهم إلى حد بعيد في استصلاح الاراضي وشق الانهر واضافة اراضي جديدة لزراعتها وبناء السدود والخزانات وتوفير المخصبات والمبيدات وغيرها من الوسائل المهمة في العملية الانتاجية الزراعية لذلك يمكن القول بان العامل المؤثر على الانتاجية في بلد معين هو مقدار ما يملكه ذلك البلد من ادوات رأس المال.

الكفاءة الحدية لرأس المال: كانت المناقشة في الصفحات السابقة تؤكد على الحاجة إلى القروض التي يطلبها الفلاحون الذين ينقصهم رأس المال من اجل استثمارها في المشاريع الاقتصادية الزراعية المختلفة ولكن قد يتسأل البعض منا عن العوامل الاقتصادية التي ينبغي ان يأخذها الفلاحون أو المنشأت الانتاجية في نظر الاعتبار عند اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد حجم الاستثمارات وبالتالي حجم القروض وتوزيعها على النواحي الانتاجية المختلفة.

عند دراسة تلك القرارات يصل الاقتصاديون عادة إلى اجابات مختلفة حسب الافتراضات التي يضعوها عند تحليلهم الموقف فاذا اقترضنا وجود كميات كبيرة جداً من رأس المال في السوق الذي تعمل به المنشأت فوق تستمر هذه المنشأت في استخدام كميات اضافية من رأس المال إلى الحد يتساوى عنده التكاليف الحدية مع الايرادات الحدية لرأس المال فاذا المزارع تنفيذ مشروع استثماري معين فانه يحتاج إلى رؤوس الاموال لتغطية نفقات ذلك المشروع ومقابل هذه النفقات فانه يتوقع الحصول على ايرادات اضافية تتدفق خلال مدة معينة في المستقبل ان هذه الايرادات المتدفقة يصحبها تكاليف اضافية تتدفق للانفاق على المواد الخام وغيرها وبناء على ذلك فانه يمكن الحصول على صافي الايرادات المتدفقة التي هي عبارة عن الايرادات الكلية المستقبلية مطروحاً منها التكاليف الكلية المستقبلية ويعبر عنها بالايرادات الحدية من الاستثمارات الاصلية والطريقة المتبعة لقياس الايرادات لرأس المال المستثمر تتجه إلى استخدام سعر الفائدة إذ يعبر عن الايراد الحدي لرأس المال باعلى سعر فائدة سعر فائدة ممكن والتي بموجها تجري عملية الاقتراض ويطلق عليه بالكفاءة الحدية لرأس المال. Marginal Efficiency of capital[٣٦].

ان المزارع أو المنشأة الزراعية التي ترغب في زيادة ارباحها سوف تقبل المشاريع إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال تزيد عن التكاليف الحدية وإذا كان امام المزارع أو المنشأة الزراعية عدة مشاريع انتاجية فيتم اختيار المشاريع ذات الكفاءة الحدية الاعلى لرأس المال تم

(٣٦. عبد التواب اليماني، مصدر سابق، ص٢١.

المشاريع ذات الكفاءة الحدية الاقل واخيراً يتم تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تتساى فيها الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة السائد في السوق فلو قامت المنشأة الزراعية بترتيب المشاريع المختلفة ترتيباً تنازلياً حسب الكفاءة الحدية لرأس المال التي يحققها كل مشروع فانها يمكن ان تحصل على جدول أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر لهذه المنشأة ويمكن توضيح هذا الجدول في الشكل رقم (٣) التالي:

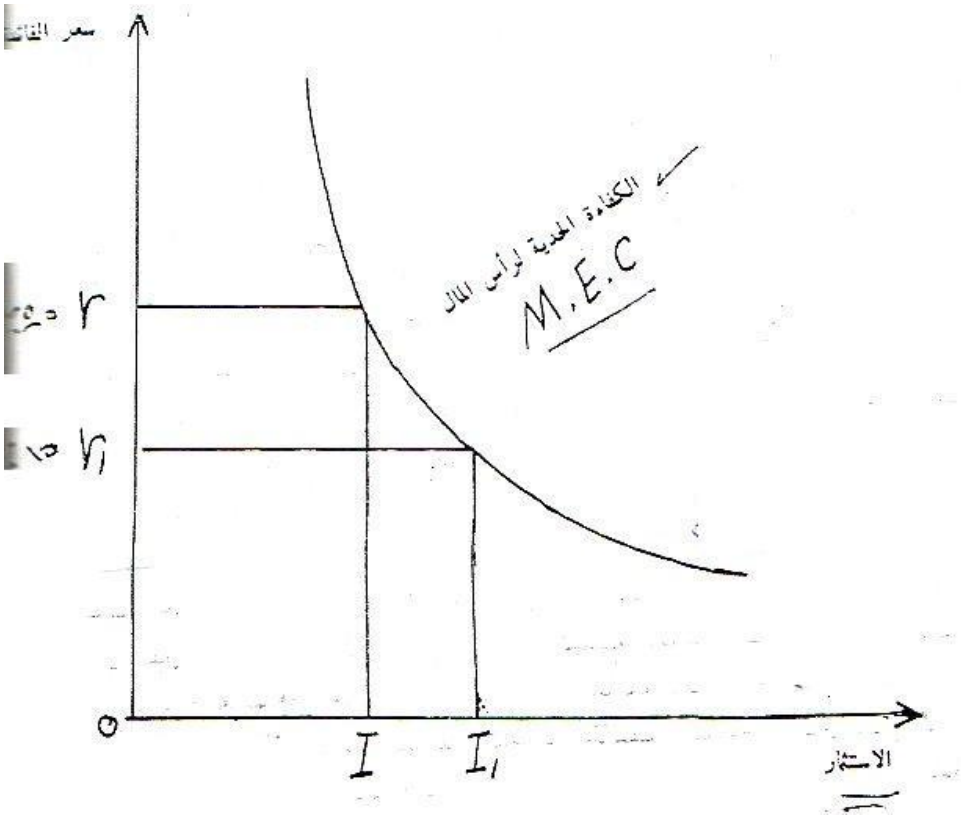

شكل رقم (٣) يوضح منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

نلاحظ من الشكل ان كمية الاستثمارات المربحة تزداد بانخفاض نسبة الفائدة وهذا شيء طبيعي لان الاستثمار ان كان مربحاً عند نسبة الفائدة المرتفعة فسيكون اكثر ربحاً عند انخفاض هذه النسبة معنى ذلك انه كلما كان سعر الفائدة اقل من الكفاءة الحدية لرأس المال كلما اقبل المستثمرون على الاستثمار في هذا النوع من الاصول الرأسمالية ويستمرون في زيادة استثماراتهم فيه إلى الحد الذي تتساوى عنده الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، ففي الشكل المذكور آنفاً نلاحظ انه عندما يكون سعر الفائدة عند المستوى (r) فان حجم الاستثمار يتحدد عند المستوى (I) بينما يزداد حجم الاستثمار إلى المستوى (I1) إذا انخفض سعر الفائدة إلى (r1) وهكذا يمكن رسم منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الذي ينحدر من الاعلى إلى الاسفل باتجاه اليمين والذي يمثل منحنى الطلب على القروض لغرض الاستثمار من قبل المنشأة الزراعية ومما

ينبغي ملاحظته هنا هو وجود عوامل اقتصادية مختلفة معظمها عرضة للتغير المستمر تؤخذ في الاعتبار عند تقدير الكفاءة الحدية لرأس المال من هذه العوامل كمثال التغيرات في طلب المستهلك على السلع المنتجة في التغيرات التكنولوجية وبعض الاجراءات الحكومية المتعلقة بالضرائب وغيرها من العوامل.

فالكفاءة الحدية لرأس المال تعبر عن الناتج الذي يتساوى عنده التكاليف الجارية مع الايرادات الاضافية المتوقعة في المستقبل والتي بموجبها تتحدد اربحية المشروع الزراعي ولهذا تسمى أيضاً بانتاجية رأس المال[٣٧] وبشكل عام تدلنا الكفاءة الحدية لرأس المال إلى نسبة الفائدة التي يتوقف عندها المستثمر عن اضافة استثمارات جديدة فمدير المزرعة الناجح هو الذي يوازن بين معدل الربح الذي يتوقع الحصول عليه من المشروع الزراعي وبين سعر الفائدة على القروض الزراعية وهذا يعني ان الاستثمار يتوقف مباشرة على العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وعلى سعر الفائدة وهذه العلاقة لاحظناها اكثر وضوحاً في الشكل السابق رقم (٣) اذن كفاءة الجدية لرأس المال تبين العلاقة بين الاصول الرأسمالية الموجودة في المجتمع العائد الذي يغله ديناراً اضافياً من المعدات الرأسمالية وهذا المعدل أي معدل انما تقارنه بمقدار سعر الفائدة في السوق[٣٨] فيقصد بالكفاءة لحدية لرأس المال النسبة بين الدخول الصافية المتلاحقة التي يتوقع المنتج لحصول عليها من شراء وحدة جديدة من رأس المال (شراء مصنع جديد) خلال سنوات عمر الانتاج وبين القيمة الحالية لرأس المال (تكاليف انشاء المصنع)[٣٩] فالعناصر المؤثرة والمحددة للكفاءة الحدية لرأس المال هي:

١. تخمينات حول الدخول المتوقعة المتلاحقة.

٢. تخمينات حول التكاليف المتوقعة المتلاحقة.

٣. ثمن الاستثمار الحالي.

كيفية حساب الكفاءة الحدية لرأس المال فانها تعتمد على المحددات اعلاه ولتوضيح ذلك تضرب المثال التالي:

تعرض ان احد المنتجين للعلف الحيواني المركز قرر شراء آلة اضافية قيمتها الحالية (١٠٠) مئة دينار وعمرها الانتاجي سنة واحدة فقط وتوقع المنتج ان تعطي هذه الالة خلال سنة

---

(٣٧). صفر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٧٧، ص٥-١٤.

( ) Gerald sirkin, Macnoeconomics, New york R. D. lrwin, Ine. 1970.

(٣٩). جان ارنست، الدخل القومي، مجموعة محاضرات، مطبوع بالرونيو، مكتب بغداد رأس القرية ١٩٦٥، ص١٤١-١٤٢.

دخلاً اجمالياً (١٥٨) دينار كما انه توقع تحمل تكاليف انتاج جارية خلال السنة بمقدار (٥٠) خمسين ديناراً.

فالدخل الصافي المتوقع = الدخل الاجمالي المتوقع – تكاليف الانتاج المتوقعة

= ١٥٨ + ٥٠ = ١٠٨ دينار

فاذا علم ان قيمة الالة (مقدار الاستثمار الجديد) = ١+ الكفاءة الحدية لرأس المال/الغلة الصافية المتوقعة[٤]:

اذن ١٠٠ = ١ + ك/١٠٨

ويحل المعادلة ك = ٨%

ان العناصر الثلاثة التي ذكرت سابقاً والمحددة للكفاءة الحدية لرأس المال تؤثر عليها جملة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي[٢]:

١. **كميو رؤوس الاموال في الاقتصادي القومي:** فاذا زادت كمية رؤوس الاموال المستغلة في فرع من فروع الانتاج (الدواجن مثلاً) فانها قد يؤدي إلى تقليل الدخول المتوقعة من استثمار جديد في هذا الفرع فتقل الكفاءة الحدية لرأس المال والعكس صحيح هذا من وجهة نظر بعض الاقتصاديين الا ان البعض الاخر يؤكد بان التوسع الاقتصادي يزيد من النمو وبالتالي الكفاءة الحدية لرأس المال ففي الغالب تكون نسبة رأس المال للدخل في الدول الصناعية اكثر ارتفاعاً في الدول المتخلفة اقتصادياً.

٢. **حجم الطلب على السلع الاستهلاكية:** كلما زاد الطلب على السلع الاستهلاكية كلما زادت توقعات المنتجين حول الغلات المتوقعة من استثمار اضافي فترتفع الكفاءة الحدية لرأس المال والعكس بالعكس.

٣. **المخترعات والتقدم الفني:** ان المخترعات والتقدم الفني في اساليب الانتاج تؤدي إلى زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال ان المخترعات والتقدم اما تعمل على تقليل تكاليف الانتاج أو انها تزيد من الانتاج وبالتالي الدخول وعندها ترتفع الكفاءة الحدية لرأس المال.

٤. **ثمن الاستثمار (تكاليف الاستثمار):** فاذا زادت تكاليف استثمار المشروع انخفضت الكفاءة الحدية لرأس المال وبالعكس إذا قلت اثمان الاستثمار مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها فان الكفاءة الحدية لرأس المال ترتفع اكثر.

() المصدر السابق، ص١٤٣.

() المصدر السابق، ص١٤٥-١٤٧.

٥. **العوامل النفسية:** ان توقعات الدخل والتوقعات حول التكاليف الانتاجية الجارية تتصل إلى حد ما بعوامل نفسية بالنسبة إلى المنتجين ونظرتهم إلى المستقبل ان هذه التوقعات تتاثر باحوالهم النفسية وما قد يتملكهم من تفاؤل أو تشاؤم فاذا كان المنتج متفائلاً أو إذا كان الجو الاقتصادي يسوده التفاؤل ارتفعت الكفاءة الحدية لرأس المال والعكس صحيح في حالات الانكماش الاقتصادي.

٦. **تقلبات الانتاج الزراعي:** ان انخفاض حجم الانتاج الزراعي يقلل من دخول المزارعين وبالتالي يقل طلبهم على السلع الاستهلاكية فتقل الدخول المتوقعة من الاستثمارات الجديدة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ا انفاض الانتاج الزراعي برقع من قيمة المواد الاول الزراعية فترفع من تكاليف الانتاج خاصة في القطاع الصناعي ويقلل من الكفاءة الحدية لرأس المال في هذا الميدان.

٧. **الضرائب:** ان زيادة الضرائب قد تقلل من الكفاءة الحدية لرأس المال إذ انها تقلل من الدخول المتوقعة أو تزيد من التكاليف المتوقعة ولكن هذه الحالة يصعب تعميمها على كافة الدول في كل الاحوال ففي بعض الحالات ربما تزيد الضرائب من الكفاءة الحدية لرأس المال حيث ان الضريبة تدفع المنتجين إلى زيادة الاستثمار وتوسيع مشاريعهم الاستثمارية وتحسين حالة العاملين فيها والغرض من ذلك هو تقليل الارباح إلى حد معين لكي لا تنالها الضريبة ومهما يكن فان كثرة التغيرات التشريعية المتعلقة بالضريبة وعدم استقرارها لها اثار سلبية على الكفاءة الحدية لرأس المال.

٨. **مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الاجنبية:** فالكفاءة الحدية لرأس المال تتأثر إلى حد ما بمستوى النشاط الاقتصادي في الدول الاجنبية فالتقلبات الاقتصادية في هذه الدول تنتقل عن طريق العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الدول الاخرى فتؤثر على اقتصادياتها.

العوامل المؤثرة على سعر الفائدة للقروض الزراعية:

ان سعر الفائدة يخضع لعوامل عديدة منها اقتصادية وقانونية واخرى تنظيمية فيتحدد هذا السعر في سوق المنافسة بتفاعل قوى العرض والطلب على رأس المال وتستطيع ان نلخص العوامل التي تؤثر على معدل الفائدة في الائتمان الزراعي كما يلي:

١. **تقلبات الانتاج:** ان سعر الفائدة يميل إلى الارتفاع في المناطق التي يتعرض فيها الانتاج الزراعي للتقلب الشديد وذلك للمخاطر التي قد تصاحب استخدام القرض ان انخفاض الانتاج الزراعي يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل المزرعي الامر الذي ينعكس على امكانية تسديد

القرض في الوقت المحدد مما يؤثر على امكانيات جهات الاقراض التسليفية والايفاء بالتزاماتها تجاه الاخرين لذا فانها تعمد في مثل هذه الحالة إلى رفع سعر الفائدة كمحاولة لتعويض انخفاض عوائدها بسبب الحالة المذكورة.

٢. **طبيعة القرض:** ان سعر الفائدة يختلف باختلاف حجم القروض واجالها وشروط تسديدها فيلاحظ بعض الاقتصادين[٤] ان بعض القروض وخاصة قصيرة الاجل مكلفة ومحدودة القيمة الامر الذي يترتب عليه زيادة العمل الاداري المتصل بها ويضاعف نفقات التحصيل بعكس القروض طويلة الاجل والكبيرة الحجم والتي عادة ما تكون مرهونة بضمان عيني وتكاليفها منخفضة نسبة إلى مقدارها وبالتالي فان سعر الفائدة على هذه القروض يكون منخفضاً نسبياً ولتوضيح ذلك نفرض ان مجموع التكاليف المتعلقة بالعمل الاداري من عمليات اجراء القرض والمتابعة والتحصيل والوقت المصروف عليها كانت (٢٠) عشرون ديناراً للقرض الواحد سواء كان حجمه (١٠٠٠) الف دينار أو (١٠٠٠٠) عشر الاف دينار وان تكاليف الودائع التي يتحملها المقرض تقدر بـ(٣%) ان التكاليف التي مقدارها (٢٠) عشرون دينار بالنسبة للقرض البالغ (١٠٠٠) الف دينار تشكل نسبة ٢% من مبلغ القرض الا ان هذه النسبة تنخفض كثيراً بالنسبة للقرض الكبير والبالغ (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار إذ تساوى ٠,٢% لذلك فالمقرض (المصرف) لابد له ان يحصل على نسبة فائدة تقدر بـ ٥% على القرض البالغ (١٠٠٠) الف دينار اقل تقدير لكي يخرج المقرض بعض ارباح عليه ان يزيد من سعر الفائدة إذا سمحت الظروف بذلك على القرض البالغ (١٠٠٠) الف دينار إلى (٦%) والقرض الاكبر إلى (٤,٢%) وهكذا يلاحظ بوضوح مسوغ كون سعر الفائدة على القروض الكبيرة اقل من على الصغيرة.

الا ان هذه الملاحظة لا يمكن التسليم بها كلياً صحيح ان عدد القروض التي تعطى إلى المزارعين كبيرة جداً من حيث العدد وضئيلة نسبياً من حيث القيمة الامر الذي يزيد العمل الاداري اتصل بها ويضاعف نفقات التحصيل ولكن الدراسات الاقتصادية الحديثة تشير إلى ان زيادة حجم القرض تساعد على زيادة الفعاليات الاقتصادية وما ينجم عنها من عوائد عندما تبقى معدلات الفوائد ثابتة وهذا يتطلب ان تزداد الفوائد على القروض الممنوحة بزيادة حجم القرض

٣. قدرة المزارع الكسبية على اعادة القرض مع الفوائد المترتبة عليه في الوقت المناسب قان القدرة الكسبية للمزارع التي تؤثر على قراراته في استرجاع القرض مع مبلغ الفائدة في وقته المحدد لها تأثير على سعر الفائدة فاذا كانت تلك القدرة جيدة جداً فانها تؤثر ربما في تخفيض

سعر الفائدة. وقد يكون العكس صحيحاً باعتبار القدرة الكسبية ضمانه للمقرض ضد المخاطر التي قد تلحق بمبلغ القرض.

٤. نوع الضمان يلاحظ ان اطمئنان مصدر التمويل إلى العملية التسليفية وطول التعامل مع المستلفين والثقة التي تنشأ بين مصدر التمويل والمستلفين يؤثر على استقرار اسعار الفائدة نسبياً وعدم تقلبها وربما تميل في هذه الحالة للانخفاض بسبب وجود مثل هذه الثقة بين الطرفين لذلك يلاحظ ان مصادر الائتمان عندما تفقد جزء من هذه الثقة بالمدين تحاول ان تطلب ضمانات اكيدة كالعقارات وغيرها بهدف ضمان استرداد ديونها.

٥. تدخل الدولة ومقدار الاعانات المالية التي قد تلجأ اليها بعض الحكومات لمساعدة مصاددر الائتمان رغبة منها في تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة إلى الفلاحين وقد يكون تدخل الدولة هنا ليس في صورة اعانات مالية وانما عن طريق انشاء مصادر ائتمان حكومية أو شبه حكومية تقدم قروضاً إلى المزارعين بشروط سهلة وبمعدلات فائدة مناسبة.

٦. مصادر الائتمان فاذا تعددت مصادر الائتمان وسادت المنافسة بين هذه المصادر في تقديم القروض إلى المزارعين فان معدل الفائدة يكون عرضة للتغير المستمر تبعاً للمنافسة السائدة بين هذه المصادر اما إذا قام بعملية الائتمان مصدر احتكاري محلي فان معدل الفائدة يميل إلى الثبات وخاصة بالنسبة إلى القروض قصيرة الاجل وقد تتدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة عن طريق سن القوانين والتشريعات في هذا المجال.

٧. طبيعة المرحلة أي يمر بها النظام الاقتصادي عندما تسود الاقتصاد القومي حالة التضخم فان اسعار الفائدة تميل إلى الارتفاع نسبياً كمحاولة من الدائنين لتعويض الخسارة الناجمة عن انخفاض النقود بسبب التضخم.

٨. نوع المشروع الزراعي تختلف المشاريع الزراعية بعضها عن بعض من حيث حجم المشروع ودرجة المخاطرة ومعدلات الفوائد التي يحققها فالمشاريع التي تحقق معدلات عوائد مرتفعة لا يهمها ان تدفع فوائد مرتفعة بالنسبة إلى المشاريع التي لا تحقق مثل تلك المعدلات وكذا الحال بالنسبة إلى درجة المخاطرة التي يتعرض لها المشروع فكلما كانت درجات المخاطرة عالية كلما ساعد على زيادة سعر الفائدة على رأس المال المطلوب لتمويل ذلك المشروع لذلك يلاحظ ان الدول تتدخل عن طريق مؤسساتها الائتمانية بتخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة إلى بعض المشاريع التي تراها مهمة بالرغم من تعرضها للمخاطر أو ان عوائد ت المشاريع منخفضة كمشاريع انتاج القمح والشعير وبعض المشاريع الاخرى المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

الطلب على القروض الزراعية والعوامل المؤثرة عليه:

يتمثل الطلب على القروض الزراعية بمدى حاجة المستثمرين أو اصحاب المشاريع الزراعية على اختلاف انواعها واحجامها إلى رأس امال باعتباره احد عناصر الانتاج المهمة ومدى كفاية التمويل الذاتي لتلك المشاريع فالطلب ع القروض ليس هو الطلب على المال بحد ذاته وانما لغرض استثماره في الانتاج الزراعي اي ان الطلب على القروض يحصل بعد اتخذا قرارات الاستثمار من قبل المزارعين أو المؤسسات الزراعية فعندئذ نقول ان الطلب على القروض هو مقياس لمدى حاجة المستثمرين الزراعية لرأس المال باعتباره عنصر انتاجي مهم ومعرفة كفاية التمويل الذاتي لهؤلاء المستثمرين ذلك بان التمويل الذاتي يؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الطلب على القروض وكما هو معلوم اننا نلجأ للقروض بعد عجز مصادر التمويل الاخرى.

ليس هناك عوامل واحد أو عاملين تؤثر لوحدها على طلب القروض الزراعية بل هناك عوامل متعددة ومتداخلة مع بعضها، وتختلف من قطر إلى حسب طبيعية النشاط الاقتصادي في البلد ولعل من بين هذه العوامل ما يلي:

١. **الدخل الزراعي:** كلما كان صافي الدخل الزراعي الذي يحصل عليه الفلاحون مرتفعاً نسبياً بحيث يمكن الفلاح من تحصيص جزء من هذه الدخول للادخار بعد سد حاجاته الاستهلاكية كلما ساعد على تقليل الطلب على القروض الزراعية.

٢. **طبيعة وحجم المشاريع التي يقوم بتنفيذها المزارعون:** ان بعض المشاريع الزراعية تحتاج إلى المزيد من رأس المال الثابت فهذه الحاجة تساعد على زيادة الطلب على القروض الزراعية وكذلك ما تحتاج هذه المشاريع من التكنولوجيا الجديدة خاصة في بداية تأسيس هذه المشاريع كما ان حجم المشروع له اثر على زيادة الطلب على القروض إذ ان المشاريع الكبيرة تحتاج عادة إلى استثمارات كبيرة سواء فيما يتعلق برأس لالمال المتداولة أو الموجودات الثابتة، الا ان ذلك يتوقف على معدل العوائد المتحققة من المشروع والسيولة المالية (Financial Leverage).

٣. **اسعار الفائدة على القروض الزراعية:** كلما كانت اسعار الفائدة منخفضة كلما شجعت المزارعين أصحاب المشاريع الزراعية على زيادة طلبهم على القروض الزراعية ذلك ان سعر الفائدة يمثل كلفة رأس المال المقترض فاذا انخفض فانه يشجع على زيادة الطلب على القروض وبالتالي زيادة صافي العائد المتحقق من تلك المشاريع ان هذا الموضوع مرتبط بالكفاءة الحدية لرأس المال كما لاحظنا ذلك سابقاً.

٤. **الاسعار الزراعية:** كلما كانت اسعار المنتجات الزراعية مجزية كلما شجعت المستثمرين الزراعيين على توسيع مشاريعهم الزراعية وتشجيع اشخاص اخرين أو مؤسسات للدخول في ميدان الاستثمار الزراعي الامر الذي يتطلب معه المزيد من رؤوس الاموال لهذا الغرض فالمزارع يسترشد في طلبه على القروض الزراعية باتجاهات الاسعار في المستقبل فاذا كانت الاسعار منخفضة فانه يقلل أو يحجم عن طلب السلف.

٥. **اسعار عناصر الانتاج الاخرى:** كذلك فان اسعار عناصر الانتاج الاخرى لها تأثير على طلب القروض الزراعية وخاصة اسعار الاراضي الزراعية فاذا كانت منخفضة نسبياً فانها تشجع الافراد أو المزارعين على طلب السلف الزراعية وخصوصاً السلف طويلة الاجل لغر ض شراء العقارات الزراعية الا ان هذا العامل مرتبط بالعامل السابق.

٦. **طبيعة اجراءات عقد السلفة:** كما ان طبيعة الاجراءات اللازمة لعقد السلف، وخاصة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة قد تكون من العوامل المؤثرة على طلب السلف الزراعية فاغلب الضمانات المطلوبة لعقد السلف الزراعية تكون عقارات أو ما يساويها وان الكثير من الفلاحين لا تتوفر لديهم العقارات ولذلك فانهم لا يستطيعون الحصول على القروض ومن ثم يقل الطلب افعال على القروض الزراعية.

٧. **التوسع في الانتاج وزيادة الانتاجية:** ان التوسع في الانتاج وزيادة الانتاجية في الزراعة يتطلب المزيد من رأس المال المستخدم في صورة معدا ومكائن وآلات وبذور محسنة ومبيدات حشرية وكذلك اقتناء السلالات المحسنة من الحيوانات الانتاجية والتي تتميز بانتاجيتها الكبيرة ان ذلك يخلق طلباً اضافياً على القروض الزراعية الا ان هذا العامل يعتمد إلى حد كبير على اسعار المنتجات الزراعية فاذا كانت هذه الاسعار مجزية فانها تشجع على التوسع في الانتاج والعكس صحيح.

٨. **تصنيع المنتجات الزراعية:** كما ان محاولة بعض المزارعين تصنيع بعض المنتجات الزراعية في صورتها الاولية وخاصة سريعة التلف من اجل تسويقها بشكل سليم أو يهدف توفير مواد اولية ضرورية للعملية الانتاجية كتصنيع عليقة الدواجن مثلاً، أو شراء المفقسات من اجل توفير الافراخ اللازمة لمشروع الدواجن في الوقت المناسب كل ذلك يتطلب المزيد من رأس المال وبالتالي يخلق طلباً اضافياً على القروض الزراعية ليس ذلك فحسب بل ان بعض المزارعين يذهبون لاقامة محطات زراعية صناعية متكاملة ان مثل هذه المحطات تتطلب استثمارات كبيرة الامر الذي ينعكس على زيادة الطلب على القروض الزراعية.

٩. **المخاطرة واللايقين** الذي يتعرض له الاستثمار الزراعي فانه يحد من الطلب على القروض الزراعية وخاصة القروض الاضافية بقصد التوسع في الطاقة الانتاجية للمشارع الزراعية تلك المخاطر الناشئة عن التقلبات الجوية والتقلبات السعرية.

فقد اكدت بعض الدراسات الاقتصادية ان من اهم اسباب تردد بعض المزارعين في الولايات المتحدة الامريكية عن طلب قروض اضافية لتوسيع مشاريعهم الزراعية هو عدم التأكد من الاسعار المستقبلية فقد بلغت نسبة الذين اشاروا إلى ذلك ٢٥،٧% من مجموع عينة الدراسة والسبب الثاني في الاهمية هو عدم الرغبة في تحمل المخاطر إذ كان يشكل هذا السبب ١٩،٣% من مجموع العينة[٢]؛ معنى ذلك ان ٤٥% من المستجوبين لم يرغبوا في طلب القروض بسبب المخاطرة واللايقين السعري في الانتاج الزراعي.

عرض القروض الزراعية والعوامل المؤثرة عليها:

يتمثل عرض القروض الزراعية في رغبة وقدرة المؤسسات الائتمانية والاشخاص في القطاع الزراعي وخارجه على توفير رأس المال لغرض استثماره في الزراعة وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدائن والمدين.

اما اهم العوامل التي تؤثر عرض القروض الزراعية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١. الاستقرار الاقتصادي والسياسي: حيث يؤثر تأثيراً كبيراً على عرض القروض الزراعية فكلما كان البلد متمتعاً بحالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي كلما شجع مؤسسات الاقراض والافراد على عرض ما لديهم من اموال لغرض تسليفها فقي المجالات المختلفة في الزراعة وبقية القطاعات الاقتصادية.

٢. عدد مؤسسات الائتمان الزراعي وغير الزراعي في البلد والسيولة النقدية التي تتمتع بها تلك المؤسسات ان زيادة عدد هذه المؤسسات وتمتعها بسيولة نقدية عالية يزيد من الكمية المعروضة للقروض الزراعية.

٣. تقلبات الاسعار للسلع الزراعية: فكلما كانت الاسعار الزراعية مستقرة نسبياً كلما شجع المقرضين أو مؤسسات الائتمان على عرض ما لديهم من امكانيات مالية لغرض اقراضها في المجالات المختلفة.

( ) Ibid p. 4.

٤. اسعار الفائدة على القروض الزراعية: فكلما كانت هذه الاسعار مرتفعة كلما شجعت مؤسسات الائتمان على اختلاف انواعها على اعطاء القروض في المجالات المختلفة والعكس صحيح في حالة هبوط اسعار الفائدة.

٥. سياسة الائتمان التي تتبعها الدولة: فاذا كانت الدولة تهدف إلى زيادة انتاج محصول زراعي معين أو نشر زراعته في منطقة معينة فانها تعلن عن توفر قروض لهذا الغرض ويمكن ان تكون باسعار فائدة مخفضة ايضاً.

الآثار الاقتصادية لعملية التسليف الزراعي

ان السلف التي يحصل عليها المزارعون عادة لاغراض توظيفها في العمليات الانتاجية الزراعية لابد ان تترك آثاراً اقتصادية على النشاط الاقتصادي بشكل عام وفيما يلي بعض من تلك الاثار:

١. ان التسليف الزراعي له تأثير على اثمان الاراضي الزراعية وخصوصاً السلف الزراعية طويلة الاجل[1]، وهي المتصلة غالباً بشراء الاراضي واصلاحها فاذا قل مثل هذا النوع من السلف انخفضت اثمان الاراضي الزراعية وإذا زاد مقداره ارتفعت اثمانها للاسباب التالية:

أ. إذا زاد مقدار السلف الزراعية يصبح في مقدور الاشخاص الراغبين في شراء الارض الزراعية تحقيق هذه الرغبة وان زيادة في الكمية المعروضة من السلف على الكمية الطلوبة منها يعمل على تقليل سعر الفائدة على هذه السلف.

ب. ويترتب على العامل الاول ارتفاع اثمان الاراضي الزراعية لان تقدير قيمة الاراض عبارة عن صافي الدخل منها منسوباً إلى سعر الفائدة السائد أي ان:

ق = ف/د

ق: تعنى قيمة الدونم من الارض الزراعية

د: صافي اخل المتحقق من دونم الارض الزراعية

ف: سعر الفائدة السائد

---

[1] دكتور محمد السعيد محمد، الاقتصاد الزراعي مطبعة لجنة البيان القاهرة ١٩٥٣، ص١٨٦.

فاذا كان التدخل الصافي للدونم من الارض الزراعية يساوي (١٠) عشرة دنانير وان سعر الفائدة في السوق ٥% فان قيمة الدونم الواحد يساوي (٢٠٠) دينار وذلك عند تطبيق العلاقة السابقة ق = ف/د = ١٠/٠,٠٥ = ٢٠٠ دينار اما إذا انخفض سعر الفائدة واصبح ٤% بدلاً عن ٥% فان قيمة الدونم تصبح (٢٥٠) دينار فلو فرض ان سعر الفائدة انخفض واصبح ٢% فان قيمة الدونم الواحد من الارض الزراعية ترتفع وتصبح (٥٠٠) دينار.

٢. ان السلف الزراعية قد تؤدي إلى اعادة توزيع الموارد الارضية بين مختلف المشاريع الزراعية النباتية والحيوانية خاصة إذا كان عنصر الارض احد محددات التوسع في الانتاج الزراعي فاذا كانت هذه السلف موجهة بشكل اساسي إلى زراعة محصول معين كالذرة الصفراء أو محصول عباد الشمس فان ذلك يدفع بالمزارعين إلى استثمار جزء من اراضيهم الزراعية لزراعة هذا المحصول أو حتى إذا كانت مثل هذه المحاصيل تزرع اصلاً فان المساحات المزروعة منه تزداد على حساب المحاصيل الزراعية الاخرى.

٣. كما ان السلف الزراعية إذا استخدمت في ضوء خطط موضوعية وفي الحقول المخصصة لها فانها سوف تترك اثاراً على حجم الاستثمار الزراعي وتخلق الرغبة في الادخار ذلك لان السلف لابد ان تزيد من حجم الانتاج وتحسين نوعه الامر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل الزراعي وبالتالي زيادة مقدار الادخار والاستثمار الذي لابد ان يترك اثاره الايجابية في عملية التنمية الزراعية.

٤. تؤثر السلف الزراعية على حجم الانتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي بشكل عام عن طريق المضاعف (Muitiplier Effect) وتأثير المعجل (Accelerator Effect).

ان تأثير المضاعف والذي يسمى أيضاً مكرر الاستثمار ناتج عن ان الانفاق يؤثر في النشاط الاقتصادي لا بمقدار الانفاق فقط وانما بمقادير مضاعفة يتوقف تحديدها على طبيعة الميل الحدي للاستهلاك عند الفئات التي ستسلم مبالغ السلف فالذين يحصلون على تلك الاموال سينفقون جزء منها على سلع الاستهلاك والجزء الباقي للادخار وان الانفاق الاستهلاكي للافراد يتوقف على ميلهم الحدي للاستهلاك فان كان ذلك الميل كبيراً فان المضاعف يكون كبيراً وان كان الميل صغيراً فان المضاعف يكون صغيراً ولكي يحدث المضاعف المتسبب عن الزيادة في الانفاق الاستثماري ينبغي ان توجد من الموارد العاطلة ما يمكن استخدامها في الاستثمار.

ولتوضيح فكرة المضاعف نورد المثال التالي: فلو فرض اي مبلغاً من المال مقداره (١٠٠٠) دينار ثم لاستلامه من المصرف الزراعي لغرض بناء حضيرة حيوانات ان هذا المبلغ ينفق على العمل ومواد البناء اللازمة لتلك الحظيرة وبعبارة اخرى ان المبالغ المصروفة ستكون دخولاً اضافية للعمال ومنتجي المواد الانشائية ولكن هؤلاء سينفقون بدورهم قسماً من دخولهم هذه

لشراء المواد الاستهلاكية فاذا كان الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئة من افراد المجتمع ٣/٤ مثلاً فسيكون عليهم ان ينفقوا (٧٥٠) دينار لشراء المواد الاستهلاكية وبذلك ينتقل هذا المبلغ إلى منتجي المواد الاستهلاكية باعتباره دخلاً اضافياً وإذا كان الميل الحدي لهؤلاء المنتجين هو نفس الميل الحدي السابق (٣/٤) فسينفقون (٥٦٢،٥) دينار على الاستهلاك والاشخاص الذين يتلقون المبلغ الاخير سينفقون بدورهم ٤٢١،٨٧٥ دينار وهكذا تستمر العملية مع كل انفاق جديد على شكل سلسلة من الموجات المتعاقبة إلى ان يتلاشى مبلغ السلفة وعند حساب تأثير انفاق المبلغ (١٠٠٠) دينار نجد ان يصل إلى (٤٠٠٠) دينار اي اربعة اضعاف مبلغ السلفة وذلك اعتماداً على الميل الحدي للاستهلاك والسؤال الذي يمكن ان يثار هنا ماهي المدة التي يستغرقها المضاعف حتى يصبح مبلغ الانفاق اربعة مرات أو اكبر أو اقل ان هذه المسألة من الناحية العملية لا نجد لها جواباً محدداً عند الاقتصاديين ولكن يمكننا القول ان المضاعف عندما يصبح بالقدر الذي اشرنا اليه يستغرق سنة تقريباً فالمسألة تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي ومدى تطوره إذ من البديهي ان الافراد لا ينفقون كل دخولهم حالاً ولمجرد استلامها ولابد من مرور فترة زمنية بين قبض الدخول وانفاقها ان هذه الفترة لا تكون طويلة في الغالب فاذا كانت الفترة الزمنية طويلة فتقلل من اثار زيادة الاستثمار على الدخول خلال السنة الجارية وبالعكس إذا كانت الفترة قصيرة فتظهر آثار المضاعف بسرعة خلال السنة التي يحصل فيها الاستثمار.

على اية حالة فالنظرية الاقتصادية تؤكد بان مقدار الزيادة النهاية في الدخل (مع ثبات الاشياء الاخرى) لابد وان تفوق حجم الزيادة الانفاقية الاصلية التي سببت تلك الزيادة الداخلية ولحساب المضاعف يمكن استخدام الصيغة التالية:

المضاعف = الميل الحدي للادخار/١ أو = ١- الميل الحدي للاستهلاك/١

فعند حساب المضاعف في مثالنا السابق ووفقاً للصيغة المذكورة تواً فانه يساوي (٤)

اما مبدأ التعجيل أو التسارع فيمكن توضيحه كما يلي:

سبق وان قلنا ان المضاعف يبين لنا كيف ان اضافة استثمار جديد إلى مستوى الاستثمار السابق يؤدي إلى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية وهذه تفضي بدورها إلى زيادة الاستثمار من جديد (زيادة السلع الانتاجية) ولهذا ما يطلق عليه مبدأ التعجيل ويلاحظ ان هذا المبدأ يعتبر موضوعاً تكميلياً لموضوع المضاعف ولتوضيح فكرة التعجيل تعطي المثال التالي لنفرض ان احدى المؤسسات تقوم بانتاج نوع من السلع الاستهلاكية وتستخدم لهذا الغرض (١٠٠) آلة لانتاج (١٠٠) الف طن سنوياً وفقاً للطلب السائد على هذه السلعة والان نفترض ان الطلب على هذه السلع قد ازداد بمقدار (١٠) الاف طن في السنة بسبب عملية الانفاق السابقة معنى ذلك ان الطلب زاد بمقدار ١٠% فاذن لابد من زيادة الكمية المنتجة من هذه السلع لمواكبة

الطلب عليها وهذا سوف يشجع المنتجين على زيادة انتاجهم إلى (١١٠) الف طن خصوصاً وانهم يحصلون على الاسعار المناسبة وبالتالي افضل الارباح لذلك عليهم ان يستخدموا (١١٠) ماكنة بدلاً من (١٠٠) ماكنة مع الاخذ بنظر الاعتبار التلف الذي قد يصيب تلك المكائن وهذا معناه ان الطلب هو الآخر قد ازداد على تلك المكائن الامر الذي يشجع منتجي مثل هذه المكائن على توسيع استثمارهم في هذه الصناعة (صناعة المكائن).

في الوقع هناك علاقة تبادلية بين المضاعف والتعجيل اي ان كل واحد منهما يؤثر بالاخر ويمكن تلخيص هذه العلاقة التبادلية فيما يلي[٤]:

١. ان انبثاق الاستثمار الجديد يؤدي إلى زيادة الانفاق على الاستهلاك الامر الذي ينجم عنه ما يسمى بالمضاعف.

٢. ان الزيادة المذكور في الانفاق على الاستهلاك تسبب زيادة حديد اخرى في الاستثمار أي زيادة السلع الرأسمالية وهذا ما يطلق عليه اسم التعجيل.

٣. والتعجيل بدوره يزيد من الدخل والانفاق مما يترتب عليه زيادة الاستثمار مرة اخرى وهكذا ويمكن ان تصور العلاقة التبادلية والتداخل بين المضاعف والمعجل كما في الجدول رقم (١٤) التالي:

جدول رقم (١٤)

التداخل والمتبادل بين المضاعف والمعجل عند استثماره ٥ مليون دينار مثلاً بافتراض ان

الميل الحدي للاستهلاك (٤/٥)

الاستثمار بملايين	الزيادة في الدخل ملايين الدنانير	الزيادة في الاستهلاك ملايين الدنانير	الزيادة في الادخار ملايين الدنانير
الاستثمار الاصلي	٥ معجل/مضاعف ٢٥	٢٠	٥
الاستثمار الثانوي	٢ معجل/مضاعف ١٠	٨	٣
الاستثمار اللاحق	١مضاعف ٥	٤	١
المجموع	٨ / ٤٠	٣٢	٨

[٤] صالح يوسف عجينة، مصدر سابق، ص٣٢٧.

وهكذا نلاحظ مدى التداخل والتبادل بين المضاعف والمعجل فالاستثمار الاساسي (٥) ملايين دينار سبب زيادة في الدخل مقدارها خمسة اضعاف إذ تم توزيعه بين الاستهلاك والادخار وفقاً لطبيعة الميل الحدي للاستهلاك أو الادخار ان مقدار المضاعف هنا في هذا المثال يساوي (٥) وذلك من قسمة الزيادة في الدخل على الاستثمار أو من قسمة مجموع الزيادة في الدخل على مجموع الاستثمار.

كيفية احتساب نسبة التعجيل أو التزايد كما يسميها بعض الاقتصاديين (Cofficlent of Acceleration) [٤٦]:

تعرف نسبة التزايد بانها العلاقة بين زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وبين ما تولده من زيادة في الطلب على السلع الانتاجية (أي الاستثمار) فاذا رمزنا إلى زيادة الاستهلاك بـ(@ ك) وإلى زيادة الاستثمار (@ س) فتكون النسبة أو معامل التعجيل مساوية إلى:

= زيادة الاستهلاك/زيادة الاستثمار = @ ك/@ س

٥. تاثير التسليف الزراعي على صافي قيمة الموجودات المزرعية:

مما لاشك فيه ان التسليف الزراعي يزيد من نسبة السيولة المالية (Financial Iwvwrage) في المزرعة الا ان هذه الزيادة لها تأثيراتها السلبية على صافي قيمة الموجودات المزرعية (رأس المالي المزرعي) إذا كانت معدلات العوائد المتحققة غير مضمونة النتائج ويشير بعض الاقتصاديين إلى مدى تأثير القروض الزراعية على صافي قيمة الموجودات المزرعية بمثال افتراضي كما هو موضح في الجدول رقم (١٥) التالي[٤٧]:

([٤٦])د. جان ارنت، مصدر سابق، ص١٩٢.

([٤٧])جاسم محمد حبيب العزي والدكتور فارس حمد عماشة، دور المصارف الائتمانية في تنمية القطاع الزراعي في الميدان البدان النامية، مصدر سابق، ص١٣٧-١٣٨.

جدول رقم (١٥)

تأثير القروض الزراعية على صافي قيمة الموجودات المزرعية

الفقرات	مزرعة أ	مزرعة ب	مزرعة ج	مزرعة د
قيمة الموجودات المزرعية في الحالة الاولى	١٠٠٠٠٠	١٥تغي٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
قيمة الموجودات في الحالة الثانية	٩٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
المطلوبات القروض	–	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
صافي قيمة الموجودات المزرعية في الحالة الاولى	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
صافي قيمة الموجودات في الحالة الثانية	٩٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
نسبة التغير في صافي قيمة الموجودات	%٥	%١٠	%٣٠	%٢٠
السيولة المالية في الحالة الاولى	صفر	٠,٠٥	٠,١	١,٢
السيولة المالية في الحالة الثانية	صفر	٠,٥٥	١,٤	١,٥

من دراسة الجدول المذكور اعلاه يلاحظ في مزرعة (أ) ان نسبة الانخفاض في قيمة الموجودات الزراعية بلغت ٥% بسبب انخفاض اسعار المنتجات الزراعية والنسبة المالية كانت صفر نتيجة لعدم وجود الاقتراض الا ان زيادة نسبة الانخفاض في قيمة الموجودات المزرعية تؤدي إلى تغيرات اكبر في صافي قيمة الموجودات المزرعية عندما يرافق هذا الانخفاض تمويل المشاريع الزراعية من المصادر الاقراضية كما هو واضح في مزرعة (ج) حيث لوحظ ان نسبة التغير في قيمة الموجودات المزرعية قد بلغ ٣٠% وان السيولة المالية قد ارتفعت من (١) إلى (١,٤) ان هذه الزيادة في نسبة السيولة المالية مع انخفاض في قيمة الموجودات المزرعية تؤدي إلى مخاطر كبيرة على المزرعة وعلى المصادر الممولة فقد يلجأ المزارع إلى عدم تسديد القروض في اوقاتها المناسبة بغية المحافظة على الموجودات المزرعية ان هذه المخاطر تتطلب من المزارع اتخاذ بعض الاجراءات المتعلقة بالقروض الزراعية منها:

١. دراسة الفوائد المترتبة على القرض.

٢. دراسة حجم القرض وتحديده بشكل دقيق وحسب متطلبات المزرعة الضرورية.

٣. دراسة نسبة المخاطرة وعدم أو التقليل من الاقتراض للمشاريع التي ترتفع فيها هذه النسبة.

٤. اختيار الوقت المناسب للاقتراض وتحديد فترته الزمنية من حيث الاستهلام والتسديد.

٥. يتطلب الموازنة بين حجم القرض والسيولة المالية المطلوبة في المزرعة وكمية رأس المال المتوفر في صورة نقد لدى المزارع بحيث لا تؤدي السيولة إلى نقص في صافي الموجودات المزرعية.

٦. يجب ان لا يتم الاقتراض الا إذا كانت معدلات العوائد تزيد على معدل الفائدة على القروض الزراعية كما ويتطلب من المصادر التمويلية ان تتريث في اعطاء القروض للمشاريع التي ترتفع فيها نسبة مثل تلك المخاطر.

سمات الزراعة وعلاقتها بالتسليف الزراعي:

من المعلوم ان للزرعة جملة سمات تنفرد بها وتميزها عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى فمثلاً هناك فرق جوهري ما بين الزراعة والصناعة وهو وجود الفرق الزمني (Tim Lage) ما بين الانتاج وحصول الاسعار هذا الفرق الزمني يجعل من الصعب جداً على المزارعين التنبؤ بما ستكون عليه دخولهم الزراعية ويمكن ان نشير إلى بعض من تلك السمات والتي لها علاقة بالتسليف الزراعي وكما يلي:

١. الموسمية:

ان العمليات الزراعية من اعداد الارض وتهيئتها وغيرها من العمليات الزراعية الاخرى تتم في اوقات معينة ويحصل الانتاج في اوقات محددة من ايام السنة الامر الذي يترتب عليه موسمية الدخل الزراعي خصوصاً إذا كانت الزراعة تقوم أساساً على التخصص في انتاج محصول رئيسي فان المزارع يكون بحاجة إلى رأس المال لتلبية وتغطية تكاليف العمليات الزراعية المطلوبة منه من حراثة وغيرها وحتى عمليات الحصاد أو الجني ومن ثم تسويق المحاصيل الزراعية.

٢. طبيعة المحاصيل الزراعية:

من المعروف ان الانتاج الزراعي هو عملية حياتية (بايولوجية) يتكون من منتجات حيوانية ومحاصيل نباتية تتعرض في الغالب للتلف والفساد والامراض في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلها ان هذه السمة تجعل من الصعوبة اقدام الممولين أو ممن لديهم رأس المال لتسليف المزارعين باعتبار ان الضمان المعتمد لاي قرض أو سلفة هو حجم ونوع تلك المنتجات خصوصاً بالنسبة إلى الفلاحين الذين لا تتوفر لديهم سندات اراضي باعتبارها افضل الضمانات المطلوبة للقروض الزراعية.

٣. كبر نسبة رأس المال الثابت:

تشير البحوث والدراسات إلى ان التكاليف الثابتة في الانتاج الزراعي تحتل حجماً كبيراً من مجموع التكاليف مقارنة بالقطاع الصناعي فقيمة الارض والمباني والمنشآت والتحسينات عليها والنفقات الاخرى للاصول الثابتة تشكل ما يزيد على ثلثي التكاليف أو ٧٠% مجموع التكاليف في العملية الانتاجية الزراعية لذا فان المزارعين يكونون بحاجة إلى المزيد من رأس المال لتغطية هذه التكاليف خصوصاً في بداية العمل الانتاجي الزراعي من هنا تبرز حاجة الفلاحيين إلى القروض الزراعية لتغطية تلك التكاليف.

٤. ان الزراعة تتأثر كثيراً بالعوامل الجوية كدرجات الحرارة والامطار وكمياتها وان التحكم بمثل هذه العوا امر غير ميسور نسبياً وبعبارة اخرى ان عملية الانتاج الزراعي يكتنفها ما يطلق عه المخاطر واللايقين وهذا يحول دون خلق الرغبة لدى الممولين لتسليف المزارعين إذ ان العديد من الجهات التسليفية وخصوصاً من خارج القطاع الزراعي وللسمة المذكورة للزراعة تحملهم على توظيف رؤوس اموالهم في المجالات الصناعية والتجارية أو الخدمية دون الزراعة.

٥. تتسم الزراعة وخصوصاً إذا ما اريد لها ان تكون متطورة بسرعة التغير التكنولوجي والاقتصادي:

فقد مزت الزرعة بتغيرات تكنولوجية عديدة خلال الفترة الزمنية التي يستغرقها جيل واحد من اجيال المزارعين ومن جملة ما تضمنته هذه التغيرات هو ادخال الممكنة بانواعها المختلفة في الزراعة وانتخاب احسن السلالات النباتية والحيوانية ان هذه التغيرات التكنولوجية تحتاج إلى رؤوس اموال غير متوفرة في الغالب عند الفلاحين في الحيازات غير المتطورة أو التي ما زالت في طريقها إلى التقدم لذلك لابد من تقديم السلف اللازمة للفلاحيين من اجل توفير مستلزمات التقدم الزراعي.

٦. تقلب اسعار المنتجات الزراعية:

وان لهذه التقلبات عوامل عديدة تجعل الاسعار الزراعية غير مستقرة الامر الذي ينعكس على دخل المزارعين ان هذه الحالة تبعث عدم الاطمئنان لدى الممولين أو مؤسسات الائتمان خصوصاً إذا كانت السلف المطلوبة طويلة الاجل كالسلف العقارية الزراعية.

خصائص التسليف في الدول النامية:

عندما ندرس موضوع التنمية الزراعية نلاحظ ان معظم الدول النامية تتصف بانخفاض متوسط دخل الفرد بشكل عام ومتوسط دخل الفرد في الزراعة بشكل خاص واهمية القطاع الزراعي بين القطاعات الاقتصادية الاخرى لذلك فان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في هذه الدول لابد ان يسبقها اهتمام بتنمية القطاع الزراعي الذي يمتلك من الامكانيات التي تؤهله للنمو المخطط مثلما يحدث في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ان توفير رأس المال للمزرعة يعتبر الخطوة الاولى في طريق التنمية الزراعية فالتسليف الزراعي بعد الدعامة الاساسية للانتاج الزراعي والتطور الاقتصادي في معظم الدول النامية التي يشكل فيها القطاع الزراعي نسبة كبيرة من القوة البشرية في المجتمع فضلاً عن ان الانتاج الزراعي بشكل ما يزيد على ٥٠% من الحجم الاجمالي للناتج القومي في تلك الاقطار وفيما يلي بعض خصائص التسليف في الدول النامية:

١. ان قلة أو انعدام المدخرات عند الفلاحين في الزراعة التقليدية التي تتسم بها الدول النامية بحتم اعتماد الائتمان الزراعي على الاموال المدخرة خارج محيط الزراعة والتي ترى عادة في الائتمان الزراعي مجازفة كبيرة حيث ان عملية الانتاج الزراعي تتسم بعدم القدرة على التحكم في كمية الناتج خاصة وان جزء كبيراً منه يعتمد على الظروف الطبيعية والتي يترتب عليها تقلب مستمر في اسعار المنتجات الزراعية وغيرها من العوامل التي لا تجعل الدائن مطمئناً على استرجاع امواله في الاوقات المحددة أو المناسبة.

٢. اعتماد المزارع في الدول النامية على زراعة محصول واحد وهو ما يسمى بالزراعة الاحادية Monocuiture أو محصولين تقليدين كان قد تعلم زراعتها عن طريق الاباء والاجداد وبطرق تقليدية ان هذا النمط من الزراعة لا يوفر له دخلاً مناسباً وان معظم هؤلاء المزارعين لا يهتمون بالطرق الحديثة في الادارة المزرعية وكيفية المزج بين عناصر الانتاج والحصول على افضل صافي دخل ممكن الامر الذي ينعكس على قدرته على تسديد القروض التي يحصل عليها في الوقت المناسب.

٣. لا يزال التمويل في بعض الاقطار النامية معتمداً على المرابين والملاك والتجار ولا يخفي ان الهدف الاساسي لهؤلاء المرابين هو الحصول على المزيد من الارباح دون الاكتراث بما يقوم به المزارع من نشاطات غير انتاجية وما يترتب على ذلك من مشاكل قد تلحق بذلك المزارع ولكن تدخل الدولة عن طريق ايجاد مؤسسات ائتمان زراعية مهمتها تلبية طلبات المزارعين الاقراضية وبشروط سهلة نسبياً يؤدي إلى التقليل من الدور السلبي الذي يمارسه هؤلاء المرابين.

٤. ان الكثير من السلف التي تعطى إلى المزارعين في معظم الدول النامية تتم وفق خطة غير مدروسة سواء من قبل المستلف نفسه أو الجهة المسلفة الامر الذي يترتب عليه نشوء صعوبات في تسديد هذه السلف وما يتبعها من مضاعفات كبيع جزء من موجودات المزرعة.

٥. ان نسبة التسديد لمبالغ القروض المختلفة إلى مؤسسات الاقراض الرسمية في معظم الدول النامية قليلة فهي لا تصل في احسن الاحوال إلى ٦٥% ولا يخفى بان هذه النسبة منخفضة أو ضعيفة ولعل من اسباب ذلك ما يلي[1]:

١. ان الانتاج الزراعي كثيراً ما يتعرض لظروف مناخية غير مواتية كشحة الامطار ارتفاع درجات الحرارة وانخفاضها والعواصف وغيرها الامر الذي ينعكس على حجم الانتاج الزراعي وجودته وبالتالي مقدار الدخل المزرعي وقدرة المزارع على تسديد الديون التي بذمته.

ب. من المعلوم ان الضمانة الاساسية للقروض الزراعية هي الارض وما عليها من منشآت زراعية والتي يملكها المزارع وهي تعتبر ضمانة ضعيفة خاصة إذا ما اخذنا في الاعتبار بان اغلب الدول والحكومات تعمل وبكل الوسائل على استقرار الفلاحين في اراضيهم الزراعية ولا تؤيد هجرتهم إلى المدن ببيعها فهي تتسامح كثيراً وتتعامل معهم بمرونة لابقائهم في الارض وعدم بيعها لغرض تسديد الديون فضلا عن الصعوبات التي ترافق عملية بيع الارض للاخرين بسبب عجز اصحابها عن تسديد ديونهم ذلك لان الارض ليست كأي سلعة أو عنصر بل لها خصائص تميزها عن بقية عناصر الانتاج الاخرى.

ج. ان الادارة المزرعية غالباً ما تناط برب الاسرة الريفية وبالتالي فان عملية الانتاج الزراعي تتأثر كثيراً في حالة مرضه أو وفاته الامر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الاسرة ويحدث العجز في تسديد القروض في مواعديها.

د. ان المزارعين والفلاحين المالكين أو المستأجرين أو المتعاقدين بشكل أو اخر لوحدات انتاجية زراعية كثيرة العدد جداً بالقياس إلى الوحدات الانتاجية غير الزراعية لذلك يصعب على

([1]) المصرف الزراعي التعاوني، التقرير الخاص في اليوبيل الذهبي، بغداد، ١٩٨٥، ص١٤-١٥.

الجهة الاقراضية التعرف على المعلومات الائتمانية بشكل دقيق عن هؤلاء الفلاحين سواء فيما يتعلق بحجم القروض المثقلين بها سابقاً أو فيما يتعلق بالجهات التي اعطتهم القروض وايضاً يصعب معرفة قدراتهم المالية وكفاءتهم في تنفيذ المشاريع الزراعية كل ذلك يخلق حالات الخلل في تنفيذ المشاريع بشكل سليم الامر الذي ينعكس على انخفاض الدخل وبالتالي العجز في التسديد.

هـ. من المعلوم بان الانتاج الزراعي يخضع إلى الموسمية لذلك ينبغي اعطاء القروض الزراعية وايصالها إلى المحتاجين من الفلاحيين باسرع ما يمكن وفي الوقت المناسب لعمليات الانتاج وخاصة قروض التجهيزات الزراعية والبستنة لان أي تأخير سوف ينعكس على حجم الانتاج وبالتالي الدخل المزرعي ومن ثم تسديد القروض.

و. هناك بعض الصعوبات التي تجابه عملية تقدير كلف المشاريع الزراعية بشكل دقيق وموحد وذلك بسبب اختلاف القدرة والكفاءة الادارية بين مزارع واخر فضلاً عن اختلاف التنفيذ وموقع العمل لذلك ينبغي اعطاء القرض للمشروع بعد دراسة الجدوى الاقتصادية ومعرفة الظروف المحيطية بالتنفيذ وذلك لكي تكون هذه القروض بعيدة عن الزيادة أو النقصان لان الزيادة تشجع المفترض على صرفها في اوجه غير استثمارية فعندئذ يثل بعبء لا يستطيع أو لا يقدر عليه وكذلك في حالة النقصان قدد تجعل المزارع عاجزاً عن تشغيل المشروع.

٦. ان التسليف الذي اشرنا اليه بانه الدعامة الاساسية لعملية التنمية الزراعية قد يترك اثار عكسية في العديد من الدول النامية وخصوصاً التسليف الذي يقوم به المرابون فكثير ما يستملك المرابي جزءاً من ارض المزارع أو كلها بسبب دين بسيط تضاعف نتيجة الفوائد العالية المتراكمة من سنين سابقة.

٧. ان المزارعين في الدول النامية غالباً ما يحتاجون إلى القروض قصيرة الاجل تلك القروض التي توظف لتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وفي حالة تاجيل تسديد هذه القروض تصبح القروض متوسطة الاجل هي الاخرى ضرورية اما القروض طويلة الاجل والتي توظف لمشاريع استصلاح الاراضي واقامة مشاريع فان الدولة هي التي تتولى مثل هذه المشاريع وبالتالي فان المزارعين في الاقطار النامية لا يلجؤن لمثل هذه القروض.

اهمية التدخل الحكومي في الائتمان الزراعي في الدول النامية:

من المعلوم ان الادخار امر ضروري لتكوين رأس المال وان السلوك الادخاري يتوقف بالدرجة الاولى على القدرة على الادخار والقدرة على الادخار تتوقف على حجم الدخل وكيفية توزيعه بين الادخار والاستهلاك وان هناك عوامل نفسية وموضوعية تؤثر على الرغبة في الادخار سبق وان اشرنا اليها وان معظم الدراسات الاقتصادية في البلدان النامية تشير إلى ان جوهر مشكلة الفقر تتلخص في انعدام المدخرات لغرض الاستثمار وهذا ما يفسر استمرار حلقة الفقر لارياف معظم تلك البلدان وان انعدام أو قلة المدخرات بين صفوف الفلاحين في معظم الاقطار النامية والتي تسود فيها الزراعة التقليدية يحتم اعتماد الائتمان الزراعي على الاموال المدخرة خارج محيط الزراعة ان المدخرين خارج محيط الزراعة يرون عادة في الائتمان الزراعي مخاطرة أو مجازفة كبيرة ذلك لان الانتاج الزراعي يتسم بعدم التحكم في كمية الانتاج لانه يعتمد كثيراً على الظروف الطبيعية مما يؤدي إلى تقلب مستمر في اسعار المنتجات الزراعية وما ينعكس على الايرادات والدخل وغيرها من العوامل التي لا تطمئن الدائن في الحصول على امواله في الوق المحدد ان انتشار وتعدد الوحدات الانتاجية الزراعية الصغيرة يجعل من الصعب على المنتجين الزراعيين الوصول إلى اتفاقات بشأن تحديد الكمية المنتجة في حالة هبوط الاسعار كما يحدث في الصناعة لبعض الحالات لذلك فان تقلبات الاسعار الزراعية هي اكثر حد عما هو في الصناعة كما يترتب على انتشار الحيازات الصغيرة وانخفاض الدخول الزراعية ميل الفلاحين إلى بيع منتجاتهم في مواسم الحصاد مما يوقعهم تحت نفوذ التجار والمرابين لذلك فان العديد من الحكومات في الاقطار النامية تتدخل في النشاط الاقتصادي الائتماني الزراعي خاصة وانه يمثل بنياناً اقتصادياً هاماً فتقوم بانشاء مؤسسات أو مصارف تكون مصدراً للائتمان الزراعي من اجل توفير القروض الكافية إلى المزارعين في الاوقات المناسبة بدون مشقة البحث عن مصادر لتمويل اعمالهم الزراعية باسعار الفائدة التي تتناسب وقدرة المزارع الانتاجية وهكذا نلاحظ اهمية تدخل الحكومات في الاقطار النامية في مجال الائتمان الزراعي.

ولكن السؤال الذي يمكن ان يثار هنا هو: ما هي الوظائف التي يمكن ان تؤديها تلك الحكومات في مجال الائتمان الزراعي؟

ان الاجابة على هذا السؤال يمكن ان يكون كالاتي:

١. انشاء المؤسسات الائتمانية الزراعية ونشرها على اوسع نطاق ممكن وذلك بفتح فروع لها في مختلف مناطق الريف من اجل ضمان توفير الاموال اللازمة للمزارعين المحتاجين اليها لتطوير زراعتهم وزيادة دخولهم.

٢. دعم ومساعدة تلك المؤسسات بالاموال بحيث يكون رأسمالها مواكباً لحجم الطلب على القروض الزراعية من قبل الفلاحين وعلى اختلاف انواعها.

٣. اعداد الكادر الائتماني المتخصص والكفؤ من اجل القيام بعملية التسليف الزراعي بافضل شكل وذلك بتعيين المختصين في هذا المجال من خريجي الجامعات واقامة الدورات التدريبية التأهيلية والتنشيطية لهم لمواكبة ما يستجد في ميدان التسليف الزراعي.

٤. تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية ونشرها بين اوساط المزارعين ومدها بانواع القروض الزراعية التي تحتاجها من اجل تلبية طلبات جميع الفلاحين المنتمين اليها ذلك بان التمويل التعاوني يمكن ان يحل محل الدولة وبشكل تدريجي وربما يكون التمويل التعاوني اكثر نجاحاً لان الجمعية التعاونية اكثر احتكاكاً بالمنتمين اليها من الفلاحين وبالتالي تستطيع التعرف على مجمل مشاكلهم وحاجاتهم والمساعدة على تلبيتها.

٥. مساعدة الفلاحين الذين يتعرضون للكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق والاوبئة النباتية والحيوانية وغيرها وذلك من اجل ضمان استمرارهم في النشاط الانتاجي الزراعي وعدم لجؤ البعض منهم إلى الانتقال إلى الانشطة الاخرى غير الزراعية هذه المساعدة اما ان تكون في صورة منح تقدر بحجم الاضرار التي تصيبهم أو على شكل قروض قصيرة الاجل بدون فوائد.

٦. تطبيق مباديء الادارة الحديثة في ادارة برامج التسليف الزراعي والتي تتلخص في التخطيط والتنظيم والتوجيه والاشراف فكلما كانت الادارة كفؤة كلما امكن تحقيق اهداف برامج التسليف الزراعي وهو زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي زيادة دخل المزارعين بما يكفي لتسديد القروض والفوائد المترتبة عليها وتحقيق اكبر صافي دخل ممكن بحيث يفي بمتطلباتهم الاستهلاكية وافراد اسرهم مع تحقيق زيادة كمدخرات.

٧. تشجيع المزارعين على الادخار وخلق الرغبة لديهم تجاه هذا الموضوع من اجل تكوين رأس المال اللازم للعملية الانتاجية الزراعية وتقليل اعتمادهم على الدولة في الحصول على رأس المال وبشكل تدريجي وذلك من خلال نشر مصارف الادخار في مختلف مناطق الريف وقبول اقل الفئات من العملة وتسجيلها في دفاتر التوفير ان هذا الاجراء يعتبر من الاجراءات الناجحة لتكوين رأس المال لدى المزارعين أو في القطاع الزراعي وجعله معتمداً على نفسه في تمويل انفاقه على مختلف العمليات الزراعية الانتاجية.

٨. فتح مجالات الاستثمار للمزارعين واصحاب الاموال في القطاع الزراعي بغية اتاحة الفرصة لتوجيه مدخراتهم في انشاء وتوسيع المشاريع الزراعية.

الاعتبارات أو الفوائد الاساسية في عملية منح السلف الزراعية:

يعتبر التسليف الزراعي دون شك احد وسائل التنمية الزراعية لذلك فان منح السلف ينبغي ان يتم وفقاً لعدد من القواعد والاعتبارات والتي تلخص كما يلي[1]:

اولاً: تحديد واقعي لاهداف التسليف الزراعي التي ينبغي ان تنبع من مقومات الخطة الاقتصادية الزرباعية والسياسية الزراعية في البلد وان تكون هذه الاهداف واضحة وبعيدة المدى ويمكن تنفيذها وان تتفق مع الاحتياجات الزراعية وحجم العمل فيها ونوع المنتجات الزراعية ومستوى الاساليب المتبعة في عملية الانتاج الزراعي ومستوى اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وقدرة المزارعين على استخدام القروض.

ثانياً: وضع خطة متكاملة تستند على قواعد التخطيط العلمي وتعتمد على الاحصاءات الدقيقة من اجل معرفة احتياجات الفلاحين لمختلف القروض ولمختلف الاغراض وان تكون الخطة شاملة لجميع المزارعين وان تكون هذه الخطة واقعية ومرنة يمكن تنفيذها.

ثالثاً: ضمانات القروض من الامور المهمة في عملية التسليف الزراعي وضع ضوابط يجري بموجبها معرفة كفاءة الضمانات التي تحمي مصادر التسليف من ضياع اموالها.

رابعاً: ربط حركة الاقراض الزراعي بعمليات توفير مستلزمات الانتاج وعمليات تقديم الخدمات التسويقية وينبغي توفير هذه النشاطات قبل موعد الحاجة اليها بوقت مناسب ان منح القروض لغرض شراء مستلزمات الانتاج ومن اجل توسيق المنتجات الزراعية في وقت الحاجة اليها يعتبر من المسائل المهمة بالنسبة للمزارعين ذلك لان تاخير توفير البذور المحسنة مثلاً أو الاسمدة عن الموعد المطلوب يضر كثيراً بالانتاج وكذلك بالنسبة إلى توفير الاسمدة ومواعيد الحراثة والمكافحة وغيرها من العمليات الزراعية وفيما يتعلق بالتسويق الزراعي فيجب ان توفر القروض قبل عملية التسويق بوقت ملائم ذلك لان اغلب المنتجات الزراعية سريعة التلف وتحتاج إلى سرعة تسويقها والا تعرض المزارع إلى الخسارة بسبب تلف انتاجه وعدم تسويقه.

([1]) عامر الخشالي واخرون، التمويل الزراعي، اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، المؤتمر الدوري الثاني في بغداد، بدون تاريخ، ص٣٧ مطبوع بالرونيو.

خامساً: قرب مؤسسات التسليف من المزارعين نظراً لطبيعة الاستثمار الزراعي إذ يتكون من عدد كبير من الواحدات الزراعية المتناثرة والمنتشرة في كافة انحاء البلد الواحد لذا لابد ان تنتشر مؤسسات الاقراض لكي تكون قريبة من جميع المزارعين ويعتقد البعض بان يكون الانتشار مثالياً إذا تمثل بوجود مصارف قريبة[1]، ان قرب مؤسسات التسليف من المزارعين تمكنها من الاستجابة السريعة لحاجاتهم وتحسبهم مشقة وتكاليف الانتقال من وإلى تلك المؤسسات في حالة كونها بعيدة عن المزارعين ويسهل هذا القرب عملية الاشراف على استثمار القروض في الاغراض التي صرفت من اجلها وبالتالي يسهل عملية استردادها.

سادساً: اقتران عملية التسليف الزراعي بالارشاد الزراعي: ينبغي ان لا تقتصر مهمة مؤسسات الاقراض الزراعي على عملية التسليف فقط بل لابد ان تتبع هذه العملية تقديم الخدمات الارشادية إلى المزارعين لتحسين وسائل العمل الزراعي اعتباراً من تهيئة الارض للزراعة وحتى مرحلة تسويق الحاصلات الزراعية وليس بالضرورة ان تقوم مؤسسة الاقراض بهذه المهمة بل يمكن التعاون مع اجهزة الارشاد الزراعي فاذا تم هذا التعاون والتنسيق فان القروض الزراعية ستحقق اهدافها.

---

[1] عامر الخثاني واخرون، التمويل التعاوني الزراعي، مصدر سابق، ص٤٣.

الاقراض وظروف المخاطرة واللايقين في الانتاج الزراعي

مقدمة

سبق الاشارة إلى بعض الخصائص المعروفة عن الزراعة والتي تنفرد بها وتميزها عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى لسنا بصدد بحثها الآن فمثلاً هناك فرق جوهري ما بين الزراعة والصناعة وهو وجود الفرق الزمني ما بين عمليات الانتاج وحصول الاسعار هذا الفرق الزمني يجعل من الصعب جداً على المزارعين التنبؤ بما ستكون عليه دخولهم الزراعية ومعنى ذلك ان اغلب مشاريع القطاع الزراعي تخضع لظروف لا يستطيع المستثمر السيطرة عليها أو التنبؤ بقيمتها بصورة تامة فهو لا يستطيع تحديد معدلات الانتاج وتكاليفه المستقبلية بشكل دقيق وكذا الحال بالنسبة لاسعار المنتجات الزراعية واسعار عناصر الانتاج لهذا فلا مفر من ان يقوم المنتج الزراعي باتخاذ قراراته في ظروف يسودها عدم التأكد بالنسبة للمستقبل وبالتالي فان جزءاً من قراراته تكون خاطئة وذلك بسبب عدم المعرفة لما يحمل ذلك المستقبل من متغيرات[1].

ومن الشائع بين الاوساط الزراعية تسمية جميع الاحداث غير المتوقعة والتي تحدث في المستقبل والتي ينتج عنها انحراف عن التوقعات الموضوعة أو المخططة بالنسبة إلى الانتاج والاسعار وغيرها مما ينجم عنها خسارة للمنتج الزراعي كل تلك الاحداث تسمى بالمخاطر بشكل عام ولكن من المفيد الاشارة إلى ان الاحداث التي تواجه المزارع أو المنتج الزراعي في المستقبل تكون على نوعين:

الاول: هو ما يطلق علي بالمخاطر (Risks) والثاني باللايقين (uncertainty) لذلك لابد من التميز بين هذين المصطلحين إذ لكل منهما تأثير مختلف على الانتاج وكيفية استخدام الموارد المتاحة في البلد.

١. المخاطر:

يقصد بها الاحداث أو المتغيرات المحتمل وقوعها والتي يمكن قياسها تجريباً ومن عملية القياس هذه التنبؤ بالاحداث المتوقعة في المستقبل على درجة التقريب.

---

(1) د. هاشم علوان السامرائي، ادارة الاعمال المزرعية، مصدر سابق، ص١٨٤.

بمعنى اخر محاولة التعرف على احتمال وقوع حدث معين أو ظاهرة معينة بين عدد كبير من الحالات وهذه المحاولة مبنية على اساس الخبرة بوقوع حوادث مشابهة مدونة ومعروفة لذلك تسمى هذه بالمخاطر الاحصائية (Statistical Risks).

وبناء على ما تقدم فان المخاطر تعد جزءاً من التكاليف وذلك لامكانية قياسها فلابد اذن من اخذها في الاعتبار عند وضع الخطة المزرعية واعتبارها جزءاً من التكاليف ومن امثلة حالات المخاطر هذه نذكر منها.

أ. نسبة الهلاكات التي تحدث في حقول الدواجن بسبب الامراض أو الحوادث الاخرى والنفوق في الاغنام وعجول التسمين.

ب. نسبة التلف الذي يحدث في منتجات الالبان أو كسر البيض لاسباب مختلفة كتأثير الظروف الجوية أو طريقة التعبئة.

ج. المخاطر التي تنشأ من احتمال حدوث الحرائق في المؤسسات الانتاجية الكبيرة أو المخاطر التي تنشأ من عدم استرداد ديون المزرعة أو ديون المؤسسات الاقراضية واعتبارها ديوناً معدومة أو ميتة (Dead Debts).

لذلك يجب ان تحدد نسبة هذه الديون لتدخل ضمن تكاليف الانتاج السنوي الثابتة للمزرعة كما ان الكثير من المصارف الزراعية تضع بنداً في حساباتها للديون المعدومة بسبب عدم استرجاع بعض أو جزء من ديونها لسبب أو اخر، وينسب متعارف عليها في الاوساط الائتمانية تلك النسب المبنية على اساس الخبرة والتجربة بطبيعة العمل في السنين الماضية فالخبرة والواقع يؤكد ان الديون لا يمكن ان تسترجع جميعها دائماً.

٢. اللايقين:

ونعني به احداث المستقبل التي يمكن وقوعها ولكن لا يمكن قياسها أو التنبؤ بها احصائياً أو كمياً ويوجد عنصر اللايقين عادة عندما تكون معلوماتنا عن المستقبل غير تامة ولهذا فان عنصر اللايقين يخضع لتقدير الشخصي والفردي وبالتالي فان الافراد والمنتجين يختلفون في نظرتهم وتوقعاتهم للاحداث ويلاحظ انه لا يمكن اعتبار الخسارة الناتجة عن اللايقين كنوع من التكاليف وانه من الصعوبة تحديد درجة اللايقين نتيجة لصعوبة تحدي الخصائص التي يمكن ان تبين درجة اللايقين من الحدث المتوقع في المستقبل فاللايقين يتوقف تقديره على طبيعة ما يتوقعه كل منتج من احداث يدخلها في اعتباره عند وضع خططه الانتاجية وفي بعض الاحيان يكون من الصعب وضع خطوطاً فاصلة بين مفهوم المخاطر ومفهوم

اللايقين لذلط يطلق على الظروف التي ترافق عمليات الانتاج الزراعي بظروف المخاطر واللايقين ومن امثلتها:

التقلبات السعرية:

ان اسعار المنتجات الزراعية عرضة للتغير المستمر من موسم لاخر بل ان هذه التغيرات تحدث في الشعر الواحد مرات عديدة لان من خصائص الزراعة هو وجود المنافسة وان القوة الاحتكارية للمزارعين تكون محدودة ان تغير اسعار المنتجات الزراعية له تاثير دون شك على حجم ايرادات المزرعة كما انه من الصعوبة السيطرة على اسعار عناصر الانتاج والتي تعكس تكاليف الانتاج ان اسعار عناصر الانتاج واسعار المنتجات الزراعية خاضعة كلها لظروف السوق باستثناء الاسعار المعلنة مسبقاً أو الاسعار المدعومة من قبل الدولة لكلا النوعين من الاسعار الا ان اسعار عناصر الانتاج تكون اكثر استقراراً من اسعار المنتجات الزراعية بشكل عام لان اسعار الاخيرة تتغير بتغير الانتاج الناجم عن تقلبات العوامل المناخية.

ظروف الانتاج الزراعي:

ان الانتاج الزراعي عرضة للتغير في كمياته نتيجة للظروف الجوية وتزداد هذه التغيرات أو التقلبات في المناطق التي يسودها طابع الاجواء غير المستقرة ففي المناطق التي تعتمد على الامطار نجد ان انتاج المحاصيل الزراعية يتباين كثيراً حيث تزيد الغلة في السنوات التي تكون فيها الامطار مناسبة وبالعكس بينما يقل التباين في المناطق التي تعتمد على مصدر منتظم لمياء الري ولا ترجع التغيرات في كميات الانتاج الزراعي للظروف الجوية فحسب بل ايضاً لعوامل اخرى يصعب التنبؤ بها مثل انتشار الامراض والآفات الزراعية المختلفة والفيضانات غير المتوقعة وهكذا فان اللايقين من ناحية الانتاج يؤثر على مقدار العائد من الموارد المستخدمة ويؤثر ايضاً على القرارات الانتاجية للمزارع.

التغيرات التكنولوجية:

أو ما يسمى باللايقين التكنولوجي حيث يوفر التقدم العلمي السريع في بعض فروع الانتاج وسائل انتاج متقدمة تكنولوجياً فيستعملها بعض المزارعين دون غيرهم فيؤثر على الانتاج الزراعي وترتفع كميته وربما تقل كلفته بالوسائل الجديدة وهذا يتعرض المزارع المستمر بالطرق القديمة نسبياً إلى اللايقين مع الذين استعملوا الوسائل الحديثة في الانتاج ليس هذا فحسب بل ان

بعض المزارعين قد يشتري الآلات الحدية مثلاً استخدامها في العمليات الزراعية وقد تظهر الآت اكثر تطوراً من السابقة وبالتالي تصبح عرضة للاندثار الناجم عن التقدم الفني في هذا المجال.

مخاطر التمويل:

ان عدم وجود اليقين التام بالنسبة لحجم القروض الزراعية التي يطلبها المزارع وفترات احالها والفوائد المترتبة عليها تخلق حالة من الارباك في العملية الانتاجية وتعرقل عملية الاستثمار في حالة النقص الشديد لرأس المال المملوك لذلك المزارع فقد يحصل على القرض من الجهات الاقراضية ولكن في اوقات غير مناسبة أو ان تلك القروض قليلة الحجم بحيث لا تتناسب مع خطة المزروعة الموضوعة أو ان تكاليف رأس المال المفترض قد ترتفع بشكل غير متوقع وبالتالي قد لا يستطيع تغطية جميع احتياجاته من القروض وخاصة طويلة الاجل لشراء الموجودات الثابتة للمزرعة ان مخاطر التمويل تبقى مرتبطة بتوقعات الانتاج والاسعار وبالتالي مقدار العوائد التي يمكن ان تتحقق من الاستثمار الزراعي.

التعرف على درجة المخاطرة:

كثيراً ما يحاول المزارع أو المستثمر الزراعي استرجاع المبالغ المستثمرة في مشاريعه الزراعية باقل فترة زمنية إذا صاحب الاستثمار زيادة نسبة المخاطرة حيث يستخدم معيار فترة استرداد رأس المال إذ يعتبر هذا المعيار من المقاييس المهمة في تقويم المشاريع التي تسودها المخاطرة واللايقين فقد وجد بان هناك علاقة قوية بين هذا المعيار ودرجة المخاطرة في الاستثمار وكلها تزداد نسبة المخاطرة يزداد معها معامل الخصم هذا في حالة وجود اليقين التام لصافي التدفق النقدي أو صافي العوائد المتوقعة التي يحققها المشروع اما في حالة عدم وجود يقين تام بتلك العوائد فيلجأ المقوم أو الباحث في مثل هذه الحالة إلى استخدام معامل التعديل الذي يعكس مقدار نسبة المخاطرة في المشروع فاذا كان معامل التعديل () واحد عدد صحيح فانه لم يؤثر على صافي التدفق النقدي أو صافي العوائد وفي هذه الحالة فان المشاريع يسودها اليقين التام اما اذا كان هناك عدم يقين أو اذا كانت نسبة المخاطرة متباينة كما في الجدول الافتراضي رقم (١٦) التالي: حيث تستخدم معامل التعديل الاقل من واحد.

جدول رقم (١٦)

العلاقة بين نسبة المخاطرة وصافي الايراد

التدفق النقدي بالدينار	معامل التعديل ()
١٠٠٠-	١٠-
٢٥٠٠	٠,٨٥
٢٥٠٠	٠,٩٠
٢٥٠٠	٠,٨٥
٢٥٠٠	٠,٨٠

وباستخدام المعادلة =

حيث () معامل التعديل خلال العمر الانتاجي للمشروع وفي ظل معامل خصم ٦% والمتمثلة في قيمة (I) فيمكن الحصول على صافي القيمة الحاضرة كما يلي:

N. P. V. =

في ضوء هذه النتيجة يرفض الاستثمار في هذا المشروع وتزداد هذه القيمة السالبة بزيادة معامل الخصم المستخدم وهذا يعكس قلة العوائد الداخلية للمشروع بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة.

الطرق والوسائل الممكنة للتقليل من ظروف المخاطرة واللايقين في الزراعة:

ليس هناك طريقة أو سيلة واحدة معتمدة لوحدها لمواجهة أو التقليل من ظروف المخاطرة واللايقين بل هناك اكثر من طريقة أو وسيلة منفردة أو مجتمعة يمكنها مواجهة الظروف المذكورة ومن هذه الطرق أو الوسائل ما يلي:

أولاً: التأمين

يعتبر التأمين احد الوسائل التي يستخدمها المزارعون للتقليل التفاوت في الدخل المزرعي أو لضمان عدم انخفاض مستواه عند حد معين فقد يستطيع المزارع ضمان الحد الادنى من الدخل المزرعي عن طريق شركات التأمين المتعامل معها إذ تقوم هذه الشركات بالتعويض عن الخسارة المحتملة في المشاريع الزراعية ويشمل التأمين الفقرات التالية:

١. التأمين على المحاصيل الحقلية المختلفة.

٢. التأمين على مشاريع الثروة الحيوانية.

٣. التأمين على الموجودات المزرعية من ابنية ومنشآت ومعدات ومكائن.

٤. التأمين على الحياة.

٥. التأمين على الديون من مصادرها المختلفة خاصة إذا كانت كبيرة طويلة الاجل.

وهكذا فان التأمين احد الوسائل لمواجهة مخاطر الانتاج الزراعي لانه عبارة عن عملية استبدال بالكلفة القليلة التي يتحملها المزارع في صورة اقساط والتعويض عنها بخسارة كبيرة قد تتعرض اليها موجودات ومنتجات المزرعة لذلك فالمزارعون الذين يوظفون اموالهم في استثمارات كبيرة اشراء المعدات والموجودات الثابتة يؤمنون عادة على تلك الموجودات ضد حوادث الحريق والسرقة وغيرها من الحوادث الا ان هناك حالات من المخاطرة لا يمكن التامين عليها كالتلف الذي يحصل لبعض المنتجات الزراعية اثناء عملية الجني والتعبئة والتغليف والتسويق كالحبوب التي تفقد اثناء الخزن والبيض المكسور اثناء عملية الجمع والنقل ... الخ فعلى المزارع ان يعالج هذه الحالات عن طريق تهيئة المخازن ووسائط النقل والعبوات الجيدة كما ان حالات اللايقين يصعب تغطيتها بالتأمين ذلك لان تحويل الخسارة الكبيرة المحتملة الوقوع إلى نفقة كبيرة متمثلة باقساط التأمين ترفع من تكاليف الانتاج وتثقل كاهل المزارع.

ثانياً: تنويع الانتاج

ويقصد من ذلك زراعة اكثر من محصول زراعي وعدم الاعتماد على محصول واحد وذلك وفقاً لما تسمح به ظروف الزراعة من تربة ومياه ومناخ فاذا فشل احد المحاصيل الزراعية في تحقيق الارباح فان المحاصيل الاخرى ربما تعوض ذلك أو الاعتماد في تكون الدخل المزرعي على النشاطين النباتي والحيواني في آن واحد واستثمار مزايا التعايش والتكامل بينهما ان الاجراء الاخير يعتبر وسيلة لمواجهة اللايقين واحد الطرق الممكنة لزيادة دخل المزارع أو تحقيق الاستقرار لدخله فضلاً عن انه يلبي متطلبات الدورة الزراعية التي باتت ضرورية للمحافظة على خصوبة التربة.

الا انه يؤخذ على سياسة تنويع الانتاج بانها تؤدي إلى تخفيض الكفاءة الانتاجية بسبب تعارضها مع مبدأ الميزة النسبية كما يؤخذ عليها ايضاً بانها عديمة الاثر في الظروف الجوية والاقتصادية غير الاعتيادية فالظروف الجوية غير الملائمة تشمل جميع المحاصيل الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية والظروف الاقتصادية غير الاعتيادية كالازمات الاقتصادية التي يقل فيها الطلب على مختلف السلع الزراعية وتنخفض اسعارها وبالتالي ينخفض اثر سياسة تنويع الانتاج الزراعي على مواجهة المخاطرة أو اللايقين.

ثالثاً: انتاج المحاصيل ذات التباين القليل في الغلات والاسعار

يمكن للمزارع أو مدير المنشأة الزراعية ان يحقق نوعاً من الاستقرار في دخل المزرعة إذا ما تجنب زراعة المحاصيل الكثيرة الاختلاف في غلاتها واسعارها ويمكن التعرف على الغلات والاسعار لمختلف المحاصيل من دراسة غلة واسعار تلك المحاصيل للسنوات السابقة وعندئذ تثبت المحاصيل الزراعية ذات الغلات والاسعار المستقرة نسبياً في الخطة المزرعية كالمشاريع التي تعتمد على الارواء والتي تكون اكثر استقراراً من مشاريع المحاصيل في المناطق الديمية كما ان مشاريع نتاج الالبان تتسم اسعارها بالتباين القليل بالمقارنة مع مشاريع تربية الاغنام والعجول على سبيل المثال.

رابعاً: المرونة في الخطة الانتاجية

من الوسائل التي يمكن بها مجابهة ظروف اللايقين هو ادخال عنصر المرونة في لحظة الانتاجية والمقصود بالمرونة بشكل عام هو امكانية التغير من مشروع إلى اخر إذا كانت

هناك مؤشرات تبين ان المشروع الاخر اكثر ربحية الا ان عملية التغير هذه قد تكون صعبة لان التكنولوجيا المستخدمة لاغراض معينة قد تستخدم لاغراض اخرى ضمن مشروع اخر فالخطة المرنة تسمح للمزارعين بتعديها أو تغيرها إذا دعت الضرورة ذلك والمرونة في الخطة يمكن ان تكون على ثلاثة اصعدة وهي كما يلي:

١. المرونة الزمنية وتتعلق بمدة دورة رأس المال: فالمزارع المبتدأ يهتم كثيراً بالمشروعات سريعة دورة رأس المال بغية الحصول على دخل افضل أو سريع ان ادخال عنصر المرونة معناه ادخال المحاصيل ذات الدورة الانتاجية السريعة أو قصيرة الاجل في الخطة الانتاجية للمزرعة مثال على ذلك محاصيل الخضر على اختلاف انواعها صيفية وشتوية ومشاريع الدواجن.

٢. مرونة الانتاج وهذه تمكن المزارعين من مواجهة اللايقين وهم مطمئنون بعض الشيء لما يحتمل ان يحدث من ظروف غير ملائمة ومن امثلة المحاصيل التي تتيح هذا النوع من المرونة المحاصيل ثنائية الغرض كالابقار التي تربى من اجل اللحم والحليب معاً ان هذا النوع من الانتاج يوفر للخطة مرونة اكثر مما لو عمد المخطط إلى تخصيص هذه الابقار لغرض واحد كانتاج اللحم فقط ويرجع ذلك إلى امكانية توزيع الخسائر المختلفة وتخفيض عبئها في الحالة الاولى عنها في الحالة الثانية.

٣. مرونة التكاليف تزداد اهمية مرونة التكاليف عندما لا يمكن ادخال عنصر المرونة الزمنية في الخطة وتشير مرونة التكاليف إلى امكانية ضغط تكاليف المشروع باقل ما يمكن من التضحية في حالة هبوط الاسعار الزراعية أو التوسع في المشروع بنفس التكاليف السابقة أو بتكاليف قليلة في حالة زيادة تلك الاسعار.

خامساً: العقود الزراعية

وملخصها هو ان يتم عقد بين المزارع أو مدير المزرعة وبين احد الشركات أو المؤسسات الانتاجية لتصنيع السلع الزراعية أو المتاجرة بها يتعهد مدير المزرعة بتزويد تلك المؤسسات بالكميات المطلوبة من سلعة زراعية وباسعار قد تكون قريبة من سعر السوق التوازي يتفق عليها الطرفان ان هذا النوع من العقود يمكن ان يكون وسيلة ملائمة لمواجهة ظروف المستقبل وذلك على الرغم من ان كثيراً ما تجعل تلك الشركات ومن خلال خبراتها الطويلة باسعار السوق للسلع التي تشتريها اسعار المنتجات الزراعية الواردة في تلك العقود لصالحها ومع

ذلك فان المزارع المتعاقد ضمن على الاقل الحد الادنى من الاسعار الزراعية لمواجهة اللايقين السعري في الزراعة.

سادساً: تخفيض قيمة ما يتوقعه المزارعون من عائدات

ان معظم المزارعين يبنون توقعاتهم للاسعار المستقبلية لمحاصيل الزراعية على اساس تخمين قيمة معينة واحدة من العائد وفي ضوء ذلك يرسمون خططهم وبما ان تحديد المزارع بتوقعاته في قيمة واحدة فيه شيء من عدم الدقة لذلك فانه من الضروري ان يحتاط منذ البداية بتخفيض القدر الذي يتوقعه من العوائد لمزرعته لحد معين يعرف اقتصادياً بحد الادمان وهذا بطبيعة الحال يدل على ضعف اليقين بالمستقبل.

سابعاً: توفير المعلومات التسويقية عن كميات الانتاج والاسعار[٢].

ان معرفة التغير في الكميات المعروضة لمحصول معين والمطلوبة منه وكذلك مرونات العرض والطلب السعرية تجعل بالامكان توفير المعلومات التسويقية للمنتجين والمستهلكين عن ظروف المستقبل وتأثير ذلك على التغيرات التي ستصيب الاسعار ودخول المنتجين وعندئذ يصبح المنتج والمستهلك على علم نسبياً بظروف المستقبل وتقل درجة اللايقين.

ثامناً: اجراءات التوقعات

ان المقصود من ذلك هو بيان أو تقدير أو التنبؤ بما يمكن ان تكون عليه المشاهدات أو الظواهر المستقبلية إذا لم تتغير العوامل المؤثرة على الظواهر تحت التقدير في المستقبل اما إذا تغيرت تلك العوامل فيجب ان يعدل التنبؤ.

وعلى اية حال فان استخدام هذه الوسيلة أو عدم استخدامها وغيرها من الوسائل الاخرى يتوقف على مدى ثقة المزارع الشخصية بتوقعاته وقدراته المالية ومسؤولياته وحب المغامرة وغير ذلك من الاعتبارات الشخصية.

كما ان الدولة لها من الامكانيات والوسائل التي تساعد على مواجهة اللايقين كان تقوم بتسليف المزارعين سلفاً بدون فوائد وتقديم البذور والاسمدة اللازمة للمزارعين لغرض زراعة بعض المحاصيل الاستيراتيجية وتقوم باعلان اسعار منتجات تلك المحاصيل التي ينبغي ان تكون

---

(٢) د. هاشم علوان السامرائي، ادارة الاعمال المزرعية، مصدر سابق، ص١٨٨.

مجزية لتشجيع زراعة وزيادة انتاج تلك المحاصيل أو ان تضع غطاء لاسعار بعض المنتجات الزراعية في حالة انخفاض اسعارها في السوق أو تسوق إلى المؤسسات الحكومية ويمكن ان تذهب الدولة اكثر من ذلك إذا ما تدخلت في النشاط الاقتصادي بان تخططط للعرض والطلب للمنتجات الزراعية وان تخضع خطة الانتاج لحاجات المستهلكين وظروف الممنتج الامر الذي يؤدي إلى التقليل من درجة اللايقين.

تخطيط الائتمان الزراعي

التخطيط بشكل عام هو عملية تحديد الاهداف والاختيار السليم للبديل المتاح الذي يحقق هذه الاهداف باكفأ شكل ممكن. اما التخطيط الاقتصادي فيمكننا تعريفه بأنه الاسلوب العلمي الذي تتبعه المجتمعات بصفة عامة والمجتمعات الاشتراكية بصفة خاصة لتنظيم عملية التمنية الاقتصادية بغية تحقيق الرفاهية للمجتمع، والتخطيط الزراعي هو جزء من التخطيط الاقتصادي. لذلك فهو اسلوب علمي يتبع للتنسيق ما بين الموارد المتاحة في قطاع الزراعة للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية خلال فترة زمنية محددة بهدف تحقيق التمنية الزراعية. وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع الزراعية. أما التخطيط الائتماني فهو احد البرامج التي تتضمنها الخطة الزراعية أي هو جزء من التخطيط الزراعي، وعليه فهو عملية تحديد الاعتمادات اللازمة للقطاع الزراعي بعد معرفة حجم المدخرات في هذا القطاع وعلى ضوء الاهداف المحددة في الخطة الزراعية خلال فترة زمنية معينة.

فالتخطيط الجيد لعملية التسليف الزراعي يعود بالنفع الكبير للجهات الاقراضية ويضمن استرداد المبالغ التي تسلفها إلى المزارعين في المواعيد المحددة لها تحقيقاً للمبدأ القائل كلما كانت عملية التسليف جيدة كلما كان التسديد جيداً. وليس خاف على احد ما لتسديد القروض في اوقاتها من اهمية كبيرة في تأثيرها على السيولة النقدية للجهات الاقتراضية وبالتالي مساعدتها في الايفاء بالتزاماتها على المقترضين او طلبات الاقراض وكذلك التوسع في عملية الاقراض مستقبلاً. لذا فلابد ان تراعي الخطة الائتمانية مصلحة كل من المقرض والمقترض في آن واحد.

ان التخطيط الائتماني يعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها برنامج الاقراض الزراعي والذي يبدأ من مرحلة التفكير بوضع البرنامج واتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب علمه وكيفية تأدية ذلك العمل وتحديد الوقت الذي يتم فيه العمل.

ويتضمن التخطيط تحديد الاهداف التي يجب ان تكون واضحة لجميع القائمين بعملية التنفيذ. وأن تكون هذه الاهداف عملية يمكن تنفيذها. فإذا كانت الخطة الزراعية تهدف إلى زيادة المساحة المزروعة بمحصول معين كالذرة الصفراء مثلاً، أو غيره من المحاصيل النباتية او الحيوانية فلابد ان تتضمن الخطة الائتمانية اشارة واضحة بتوجيه بعض او كل السلف إلى الفلاحين الذين يتعهدون بزراعة هذا المحصول بالمساحة الموضوعة بالخطة الزراعية. كما تتضمن الخطة ضوابط العمل في ضوء الانظمة والقوانين المعمول بها مع اعداد الاستثمارات الخاصة وتحديد مقدار القرض وتاريخ الاستحقاق إلى كيفية صرف القرض وتسديده بعد تحليل ودراسة الموقف المالي للمزارع وتحديد الكسبية.

وبالنسبة للمقترض (المزارع) فيفترض به أن يضع خطة مزرعية تتضمن التركيب المحصولي النباتي والحيواني في المزرعة، وكذلك تتضمن خطة لاستثمار القرض فيقوم المزارع بتقدير احتياجاته من الموارد الانتاجية ومستلزمات الانتاج النباتي والحيواني في أشهر السنة المختلفة على ضوء الخطة المزرعية، وبذلك يجري تقدير طلبه على القروض لتمويل مشترياته من مستلزمات الانتاج. وخطة الاقتراض تتضمن الخطوات التالية[٢]:

١- تقدير انفاقه النقدي ببنوده المختلفة في الأشهر او المواسم المختلفة في ضوء خطة الانتاج.
٢- تقدير مقدار ومواعيد الدخل النقدي المتوقع الحصول عليه خلال أشهر السنة فربما لا تكون حاجته إلى الاقتراض إذا كان تدفق الدخل النقدي منتظماً خلال أشهر السنة المختلفة. بينما يضطر المزارع إلى طلب القروض إذا كان تدفق الدخل النقدي يحصل عليه في شهر تشرين الأول مثلاً فإنه في هذه الحالة يتعين عليه عمل خطة ائتمانية لتمويل عملياته الزراعية التي تمتد من شهر تشرين الأول وحتى ايلول من السنة التالية.
٣- تنظيم عملية الاقتراض والتسديد بحيث تتمشى مع الخطة المزرعية ووفقاً للمبدأ القائل "تطلب السلفة وقت الحاجة إليها وتدفع عندما لا يحتاج إليها المزارع". فمثلاً إذا تبين للمزارع أنه سيحتاج إلى سلفه قدرها (١٠٠٠) دينار فيما بين شهري كانون الثاني وآب وحصل على هذه السلفة ولم يستخدمها كلها في العمل الزراعي فإنه سيدفع مبلغ الفائدة المترتب على المبلغ المذكور سواء على الجزء الذي انفقه على العمليات الزراعية ام على الجزء الذي لم ينفقه.

وعلى أية حال فإن الوضع الأمثل لخطة الاقتراض هو تحديد القيمة القصوى للسلفة المطلوبة وسحبها في الوقت الذي يحتاج إليها المزارع وتسديدها في الوقت المحدد أو قبل الموعد المحدد للتسديد إذا ساعدته ظروفه على ذلك. والجدول رقم (١٩) التالي يوضح مثالاً افتراضياً لخطة الاقتراض والتسديد لسلفة قصيرة الأجل (مدة سنة) الواجب اتباعها من قبل المقترض (المزارع) [٤]:

جدول رقم (١٩)

خطة الاقتراض والتسديد قصيرة الاجل (مدة سنة)

---

(٢) عبد التواب اليماني، مصدر سابق، ص٧٠.

. ( ) William G.aurray Agricuitural finance, op. cit. p. 99.

التاريخ	غرض السلفة او مصدر السديد	مقدار السلفة بالدينار	تسديد الاصل بالدينار	ديون مستحقة	مدة القرض	الفائدة المستحقة بالدينار بواقع ٥،٥%
١٠ك٢ ٨٤	شراء بقرتين اجور عمال اسمدة مختلفة مواد انشائية	٦٠٠ ٥٠ ١٥٠ ١٧٥		٩٧٥	٨٥	١٢،٤٩
٥ نيسان ٨٤	شراء تقاوي وقود	٩٧٥ ١٢٥ ١٢٥		١٢٢٥	٧١	١٣،١١
١٥ حزيران ١٩٨٤	شراء علقية تشييد سياج	٢٥٠ ١٥٠ ٣٥٠ ٥٠٠		١٧٢٥	٥	١،٣٠
٢٠ حزيران ١٥ آب ٥ ايلول ١٠ ك ١ ٢٠ ك ١	بيع حيوانات مزرعية دفع ضرائب اجور عمال بيع حبوب	 ١٢٥ ١٥٠	٧٠٠ ٧٥٠	١٠٢٥ ١١٥٠ ١٣٠٠ ٥٥٠	٥٦ ٢١ ٩٦ ١٠	٨،٦٥ ٣،٦٤ ١٨،٨١ ٠،٨٣

	بيـــــــع حيوانات		٥٥٠			
		٢٠٠٠	٢٠٠٠			٥٨،٨٣

نلاحظ أن المقترض وفقاً للخطة الائتمانية المبينة اعلاه يدفع فائدة قدرها (٥٨،٨٣) دينار بينما يدفع فائدة قدرها (١١٠) ديناراً إذا اقترض المبلغ المذكور اعلاه دفعة واحدة ولسنة كاملة أي ان الفرق بين وجود الخطة وغيابها هو (٥١،٣٧) ديناراً.

وهكذا تتوضح اهمية التخطيط الائتماني بالنسبة للمقترض (المزارع) جنباً إلى جنب مع اهميته بالنسبة للجهة المقرضة (المصرف) حيث يضمن استرداد القرض كاملاً وتوفر له سيوله نقدية مناسبة تساعده على الايفاء بالتزاماته المختلفة.

ومع اهمية تسديد الديون حال ما يتوفر من اموال إلا انه يجب أن لا يغيب من بال المزراع المقترض، عند وضع الخطة، موضوع الاحتياطي النقدي من رأس المال وذلك تحسباً للطوارئ التي ربما تسبب له خسارة كبيرة تفوق كلفة الفرض المتمثلة بسعر الفائدة. ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي[٩]: قرر احد المزارعين ان يزرع ارضه البالغ مساحتها (٢٠) هكتاراً والمعتمدة على سقوط الامطار (الزراعة الديمية) فزرع منها (١٦) هكتاراً بالذرة على امل الحصول على (٣٠) طنا للهكتار الواحد. وأن سعر الطن الواحد يباع بـ(١٠٠) ديناراً. وكان يستعمل ساحبة قديمة للحراثة وأن الذرة تزرع فور الانتهاء من عملية الحراثة التي كانت بدورها تتم عند بداية الموسم الماطر. ان توقيت الزراعة بالغ الأهمية، لأن أي تأخير يؤدي إلى انخفاض في الغلة بمعدل (٩٠) كغم للهكتار الواحد كل يوم من أيام التأخير.

ويشاء الله أن تصاب الساحبة بعطب بعد لحظات من بدأ الحراثة وعند بداية الأمطار. وعرف المزارع السبب ففك الجزء المعطوب وحمله إلى المصلحين في المدينة. وكانت اجرة التصليح (٨٠) ديناراً. ولم يكن يملك سوى (٢٠) ديناراً، فأمضى يومين في المدينة محاولاً ان يستدين المبلغ الباقي فلم يفلح. وعاد ادراجه إلى قريته واستطاع ان يستدين من اقاربه.

(٩) الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا –المزارع وقرضه– مصدر سابق ص٧٥–٧٦.

لقد كان مجموع التعطيل عن العمل بسبب الحادث ثمانية ايام سبعة منها لعدم وجود نقد جاهز بين يديه. فالسؤال هو كم خسر ذلك المزارع من دخله بسبب عجزه عن تصليح الساحبة في الوقت المناسب.

إن مبلغ الخسارة المتسببة عن تعطيل الساحبة يوماً واحداً فقط هو:

أما مبلغ الخسارة الناجمة عن عدم وجود مبلغ (٦٠) ديناراً نقداً بين يدي ذلك المزارع فهو:

وهكذا يلاحظ ان ما يزيد على (١٠٠٠) دينار من دخل المزارع المرتقب ذهب هباء لأن مبلغ (٦٠) دينار لم يكن متوفراً في الوقت المناسب حينما كانت الحاجة ماسة إليه. لذلك ينبغي العمل على توفير القدر اللازم من المال بصورته السائلة لدى المزارع المقترض لمواجهة الظروف الطارئة. وهذه مسؤولية المقرض والمقترض في آن واحد. لأن غياب الاحتياطي النقدي من رأس المال سيترك اثاراً سيئة على المقترض مما ينعكس على المقرض أيضاً. إذ لا يستطيع الحصول على امواله من المقترض في الوقت المحدد لها مما يؤثر على قدراته الاقتراضية.

تسديد القروض الزراعية "Agricultural credit charging"

إن تسديد القروض الزراعية او استردادها تعتبر المرحلة النهائية التي تنتهي بها عمليات التسليف الزراعي، بل هي المراحل وعلى مدى نجاحها يتوقف نجاح الائتمان. لأنها الوجه الآخر للنشاط الائتماني والمكمل لعملية الاقراض. إذ يعاد مبلغ القرض كاملاً من المستلف إلى الجهة المقرضة (المصرف) مع كافة الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد وهو تاريخ الاستحقاق.

إن اهمية تسديد القروض لا يمكن ان تقل عن اهمية توفيرها للمزارعين المحتاجين. لأننا من خلال دراسة نسبة التسديد نتمكن من التعرف على نقاط الضعف والقوة في أدارة برامج الاقراض الزراعي ونحدد مصدرها ونبحث عن امكانيات التطوير نحو الأحسن.

وتنعكس اهمية تسديد القرض في تاريخ الاستحقاق على المقرض والمقترض. فبالنسبة للمقرض، فإن القروض المستردة من المستلفين تشكل مصدراً مهماً لتمويل الجهات الاقراضية (المصرف). وقد تزيد عائدات هذه القروض على الأموال التي قد تقترضها الجهات الاقتراضية من المصادر الخارجية في بعض الاحوال. فعملية تسديد القروض إلى الجهات الاقراضية تزيد من سيولتها النقدية وبالتالي تمكنها من الايفاء بالتزاماتها التسليفية كما انها تضمن حصولها على اموالها والفوائد التي تستحقها في اوقاتها المحددة. وتعتبر كمؤشر لنجاح برنامج الاقتراض الزراعي وتوفير عنصر الادلة التي يعول عليها للحكم على نجاح أو فشل سياسة واجراءات الاقتراض الزراعي لأية مؤسسة ائتمانية، وعلى مدى تعاون المقترضين معها. أما بالنسبة للمقترض فإن تسديد القرض في تاريخ استحقاقه او عند حصوله على الدخل يعني عدم تصرفة

بالدخل الذي حصل عليه لغير الاغراض التي اخذ القرض من اجلها. كما ان عملية التسديد هذه تقلل من نسبة الفوائد المدفوعة إلى الجهة المقرضة. إذ ان تسديد القرض في الوقت المحدد يوفر للمقترض الفوائد التأجيلية التي يستوجب دفعها في حالة عدم تسديده للقرض في تاريخ الاستحقاق(*).

ولكن في بعض الاحيان قد يبالغ كل من الدائن والمدين في تقدير كمية الناتج والاسعار والدخول المتوقع الحصول عليها في المستقبل وهنا يتعرض المدين لبعض المشاكل مع الدائن نتيجة لعدم قدرته على تسديد القرض في المواعيد المحددة. وعليه ينصح الطرفان بدراسة شروط التسديد وتحديدها بالشكل الذي يتناسب مع المقدرة الكسبية للمزارع في المستقبل وتعيين مواعيد دفع الفائدة واصل المبلغ بحيث تكون متفقة مع الوقت الذي يتأنى فيه الدخل النقدي من بيع المنتجات الزراعية بأنواعها النباتية والحيوانية. وبالمثل يتعين الاتفاق على طريقة الدفع والتسديد التي تأخذ في الاعتبار تقلبات الدخل المرزعي بسبب التغيرات التي يمكن ان تطرأ على الانتاج والاسعار في الوقت أو المدة التي تستخدم فيها القرض.

ففي حالة القروض قصيرة الأجل يفضل دراسة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على الدخل بناء على تحليل تغير الدخل ومسبباته في السنوات الماضية وذلك عند تحديد طريقة دفع تلك القروض والاتفاق عليها بين الطرفين وحينما يتقلب الدخل النقدي خلال السنة الواحدة يفضل الاتفاق على الدفع الاختياري قبل انتهاء موعد تسديد القرض، ويعني ذلك الاتفاق في عقد السلفة على قبول الدفع لجزء من الدين أو كله عند توفر المال لدى المزارع بصرف النظر عن مواعيد الاستحقاق إذ يسهل بذلك ان يسدد الدين دينه عند ارتفاع الدخل المزرعي.

وحينما يلجأ مربو الماشية لغرض انتاج إلى الاقتراض لشراء الابقار يفضل تسديد القرض في موعد الحصول على الدخل من هذا المصدر كأن يكون كل شهر او نصف شهر اي بمعدل شهري أو نصف شهري وفي حالة مماثلة عندما يقترض مربو حيوانات اللحم لتمويل شراء حيوانات التسمين ينصح بالاتفاق على تسديد القرض في وقت الحصول على الدخل أيضاً اي بمعدل سنوي او نصف سنوي.

أما بالنسبة إلى تسديد القروض طويلة الأجل ففي الأمر اختلاف نسبياً عنه في حالة القرض قصير الأجل وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بمستويات الدخول والتقلبات المستقبلية لهذه

(*) ربما تكون اسعار الفوائد على القروض المؤجلة (الفائدة التاجيلية) أكبر من سعر الفائدة المتفق عليه للقرض، فإذا كان سعر القرض ٥% مثلاً فإن الفائدة التاجيلية تكون ١٠% أو أكثر.

الدخول باختلاف مجالات استثمار القرض لذلك يتعذر وضع خطة دفع عامة يمكن تطبيقها في كل الحالات.

التوقيت الزمني المناسب في استرجاع القروض:

قد يجد المزارعون في كثير من الاحيان صعوبة في تسديد اقساط القروض خاصة طويلة الأجل، إذا لم يمكن هناك توقيت زمني مناسب يحدد في ضوء قدرة المشروع الزراعي المقام، على تحقيق التدفقات النقدية الكافية في استرجاع أو دفع هذه الاقساط خلال عمره الانتاجي. وفيما يلي مثال افتراضي لمشروع مول بقرض مقداره (١٠٠٠٠) دينار وبفائدة ١٠%. وان شروط الدفع خمسة أقساط متساوية من ايراداته السنوية كما موضحة في الجدول رقم (٣٠) التالي[٦]:

(٦) جاسم محمد وعبد الله محمد المشهداني –الاطار النظري لسياسة المصارف الزراعية في الدول النامية– بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الزراعية ١٩٨٨.

جدول رقم (٢٠)

صافي الايراد السنوي المتحقق والاقساط المدفوعة لمشروع مول بقرض (١٠٠٠٠) دينار

السنة	صافي الايراد السنوي بالدينار	القسط السنوي	الفرق
١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠-
٢	٢٥٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠-
٣	٣٥٠٠	٢٦٠٠	٩٠٠
٤	٤٥٠٠	٢٤٠٠	٢١٠٠
٥	٥٠٠٠	٢٢٠٠	٢٨٠٠

يلاحظ من الجدول المذكور اعلاه رقم (٢٠)، خلال السنة الأولى والثانية من العمر الانتاجي للمشروع بان صافي الايراد السنوي لا يغطي مقدار القسط الملطوب. وعلى المزارع ان يدفع الفرق بين الايراد السنوي وحجم القسط من رأس المال المملوك للمزرعة، مما يدفعه إلى الاقتراض من الجهات الأخرى او الاستغناء عن بعض الموجودات المزرعية لتسديد الدين. الأمر الذي يخلق حالة من الارباك للوضع المالي للمزرعة. إذن شروط الدفع المشار إليها لم يكن توقيتها الزمني مناسباً لذلك المزارع في ضوء التدفقات النقدية الصافية للمشروع. لذلك يتطلب تقسيط القرض للمشروع المشار إليه بثلاث اقساط متساوية تبدأ من السنة الثالثة من عمر المشروع. ولا بأس ان يتم استقطاع الفوائد فقط خلال السنتين الأولى والثانية. أو أن تكون خمسة أقساط تصاعدية، ولكن بعض المشاريع الزراعية قد تحقق تدفقاً نقدياً صافياً عالياً خلال السنوات الأولى من عمر المشروع الانتاجي، أي عكس الحالة السابقة. لذلك فإن التوقيت الزمني المناسب في استرجاع القرض المستثمر في مثل هذه المشاريع يكون في السنوات الأولى للعمر الانتاجي للمشروع وبأقساط كبيرة ثم تقل تدريجياً في السنوات اللاحقة أي يكون دفع الأقساط بشكل تنازلي. وسوف نوضح طرق تسديد القروض الزراعية في الصفحات القادمة.

بعض الأسس المفضل مراعاتها عند تسدي القروض الزراعية:

ان رفع كفاءة التحصيل من أهم اعمال الجهاز المصرفي والتي يترتب عليها توسيع قاعدة النشاط الائتماني وتوظيف أكبر قدر من رأس المال المتاح لمصدر التمويل في دورات ائتمانية متتابعة تشمل أكبر عدد من المقترضين. لذلك فإن بعض المعنين بالتسليف الزراعي يؤكدون بإن هناك أسس ومبادئ عامة ينبغي مراعاتها عند تسديد القروض الزراعية. ومن هذه المبادئ[٧]:

١- إن يتم تسديد القرض في وقت حصول المزارع على الدخل المتأني من عملية الانتاج الزراعي والذي استعمل القرض من اجله. ذلك لأن التأخير في تسديد القرض من هذا الدخل قد يعرض المتقرض إلى عدم تمكنه من تسديد القرض بسبب استغلال هذا الدخل في امور أخرى.

٢- ان يقوم المقترض بتسديد القرض من الدخل نفسه وليس من بيع موجودات المزرعة. إذ ان هذه العملية تعني فقدان برنامج الاقراض الزراعي لمغزاه.

٣- على الجهة المقرضة ان تذكر الجهة المقترضة بجدول موعد استحقاق القرض أو احد اقساطه قبل فترة مناسبة لكي يتمكن المقترض من تهيئة مبلغ القسط او القرض المستحق في الوقت المستحق في الوقت المحدد.

٤- تشجيع المزارعين المستلفين بالاستمرار في تسديد قروضهم حالما توفر الدخل حتى ولو قبل تاريخ استحقاقها. أن ذلك يساعدهم كثيراً على عدم صرف دخولهم المتحققة في امور جانبية لا تخدم العملية الانتاجية.

٥- مراعاة القروض من حيث كونها ذاتية التسديد او غير ذاتية التسديد إذ ان القروض ذاتية التسديد هي القروض التي تسدد نفسها عن طريق استثمارها في النشاط الزراعي وقدرتها على تحقيق دخل كاف لتسديد تلك القروض كاملة مع فوائدها المستحقة كالقروض الموسمية. وهذه القروض تصرف لشراء مستلزمات الانتاج كافة ويكون موعد تسديدها عند تحقق الدخل من العمل الزراعي الذي صرفت من اجله. أما القروض غير ذاتية التسديد فهي تلك القروض التي تصرف في اغراض غير انتاجية او انها لا تنتج أية ايرادات مباشرة كقروض الخدمات والسلع

---

(٧) أ- احمد عبد الله الصفار- تسديد القروض الزراعية- معهد التعاون والارشاد الزراعي مطبوع بالرونيو بغداد ١٩٧٢ ص٣١.

ب- ظاهر حميد حسون وباسل عبد الرحيم جوعان -التمويل الزراعي التعاوني- معهد التعاون والإرشاد الزراعي بغداد ١٩٧٧ ص٦٠ مطبوع بالرونيو.

الاستهلاكية او تلك التي تعطي لتستثمر في موارد غير قابلة للاستهلاك مثل الاراضي التي تتعرض للملوحة او التعرية او كالقروض التي تمنح إلى المزارعين عند تعرضهم للازمات. ان هذا النوع من القروض يساعد استعمالها على استمرار عملية الانتاج وجعل المزارع قادراً على تخطي تلك الازمات. وفي مثل هذه الاحوال سيساعد استثمار القروض بشكل غير مباشر على تسديدها وذلك لما يمكن ان تؤديه من دور في زيادة الدخل الصافي للمزارع المقترض. ولكن ينبغي ان لا نغالي في صرف مثل هذه القروض وتحديد حجمها بما يتفق وقدرة المزارع على مواجهة المشاكل والمخاطر من جهة وقدرته على التسديد من جهة أخرى.

٦- ينبغي ان تتناسب اقساط التسديد مع الموجودات التي تم الحصول عليها نتيجة لمبلغ السلف. وهذا مرتبط بطبيعة الحال بمدة القرض. فيجب ان تتناسب مدة القرض مع الاصول التي استخدمت في شرائها. فمثلاً لا يصح شراء الة تستهلك في (٥) سنوات بسلفة طويلة الاجل لمدة (١٠) سنوات لان ذلك هو استمرار دفع القسط بينما الالة تكون قد استهلكت. فكأن المقترض يدفع اقساطاً لأصول رأسمالية غير موجودة. كما لا يصح شراء ارض زراعية بقروض قصيرة او متوسطة الاجل لان اقساط السلفة في هذه الحالة تفوق كثيراً صافي الايراد من الارض مما يترتب على ذلك تعرض المدين للمخاطرة وخاصة إذا كانت قيمة القسط كبيرة نسبياً.

التسليف الزراعي التعاوني

نشأة وتطور التسليف الزراعي التعاوني:

لقد عرف الانسان التعاون منذ وجوده على الارض ذلك لان التعاون شعور فطري لدى الانسان فقد قام الانسان بمشاركة ابناء جنسه في مجابهة الاخطار الطبيعية ومحاولة التغلب عليها فنلاحظه يتعاون مع الاخرين عند حدوث حريق أو الدفاع عن الوطن في ساعات المحن وغيرها من الاعمال التي تشترك فيها الجماعة للمحافظة على استمرار بقائها.

لقد عرفت الحضارات القديمة في بابل ومصر والصين اسلوب التعاون حيث انشئت السدود ونواظم توزيع المياه بشكل تعاوني وقد حثت جميع الاديان السماوية على التعاون ولكن بعد ان تطورت حياة المجتمعات البشرية وتعقدت العلاقات الاجتماعية ظهرت الحاجة إلى تعاون افراد المجتمع بشكل منظم يهدف إلى تبسيط الحياة المعقدة وتوحيد جهود الافراد لتحقيق منافعهم فقد ظهر التعاون الهادف بشكل واضح في القرن التاسع عشر عندما بدأت الحركة التعاونية بالظهور في اوربا بجهود القادة التعاونيين امثال روبرت اوين في انكلترا وشارل فورية في فرنسا ورايغايزن في المانيا وعندما حدثت المجاعة في اوربا وخاصة في المانيا عام ١٨٤٨م ارتفعت اصوات بعض المصلحين الاجتماعيين امثال رايغايزن تنادي بضرورة تعاون الفقراء وخاصة المزارعين منهم لحل مشاكلهم فقد انشأ جميعة تعاونية لحل مشاكل المزارعين الفقراء وكان تفكيره في البداية يتجه إلى اسلول الاحسان في مساعدة الفلاحين وقد نادى بتأسيس جمعيات تعاونية تسليفية وطالب الاغنياء بمديد المساعدة إلى المحتاجين وبذلك استطاع ان يشجع المزارعين على انشاء عدة جمعيات تعاونية تسليفية في المانيا وخاصة بعد صدور قوانين سنة ١٨٧١ الخاصة بتنظيم الحركة التعاونية وتحديد معالمها وفي عام ١٨٧٧ تكونت جمعية تعاونية ثانية وبذلك تكون اتحاد عام للجمعيات التعاونية وقد سارت معظم الجمعيات التعاونية التسليفية الزراعية في مختلف انحاء العالم على مباديء رايفايزن وقد كونت لها اتحادات تعاونية في مختلف الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم الاخرى وهكذا بدأ المجتمع الدولي يهتم كثيراً بالتعاون التسليفي حيث قام الندوات والمؤتمرات التي سنشير إلى بعض منها في السطور اللاحقة.

ماهية واهمية التسليف الزراعي التعاوني:

ان مفهوم التسليف الزراعي التعاوني يعني ذلك النشاط الاقتصادي الذي يتضمن مد اعضاء الجميعات التعاونية الزراعية برأس المال اللازم للقيام بالفعاليات الاقتصادية المختلفة ضمن فترة زمنية محددة وبفائدة مخفضة نسبياً لان من اهم المشاكل التي تجابه المزارعين عند القيام بممارسة العملية الانتاجية هي مشكلة توفر رأس المال ومشكلة الحصول على السلف ومستلزمات الانتاج التي يحتاجونها لاكمال العمليات الزراعية المختلفة.

ان انتشار الجمعيات التعاونية للتسليف الزراعي يعو إلى المزايا الجيدة التي تتمتع بها وللدور المهم الذي يمكن ان تلعبه في زيادة الانتاج الزراعي والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنظيم التسليف الزراعي وقد اكد المؤتمر الاقتصادي العالمي منذ ان انعقد في جنيف عام ١٩٢٧ تحت اشراف عصبة الامم المتحدة هذا الترابط بقوله ان زيادة الانتاج الزراعي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنظيم الائتمان الزراعي بحيث يمكن وضع رؤوس الاموال الضرورية تحت تصرف المزارع بشروط مناسبة وبعد ان تطرق المؤتمر إلى الصعوبات التي تعترض هذا الهدف قال ان التغلب على هذه الصعوبات يكون بانشاء هيئات للتسليف مناسبة في البلد التي توجد فيها وتعتبر جمعية التسليف التعاوني احسن هذه الهيئات جميعاً حيث تستطيع القيام بعملياتها من الموارد التي سمح التعاون بايجادها وزيادتها سواء كان ذلك بمساعدة السلطات العامة أو بدون مساعدتها.

ولكن نتيجة لواقع عمل الجميعات التسليفية بكونها لا تستطيع مد الاعضاء الا بالقدر القليل من السلف بسبب ضعف المدخرات الناجم عن قلة الدخل والميل الحدي الكبير للاستهلاك خصوصاً بالنسبة للاقطار النامية من خلال هذا نشأت العلاقة بين الجمعيات التسليفية والدولة في تلك الاقطار حيث قامت الاخيرة بانشاء مصارف متخصصة في هذا المجال لدعم عملية التسليف فقد ساهمت الدول بالجزء الاكبر لرأس المال هذه المصارف لتكون المؤسسات المسؤولة عن مد يد العون والمساعدة للمزارعين اعضاء الجمعيات التعاونية.

مزايا التسليف الزراعي التعاوني:

لابد من الاشارة إلى بعض المزايا الجيدة التي يتمتع بها نظام التسليف الزراعي التعاوني سواء كان هذا النظام في صورة جمعيات تعاونية زراعية تسليفية اي متخصصة بالتسليف الزراعي أو جمعيات تعاونية زراعية متعددة الاغراض ومن هذه المزايا:

١. شمولية الخدمات الائتمانية: يمكن ايصال الخدمات التسليفية عن طريق التسليف الزراعي التعاوني إلى جميع المزارعين أو الفلاحين التعاونين وإلى اغلب المزارعين في البلد خاصة إذا كان النشاط الزراعي التعاوني يهيمن على النشاط الاقتصادي الزراعي.

٢. يعتبر نظام التسليف الزراعي التعاوني قليل النفقات وبسيط الاجراءات ولا يتطلب وجود عقارات كضمانات للمستلفين حيث ان الجمعية التعاونية تمثل شخصية معنوية ومضمونة من الدول في كثير من الاحيان.

٣. التمويل الذاتي ويتم من مجموع المبالغ المتجمعة من قيم الاسهم التي اكتتب بها الاعضاء بالاضافة إلى الودائع والهبات التي تقدم إلى التعاونية مما يتيح للتعاونية سيولة نقدية تمكنها من اقراض اعضاءها بمختلف القروض وتقليل اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية التي غالباً ما تفرض القيود على قروضها.

كما ان التسليف الزراعي التعاوني يمكن ان يكون وسيلة لاجتذاب مدخرات المزارعين ومن ثم محاولة استثمارها في توسيع وتحسين الانتاج الزراعي وذلك من خلال انشاء صناديق التوفير في التعاونيات وقبول ودائع الاعضاء وغير الاعضاء ومدخراتهم على اختلاف انواعها وحجومها وبذلك يتحقق تكامل البنيان الائتماني التعاوني.

٤. ارتباط التسليف بالتسويق بالنظر لقيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتسويق المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية للاعضاء وتحقيقها افضل الدخول بسبب القوة التساومية العالية للتعاونية نتيجة لترابط اعضاءها التساوم في مجال الحصول على افضل الاسعار للمنتجات الزراعية وكذلك تقليل تكاليف النقل والخزن فيكون بالامكان ربط التسليف بالتسويق التعاوني كضمان لتسدي القروض الزراعية للاعضاء في مواعيد استحقاقها وبذلك فان التسليف التعاوني يساهم بتدعيم المركز المالي للمزارع.

٥. مما لاشك فيه ان التسليف الزراعي التعاوني يهتم بالمزارعين الذين هم اكثر حاجة للسلف الزراعية بهدف استثمارها في الزراعة فهو بذلك يتناول مصالح فئة كبيرة من صغار

المزارعين الذين يعتمد على جهودهم في زيادة الانتاج الزراعي وما ينعكس على زيادة الدخل الزراعي وبالتالي الدخل القومي.

٦. ان كثيراً من الاقطار الزراعية وخاصة تلك التي تحاول أو حاولت تغير علاقات الانتاج في الريف يسنها قوانين الاصلاح الزراعي اعتمدت نظام التسليف التعاوني باعتباره الاداة التي يمكن بموجبها غلق الفجوة التي نتجت عن تخلي الملاكين والمرابين من تقديم الخدمات التسليفية للفلاحين فالتسليف الزراعي التعاوني ساعد ويساعد على وضع حد للاستغلال والفوضى المتعلقة بالقروض الزراعية من حيث تحديدها وتوجيهها ومراقبة توظيفها في المحلات الانتاجية.

٧. الاشراف والتوجيه ومراقبة استخدام القروض ان القروض التي تمنحها التعاونيات الزراعية يتم مراقبة استخدامها في مجالاتها المحددة عن طريق اعضاء مجالس الادارة والاجهزة الاقراضية في الجمعية الذي ينعكس على زيادة الانتاجية والانتاج الزراعي.

التسليف الزراعي الموجه

وهو من الاساليب التمويلية الزراعية الحكومية الجديدة التي ترمي من ورائه مساعدة المزارعين من ذوي الدخول الزراعية المنخفضة من اجل تحسين ظروف الانتاج الزراعي وما ينعكس على مستويات المعيشة كان قد طبق التسليف الزراعي الموجه في الولايات المتحدة الامريكية وفي عدد من دول امركيا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو وبوركواي وبوليفيا وفي بعض دول آسيا كالهند وبورما والفلبين والعراق[1]، وقد استحدث هذا الاسلوب لمساعدة صغار المزارعين الذين يتعذر عليهم ادارة مزارعهم وفقاً للطرق الحديثة لادارة المزارع ولا يمكنهم الحصول على السلف الزراعية من مصادر اخرى والذين تنقصهم الخبرة في اعتماد الاساليب على السلف الزراعية ويعتمد الاسلوب على ادماج المساعدات المالية مع المساعدات الفنية مع التوجيه والارشاد الزراعي ضمن برنامج للمزرعة والمعيشة ويحدد البرنامج الاهداف التي بتوجب تحقيقها خلال فترة زمنية معينة وكذلك اوجه النشاط الواجب تنفيذها وانواع المساعدات التدريبية والفنية والارشادية الواجب تقديمها وكذلك انواع واحجام القروض الزراعية الواجب منحها ويشترك في وضع هذا البرنامج بالاضافة إلى المشرفين على برنامج التسليف الزراعي المرشد الزراعي الذي يقوم بتحديد المساعدات المطلوبة ان هذا الاسلوب التمويلي يعتمد على مقدرة المزارع على الانتاج وتقبله والتزامه بالنصائح والارشادات التي يقدمها المرشد الزراعي وليس على ما توفر لديه من اصول رأسمالية مزرعية.

ويمكن ان ينفذ هذا البرنامج بواسطة المؤسسات أو التنظيمات التالية:

١. اجهزة الاقراص الحكومية المتخصصة حيث تقوم هذه الاجهزة بكافة الاعمال من توفير المبالغ اللازمة للبرنامج إلى الاعمال الفنية المختلفة والادارية المتعلقة بها.

٢. بواسطة التعاون والتنسيق بين مؤسسات الاقراص الزراعي الحكومية واجهزة الارشاد الزراعي المعتمدة من قبل الدولة.

٣. بواسطة الجمعيات التعاونية الزراعية وعندما تكون معتمدة على نفسها أي قادرة على ادارة اعمالها بشكل متطور دون الاعتماد على الدولة عندئذ تصبح هي المسؤولة عن توجيه وادارة مثل هذا البرنامج ضمن اطار السياسة الزراعية للدولة.

قواعد التسليف الموجه:

---

[1] عامر الخشالي واخرون، التمويل التعاوني الزراعي، مصدر سابق، ص١٥.

يشير بعض الاقتصاديين إلى ان هناك مجموعة من الاسس التي يجب ان تلاحظ عند القيام بعملية التسليف الموجه منها[1]:

١. القيام بمسح عام وشامل للمجتمع الريفي بهدف التعرف على الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيه.

٢. اتخاذ الاسرة كوحدة قائمة بذاتها ومعرفة ما تحتاج اليه من سلع وخدمات انتاج.

٣. اعتبار السلفة وسيلة من وسائل التعليم.

٤. منح السفلة للمزارعين الذين تعوزهم الضمانات اللازمة للحصول على السلفة.

٥. اعتبار الكفاءة الشخصية اساساً لضمان السلفة.

٦. تمنح السلفة بعد تقديم خطة مدروسة لادارة المزرعة.

٧. الاهتمام بالارشاد الزراعي واعطائه المكانة الاولى في برامج التسليف الموجه.

٨. تنظيم اقساط تسديد السلفة على اساس امكانية الدفع وان تتناسب مع الدخل الذي يحصل عليه من جراء الاستفادة من السلفة.

٩. يفضل ان تكون السلف المعطاة خالية من الفوائد.

التسليف الزراعي العيني:

ان التوسع في الائتمان الزراعي لا يعتمد على تقديم رأس المال فحسب وانما يتعدى ذلك إلى السلف العينية مع كيفية استخدامها والقيام بحملات ارشادية لاستخدام وتطبيق الاساليب العلمية الحديثة في الزراعة لزيادة الانتاج وتحسينه والمقصود بالتسليف العيني: هو ايصال القروض الزراعية إلى المزارعين في صورة مستلزمات انتاج زراعي كالبذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية ... الخ فالتسليف العيني يهدف إلى نشر استعمال الاسمدة الكيماوية واستخدام البذور المحسنة بدلاً عن البذور المحلية وكذلك زراعة المحاصيل الصناعية ومحاصيل العلف التي لم تكن مألوفة لدى الفلاحين سابقاً.

ان التسليف العيني له من الاهمية والفاعلية ما يفوق التسليف النقدي في بعض الحالات وذلك لان السلف العينية يتوفر فيها الاطمئنان من حيث استعمالها في النشاط الزراعي لهذا فهي

---

(١) د. عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مصدر سابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

توضع في مكانها الطبيعي لخدمة الارض والانسان بينما السلف النقدية يمكن ان توظف في غير اغراضها الاساسية تحت ستار واقنعة مختلفة.

ان برنامج التسليف العيني تقوم بتنفيذه عادة اجهزة الارشاد الزراعي عن طريق شراء البذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية من مصادرها وتوزيعها على المزارعين مع مراقبة النتائج المترتبة عليها من حيث الانتاج كماً ونوعاً وتأثير استعمال الاسمدة على الانتاجية والانتاج ومدى استجابة المزارعين لذلك.

التأمين الزراعي

مفهومه واهميته:

التأمين يعني في اللغة "ضمان يعقد فيه احد الفريقين بان يعوض الاخر أو يكلفه عند اصابته باذى معين"، اما التأمين الزراعي فيمكن تعريفه بانه ذلك النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على عقد ضمان تتعهد فيه جهة أو مؤسسة التأمين بتعويض المؤمن عليه في حالة اصابته باضرار خارجة عن ارادته خلال فترة زمنية معينة يتفق عليها الطرفان والمؤمن عليه اما ان يكون شخص المزارع التأمين على الحياة أو المعدات والموجودات المزرعية أو المحاصيل الحقلية النباتية والحيوانية التي بحوزة المزارع.

ان التأمين الزراعي باعتباره نشاط اقتصادي يختلف في خصائصه عن سائر الانشطة الاخرى حيث ترتبط خصائه بما تتسم به الزراعة من خصائص والتي ذكرنا سابقاً بعضاً منها خصوصاً تلك المتعلقة بالائتمان الزراعي، وفيما يلي بعضاً من سمات الزراعة الاخرى والمتعلقة بالتأمين الزراعي:

١. اتساع خريطة النشاط الزراعي وما تضم من حقول تتعاقب عليها زراعة مختلف المحاصيل ومعدات من مختلف الالات الامر الذي يترتب عليه وجود صعوبات لخدمة العمليات التأمينية فضلاً عن قلة عوامل تقليل الاضرار الناتجة عن حدوث المخاطر.

٢. توفر عوامل احداث الاضرار المسببة لوقوع المخاطر سواء تلك المتعلقة بالآفات أو الظواهر الطبيعية.

٣. تباين اطوار المخاطر وعدم استقرارها بخلاف المخاطر الاخرى التي يمكن ان تطبق عليها نظرية الاحتمالات ويترتب على ذلك ان التأمين الزراعي يكتنفه الحذر والحيطة.

٤. على الرغم من توفر البيانات الاحصائية الزراعية عن المساحات المزروعة وغلة الدونم والاسعار الا ان الاحصاءات التي تخدم النشاط التأميني الزراعي غير متوفرة بالشكل الدقيق مما قد يصعب معه قياس اتجاهات الاخطار واحتمالاتها ومدى اضرارها ونتائجها.

تتوضح اهمية التأمين الزراعي من خلال الحاجة اليه فالزراعة تتعرض لكثير من المخاطر المتمثلة بالكوارث الطبيعية كالعواصف الشديدة والفيضانات والصقيع والحريق وغيرها من العوامل الطبيعية التي يصعب السيطرة عليها مما يؤثر على المحاصيل والغلات الزراعية فتتأثر دخول المزارعين ويفقدون جزاً أو كل استثماراتهم ورؤوس اموالهم مما يجعلهم في حالة اقتصادية واجتماعية سيئة إذا لم تعوض خسائرهم.

من دراستنا لموضوع التسليف الزراعي لاحظنا ان الموجودات المزرعية من ابنية ومعدات ومحاصيل حقلية على اختلاف انواعها تعتبر اهم الضمانات اللازمة للقروض الزراعية وبما ان هذه الموجودات على اختلاف انواعها مهددة بالتلف أو النقصان فان المستثمرين من اصحاب رؤوس الاموال وخاصة من خارج القطاع الزراعي لا يقدمون على اقراض المزارعين أو الاستمرار في اقراضهم حتى ولو كانت الحكومة هي الجهة المقرضة فالتأمين على المحاصيل والموجودات الزراعية يعوض المزارعين عن جزء غير قليل من الخسائر التي قد يتعرضون اليها وهو بذلك يزيد من قيمة المحصول كضمان للائتمان الزراعي ويشجع اصحاب رؤوس الاموال على اقراضها إلى المزارعين بضمان محاصيلهم الزراعية دون المطالبة بضمانات عقارية من هنا فالتأمين الزراعي يساعد على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الريف.

مبادئ التأمين الزراعي:

يشير العديد من الاقتصادين المختصين في موضوع التأمين إلى ان هناك مجموعة من المبادئ الاساسية للتأمين الزراعي هي كما يلي[1]:

١. ان يقتصر التأمين الزراعي على غلة المحصول فقط.

٢. ان يطبق التأمين الزراعي في البداية على عدد صغير من المحاصيل الزراعية الرئيسية ثم يمتدد إلى المحاصيل الاخرى تباعد كلما توفرت الخبرة والظروف الرئيسية كما يطبق في مناطق مختارة ثم يشمل تطبيقه مناطق اخرى.

٣. يشمل التأمين الزراعي جميع الاخطار الطبيعية الرئيسية.

٤. من الافضل ان يكون التأمين الزراعي اجبارياً.

٥. يجب ان يعطي التأمين الزراعي حماية لنسبة معينة ومحددة من المحصول ٥٠-٧٠% وتقدر هذه النسبة على اساس سعر محدد وبذلك يعوض المزارع عن خسارته لغاية هذه النسبة فقط من الغلة المتوسطة.

٦. يجب ان لا يتحمل المزارع في البداية سوى اعباء محدودة وعليه فان الحكومة تتحمل جزء من التعويض بالاضافة إلى مصاريف الادارة.

٧. تحدد رسوم التأمين على اساس مناطق متجانسة ولكن إذا كان في الامكان تحديدها لكل مزرعة على حدة فان ذلك افضل واقرب إلى العدالة.

---

[1] فريق الخبراء الاقتصادين العرب، التأمين الزراعي في العراق، مصدر سابق، ص١٧-١٨.

٨. يجب ان يمنح المزارعون حوافز كافية ليقوموا بتقديم تقارير صحيحة وفي المواعيد المحددة عن الاراضي المزروعة بكل محصول والمحافظة على المحاصيل ووقايتها بحيث تبقى الخسائر في اضيق نطاق وهنا يبرز دور الجمعيات التعاونية الزراعية في هذا المجال.

٩. يستحسن ان تتولى الحكومة في البلاد النامية مباشرة التأمين من خلال هيئة مستقلة أو شركة قائمة أو جمعية متخصصة على المستوى القومي وان تتعاون الادارات المحلية لتحصيل رسوم التأمين شريطة ان تكون مستقلة عن ايرادات الحكومة.

١٠. يجب انشاء احتياطي كاف باسرع ما يمكن ويوصي ان تسهم الحكومة بقدر كبير منه واستخدام جزء من احتياطات الجمعيات التعاونية الزراعية ان امكن ثم يغذى بعد ذلك بالاقساط أو الرسوم.

عقد التأمين وحساب القيمة:

ان الاتفاق الذي يجري بين طرفي عملية التأمين لابد ان يترجم إلى صيغ مكتوبة في صورة عقد يسمى عقد التأمين الذي يشمل الشروط التالية:

١. **تامين غلة المحصول:** ان التامين الزراعي يغطي الاضرار الطبيعية الحقيقية التي تصيب الغلة فقط ولا يغطي التامين تقلبات الاسعار الزراعية بشكل مباشر كما يجب تحديد رسوم التامين ونسبة التعويضات.

٢. **المحاصيل المؤمن عليها:** يقتصر التامين الزراعي في البداية على عدد محدود من المحاصيل الرئيسية على اساس اهميتها الاقتصادية الاستراتيجية وبحسن اختيار المحاصيل بحيث يمكن توزيع العب المالي الناتج من الخسائر فيما بينها فتكون هناك محاصيل احتمالات الخسارة فيها كبيرة واخرى احتمالات خسائرها قليلة.

٣. **مناطق التامين:** ان المناطق المختارة لتطبيق التأمين فيها لاول مرة لابد ان تكون المعلومات المتوفرة عنها كافية ودقيقة من حيث الغلة ومدى تعرضها للخسارة ويكون من السهل الوصول اليها لمشاهدتها وتفتيشها حيث تعتبر هذه المناطق مشاريع رائدة لجمع المعلومات والخبرة في مجال التامين الزراعي والتي على اساسها يحدث التوسع في المستقبل وفي هذا الصدد ينبغي ان نتجنب المناطق المعروفة بكثرة خسائر فيها والمناطق المستصلحة حديثا والمناطق سيئة الري والصرف.

٤. **الاخطار المؤمن ضدها:** وهي الاخطار الطبيعية التي لا يمكن تفاديها وتشمل تقلبات الجو والعواصف الشديدة والصقيع والجفاف والفيضانات والافات والامراض النباتية والحيوانية

والحريف وغيرها اما الاخطار التي يمكن تجنبها فلا يشملها التامين كالاهمال وعدم اتباع الارشادات الزراعية في مواعيد الزراعة والحصاد واستخدام البذور المحسنة والاسمدة بالمقادير المطلوبة وكذلك التلف بسبب عبث الماشية والسرعة وغيرها من الاضرار المتعمدة.

٥. **فترة التامين:** تمتد فترة سريان التامين على المحصول من وقت البدار حتى نهاية الحصاد وهذا معناه وجوب تحديد هذه التواريخ لكل محصول.

٦. **مدة عقد التامين:** اما ان يكون عقد التامين موسمي أو سنوي أو مستمر لمدة اطول من ذلك ويستحسن في البداية ان تكون المدة ٥ سنوات والنوع الاخير يفضل على غيره للاسباب التالية:

أ. يجعل عملية التامين مستمرة.

ب. يتيح الفرصة لتجميع المعلومات الضرورية للتامين ولفترات طويلة نسبياً.

ج. يقلل المصاريف الادارية.

د. يمنع المزارعين من اختيار المواسم التي تكثر فيها الخسائر للتامين عليها.

هـ. تسهل الاجراءات على المزارعين واجهزة التامين الزراعي فلا يضطرون إلى التعاقد مرات عديدة.

٧. **المساحات المزروعة:** ان مبلغ التامين ورسومه يتوقف تحديده على معرفة المساحات المزروعة لكل محصول وامكانها لذلك فعلى المؤمن له ان يقدم:

أ. اقراراً في تاريخ محدد يتضمن هذه المعلومات عقب الزراعة.

ب. تحديد للمساحة التي لا يشملها التامين.

ج. ان يقدم المزارع الاقرار في الموعد المحدد.

د. على اجهزة التامين ان تحدد مواعيد البذار والحصاد لكل محصول ضمن شروط العقد.

٨. **التامين على جودة المحصول:** يشمل التامين الزراعي انخفاض جودة المحصول الامر الذي يؤدي إلى خسارة المزارع في الثمن الذي يبيع به المحصول ولكن التامين لا يشمل الخسارة بسبب ضعف الغلة الا ان هناك صعوبات في تحديد نسبة الخسارة في جودة المحصول ويحتاج إلى خبراء لذلك يترك امر التامين على الجودة في بادئ الامر.

٩. **حق التحويل:** ينبغي ان يتضمن عقد التامين شرطا بخير للمزارع المؤمن له تحويل حقه في التعويض إلى دائنية الذين قدموا له قروضاً لزراعة المحاصيل المؤمن عليها ان هذا الشرط يزيد من قيمة المحاصيل كضمان للائتمان الزراعي بالتامين عليه وفي هذا الصدد يمكن ايجاد صيغة لربط الائتمان بالتامين وعندئذ يتحقق ما يلي:

أ. زيادة عدد الممولين لوجود الضمانات المؤمنة.

ب. تقليل المخاطر على محاصيل الائتمان الزراعي.

ج. تنشيط التامين لكثرة الاقبال عليه.

د. تشجيع المزارعين للحصول على مستلزمات الانتاج بالاجل الامر الذي ينعكس على زيادة الانتاج الزراعي وتجسين نوعيته.

١٠. **الغاء العقد:** يلغى العقد إذا ادلى المؤمن له بمعلومات غير صحيحة أو خالف أي شرط من شروط العقد.

١١. **مسؤولية المؤمن له:** يجب ان يتضمن عقد التامين تحديد مسؤولية المزارع المؤمن له بكل وضوح وخاصة:

أ. الالتزام بتقديم الاقرار عن المساحات المزروعة.

ب. اتباع طرق الزراعة المعترف بها والتي تحددها هيئة التامين.

ج. الالتزام بمواعيد البذار والحصاد.

د. الابلاغ الخسائر أو التلف إلى الجهات ذات العلاقة وفي المواعيد المحددة.

هـ. زراعة المحاصيل التي تحددها هيئة التامين.

تحديد القيمة المؤمن عليها واقساط التامين:

ان تحديد القيمة المؤمن عليها يتوقف على معرفة المنفعة التي يحصل عليها المزارع من المحصول الذي تنتجه الارض المزروعة والذي لا يتعرض إلى تلف أو اضرار ان القيمة المؤمن عليها تختلف من بلد إلى اخر ولكن الحد الاقصى الذي يغطيه التامين يتراوح بين ٥٠-٧٥% من قيمة الغلة الكلية الا ان الحد الاعلى لا يسري الا على المحصول الذي يتلف كله بعد ان يصبح على وشك الحصاد اما إذا تلف في مرحلة مبكرة وكان بالامكان اعادة زراعة نفس المحصول فيكون التعويض مساوياً لكلفة اعادة الزراعة وان كان حدوث التلف في موعد لا يسمح باعادة زراعة نفس المحصول ولكن يمكن زراعة محصول اخر فالتعويض يكون بنسبة ٥٠% ومن ناحية اخرى فان بعض الانظمة تضع حدوداً دنيا لخسارة الحصول تتراوح بين ٢٠-٣٠% وهذه الحدود تمثل المعدلات العلمية النفطية التي يجري العرف التاميني عليها الا اذا رأت الدولة خلاف ذلك فاذا كانت الخسارة للمحصول تقل عن النسب المذكورة فان المزارع لن يحصل على أي تعويض.

اما اقساط التامين فهي تشمل في العادة كلفة متوسط المزايا التي ينالها المؤمن له مضافاً اليها مبلغ احتياطي وكلفة الادارة والتشغيل وقد يضاف جزء كربح إذا كان مشروع التامين تقوم به شركة تجارية ولكن التامين الزراعي ينفذ كمشروع من مشاريع السياسة الزراعية العامة للدولة في اغلب الاقطار النامية.

ولذا فان القسط لا يتحمل نسبة ربح بل كثيراً ما تتحمل الدولة جزءاً من كلفة التامين خاصة في المراحل الاولى في تطبيق برامج التامين الزراعي ويجب ان تسدد اقساط التامين في موعد مناسب للمزارع وبطريقة ميسرة ويستحسن التسديد بعد الحصاد مباشرة واذا سدد البعض قبل الحصاد فينبغي ان يمنحوا خصماً ليكون حافزاً لهم.

واذا تم ربط التامين بالائتمان الزراعي فيكون خصم التامين مقدماً من القروض شرط زيادة تلك القروض بما يساوي اقساط التامين لكي لا يتاثر حجم القرض الذي يفترض ثم طلبة بناء على الخطة المزرعية الموضوعة من قبل المزارع.

اما التامين على الماشية فله نفس الظروف التامينية على المحاصيل الحقلية في معظم الاحوال كما ان التامين على الماشية له بعض الخصائص منها: اعمار الحيوانات والامراض الولادية ... الخ.